الفصل الثانى
معاجم المصطلحيات فى العربية
دراسة فى المنهج والمصادر

تمهيد:

تناول الفصل السابق جانبًا من جوانب العناية الأولية، التى أولاها علماء تصنيف العلوم العرب لقدر من المصطلحات، وعرفنا أن ذلك كان أمرًا لازمًا فى بيان حدود علم ما عن غيره؛ باعتبار أن اسم هذا العلم أو ذاك يمثل المدخل أو العنوان، الذى يندرج تحته مجموعة الألفاظ أو المصطلحات المشكلة والمكونة لصلب جهازه المعرفى، باعتبار أن المصطلحات هى آلات تلك العلوم التى تمثل الأدوات التى يتعامل بها فى تصوره، وإدراك كثير من حقائقه.

ولما كان قرارنا تسمية هذه الدراسة بمعاجم المصطلحيات، وكانت المصطلحية هى مجموعة المصطلحات التى تمثل ألفاظ علم بعينه- كان من اللازم والمنطقى والتمهيدى أن تبدأ ببيان معانى كل اسم علم ما، وبيان موضوعه، وبيان ما يميزه عن غيره من العلوم الأخرى، وصارت معاجم المصطلحيات- فى إيجاز- ممثلة فى الشكل التالى:

$$\text{معاجم المصطلحيات} = \frac{\text{(اسم العلم)}}{\text{(مجموعة الألفاظ/ أو المصطلحات المندرج تحته)}}$$

وقد تنامى التأليف فى هذا النوع من المعاجم التى جمعت مصطلحات العلوم، التى عرفها التراث الاصطلاحى فى العربية فى حيز واحد، هو ما سمى أحيانًا باسم معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، أو باسم معاجم مصطلحات كل الفنون، وباسم المعاجم الفنية العامة، وباسم معاجم المصطلحات العامة، وما أسميناها- طلبًا للإيجاز وتوحيدًا للمصطلح- باسم معاجم المصطلحيات فى العربية.

ويمكن بيان ما وصل إلينا- خلال مسيرة التأليف المعجمى الاصطلاحى عند العرب- مرتبًا ترتيبًا تاريخيًّا تصاعديًّا من القديم إلى الحديث كما يلى:

سنة وفاة المؤلف معجم المصطلحيات

- 387هـ = مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب.

- 495هـ = الحدود والفروق لابن هبة الله الطبيب (العشاب).
- 816هـ = التعريفات، للسيد الشريف الجرجانى.
- 911هـ = إتمام الدراية لقراء النقاية، للسيوطى.
- 91هـ = مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب للسيوطى.

- ترى الدراسة أنه ليس له على الأقل، وتدعى أنه تأليف ثان على منهج مخالف للتعريفات، للجرجانى.

- 940هـ = التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا.
- 1031هـ = التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى.
- 1094هـ = الكليات، للكفوى.
- 1158 هـ = كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى.
- 1173هـ = دستور العلماء، للأحمد نكرى.

لقد كانت العناية العظيمة التى أولاها الإسلام للعلم سببًا مباشرًا فى ازدهار العناية بألفاظ العلوم التى عرفتها الحضارة الإسلامية العربية، وبدت إحدى صور هذه الرعاية فى هذه المعاجم التى ندرس مدارسها، التى رتبت عليها ألفاظها أو مصطلحاتها، ونحن نسبق إلى القول فنقرر أمورًا سيقوم الدليل على صحتها فيما بعد، وهى:

1- أن تسمية أمثال ما سبق ذكره من مؤلفات عنيت بمجموعات المصطلحات التى أفرزتها العلوم العربية- بالمعاجم ليس فيه شبهة مجاز، بل هى معاجم ناضجة عرفت الوظائف المعجمية كلها طريقها إليها، بدءًا ببيان المعانى التى ألفت من أجلها، وانتهاء بالعناية بالمعلومات الموسوعية، مرورًا برعاية معلومات الضبط (أو الهجاء)، ومعلومات الأبنية (أو الصرف)، ومعلومات التراكيب اللازمة أحيانًا، ومعلومات الدلالة، بمعنى آخر، فقد اعتنت هذه الكتب بالمبادئ اللغوية الضرورية لتصور المعاجم.

2- أن المدارس التى رتبت فيها الألفاظ أو المصطلحات فى هذه المعاجم المتخصصة كانت امتدادًا- مع بعض الفروق الطبيعية- لما عرفته حركة التأليف المعجمى العام، الذى عنى بمدونة ألفاظ اللغة فى مستواها الحقيقى- فى الغالب-، والمجازى- أحيانًا.

3- أن تأخر ظهور هذه المعاجم عن قسيمتها من المعاجم العامة ما يقرب من قرن كامل- أمر له ما يسوغه من حاجة العلوم إلى وقت، حتى تنشأ الحاجة إلى تدوين ألفاظه أو مصطلحاته، على العكس من حاجة المجتمع أولًا إلى تدوين دلالات ألفاظ اللغة العامة، اللازمة لفهم النصوص، وإدراك معانيها.

وما يصدق الاستمرار أو الامتداد فى تطبيق مناهج التأليف المعجمى العربى العام- أن معاجم المصطلحيات عرفت المناهج التالية، مما يمكن تقسيمها عليها:

1- مدرسة الترتيب الموضوعى الاصطلاحى: ويندرج تحتها:

أ- مدرسة الترتيب الموضوعى الاصطلاحى المصنف [1].

ب- مدرسة الترتيب الموضوعى الاصطلاحى غير المصنف.

2- مدرسة الترتيب الهجائى: ويندرج تحتها:

أ- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى الجذرى.

ب- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى النهائى (= غير الجذرى).

وغالب هذه المعاجم اعتنى بالبعد الموسوعى، فأورد معلومات موسوعية؛ كالأعلام المختلفة وغيرها، ولذلك لم نر حاجة للنص عليها فى التقسيم المنهجى، ويمكن للشكل التالى أن يبين هذا التوزيع:

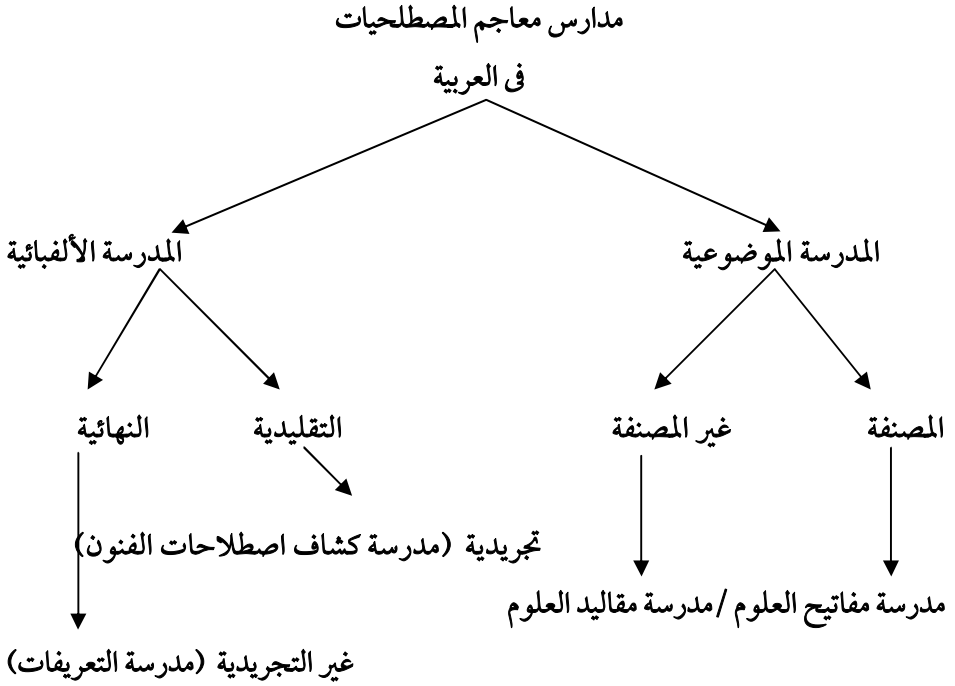

(1) المقصود بالمصنف هنا هو إدراج مجموعة من العلوم تحت قسم ما، يمثل - بشكل أو بآخر - رابطًا بينها، وبغير المصنف إدراج العلوم متوالية من غير تقسيم لمجموعاتها تحت أقسام تمثل رابطًا بينها، أو إدراجها- من غير نص- على فكرة التقسيم من جانب أصحاب معاجم المصطلحيات.

(1)

مدرسة معاجم المصطلحيات العربية

المرتبة ترتيبًا موضوعيًّا

الترتيب الموضوعى شكل من الأشكال الذى ترتب وفقه المواد اللغوية، وهو هنا يعنى توالى المصطلحات تحت رابط مفهومى يجمع بينها، وقد استقر فى هذا النوع من المعاجم أن يكون الموضوع مرادفًا فى الاستخدام لتسمية العلم، بمعنى أن أسماء العلوم التى عرفتها العربية ستمثل رءوس الموضوعات التى سوف يدرج تحتها المصطلحات الخاصة بكل علم منها، بحيث يكون شكل هذه المعاجم كما يلى:

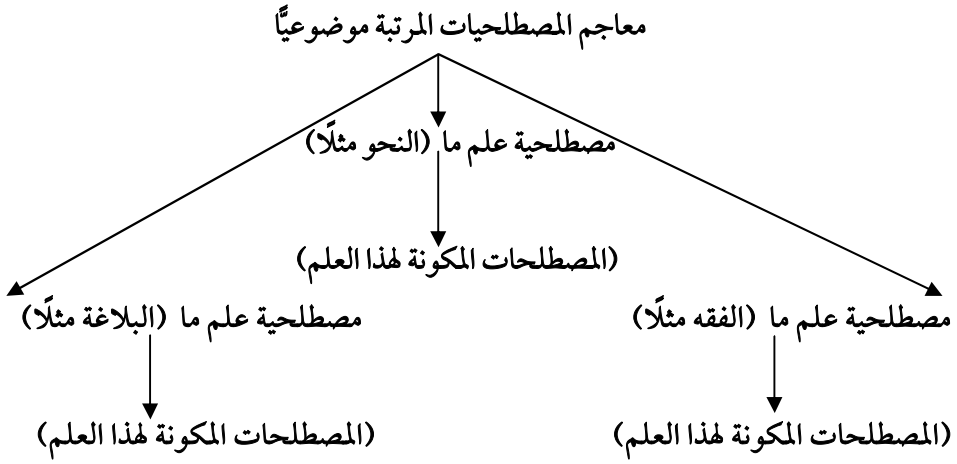

ومن هنا سمى بعض دارسي المعجمية [1] هذا المنهج بالمنهج المفهومى[2] = (Thematic)، بمعنى أن هذه المعاجم بدأت بتقديم المفهوم العلمى، الذى يمثله عنوان اسم العلم أولًا، ثم أتبعها أصحابها بالمصطلحات التى تعبر عنه [3].

ولعل اللجوء إلى هذا المنهج كان غرض أصحابه هو جمع مصطلحات علم معين بذاته بمعنى الحصر، من جانب، كما يفيد هذا المنهج الذى يقسم هذه المصطلحات بحسب

(1) انظر: المقارنة والتخطيط فى البحث اللساني العربى (اللغات المختصة)/ 147، والمعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 75، ومعاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث/ 15-41.

(2) يقصد جمع المصطلحات أو الألفاظ تحت موضوع ما، وقد ترجمه البعلبكى (Thematic Dic) بالمعجم الموضوعى، انظر: معجم المصطلحات اللغوية/ 502، وهو ما يؤكده هارتمان فى معجمه، عندما يقرر أنه المنهج الذى ترتب فيه المعلومات = الألفاظ أو المصطلحات وفق الموضوعات، أو على حد قوله: (According to classes of topic)/ 142.

(3) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 51.

موضوعاتها العلمية فى توضيح دلالة المصطلح، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى، المنتمية معه إلى حقل معرفي واحد [1].

وتنقسم هذه المدرسة- كما تقدم- إلى قسمين، هما:

أ- مدرسة الترتيب الموضوعى المصنف.

ب- مدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف

(أ/1)

مدرسة الترتيب الموضوعى المصنف

يمثل هذه المدرسة- مما يصح أن يكون عَلَمًا عليها-: معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب 387هـ؛ باعتبار أنه أقدم معاجم المصطلحيات فى العربية تأليفًا.

وقد أدرك جمهرة الدارسين المعاصرين- الذين عالجوه أو عالجوا طرفًا من أموره فى دراساتهم- انتماءه المعرفى، بمعنى أنهم عرفوا أنه معجم يعنى ببيان تعريفات مصطلحات العلوم المختلفة فى التراث العلمى العربى، أو أنه معجم شامل لمصطلحات العلوم [2].

والالتفات إلى هذا المنهج الذى طبق تقنياته عدد من معاجم المصطلحيات فى العربية- امتداد لما ظهر فى التأليف المعجمى العربى على مستوى المعجم اللغوى العام. كما أنه استثمار جيد لمفهوم تمايز كل علم عن غيره، وتطبيق تقنياته يحقق من باب واسع انتظام المصطلحات فى تجمعات دلالية/ أو حقول دلالية، تمنع تشتت المفاهيم المترابطة، التى لا تنجلى إلا بإيراد مجموعة المصطلحات التى يعتمد بعضها على بعض (نوع اعتماد) فى حيز واحد أو تحت عنوان واحد، هو الموضوع الذى يضمها.

وقد رأى البحث أن يقسم المدرسة الموضوعية هنا إلى مدرستين؛ **أولاهما:** لمدرسة الترتيب الموضوعى المصنف، **وثانيهما:** لمدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف.

والمقصود تحديدًا بكلمة مصنف هنا، هو إيراد مجموعة من العلوم تحت قسم جامع يجمعها، وليس المقصود بهذه الكلمة معنى التبويب أو المبوب، على ما استخدمها الدكتور على القاسمى، ويمكن أن تكون مرادفة تمامًا لكلمة المقسم. ولم يأت عليها سوى معجم: مفاتيح العلوم للخوارزمى 387هـ.

---

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 64، بالإضافة إلى إعانة طلاب العلم على مواصلة تحصيل علومهم التى يدرسونها، من خلال استخدام هذه المعاجم كمعينات فى عملية التحصيل عند الإعاقة، بالاصطدام بمصطلح غامض، يحول دون فهم المراد من مسائل باب ما.

(2) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/49.

ويصبح المقصود بغير المصنف هنا هو إيراد العلوم متتابعة، دون تجميعها تحت مجموعات أو أقسام.

وسوف يكون تعاملنا مع معاجم المصطلحيات فى هذا الفصل كما يلى:

1- الحديث عن منهج المعجم، من خلال بيان أبوابه وفصوله وترتيبه للمداخل، وطريقته فى التعامل مع المصطلحات.

2- بيان مصادره التى اعتمدها فى بناء هذا المعجم أو ذاك، مع التركيز على المصادر المعجمية المصطلحية أولًا، ثم المعاجم والمصادر اللغوية فى المقام التالى.

3- أثر كل معجم من هذه المعاجم فى غيرها، مما تلاها وجاء بعدها.

وسترتب معاجم كل مدرسة فيما يلى وفق الترتيب التصاعدى التاريخى، من القديم إلى الحديث، معتمدين فى ذلك تواريخ وفيات مؤلفيها.

(1/أ/1)

(معجم) مفاتيح العلوم للخوارزمى 387هـ

افتتح الخوارزمى معجمه (مفاتيح العلوم) بمقدمة، بين فيها موضوعه فقال (ص2-3): "دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب يكون جامعًا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، مضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء، من المواضعات والاصطلاحات، التى خلت منها أو من جلها الكتب الحاضرة لعلم اللغة =(يقصد المعاجم اللغوية العامة)، حتى أن اللغوى المبرز فى الأدب، إذا تأمل كتابًا من الكتب التى صنف فى أبواب العلوم والحكمة—ولم يكن صدرًا من تلك الصناعة، لم يفهم شيئًا منه، وكان كالأمي الأغتم عند نظره فيه".

وفى هذا النقل الموجز من مقدمته مجموعة حقائق ذات أهمية بالغة، يمكن رصدها فى النقاط التالية:

أولًا: الالتفات إلى الخصوصية التى تميز معاجم المصطلحيات عن غيرها من معاجم اللغة العامة، التى سماها بالكتب الحاضرة لعلم اللغة، وأن تميزها نابع من فكرة الاتفاق والاصطلاح التى أشار إليها، وهذه الفكرة المتعلقة بالاتفاق محكومة بطبقات العلماء المختصين فى كل علم، وهو المستفاد من قوله [1]: "إن كتابه جاء مضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات".

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 49.

ثانيًا: الالتفات إلى خطورة ما تمثله المصطلحيات أو ألفاظ العلوم، من اعتبارها مفاتيح، أو مقدمات أو آلات لازمة لضبط حقائق العلوم من جانب، ولتلخيص كثير من مسائلها من جانب آخر.

ثالثًا: التوسع فى مفهوم العلوم، عندما عطف على العلوم كلمة الصناعات، وهو فى استخدامه لفظ الصناعة مجموعًا ينبغى ألا يحمل على الشائع اليوم فى كثير من البلدان العربية، من معناه الضيق؛ إذ إن " كل الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم- تدخل فى مفهوم الصناعة " [1].

رابعًا: إدراكه لضرورة التوقف أمام دلالات ألفاظ كل علم أو مصطلحاته، وهو ما سميناه- سابقًا- بضرورة تحديد المجال الذى يخص كل علم قبل تحصيل معانى مصطلحاته، يقول (ص3): "ومثال هذه المواضعات = (الاصطلاحات) لفظة (الرجعة)؛ فإنها عند أصحاب اللغة =(أصحاب المعاجم اللغوية العامة)- المرة الواحدة من الرجوع، لا يكادون يعرفون غيرها. وهى عند الفقهاء: الرجوع فى الطلاق الذى ليس ببائن. وعند المتكلمين: ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته. وعند الكتاب: حساب يرفعه المعطى فى العسكر لطمع واحد. وعند المنجمين: سير الكواكب من الخمسة المتحيرة على خلاف رصد البروج " [2].

ويعود الخوارزمى فيؤكد ضرورة الانتباه إلى أهمية تحديد المجال عند التعامل مع أى مصطلح؛ طلبًا لعدم الاضطراب، وتجنبًا لأى تباين مصطلحى، فيقول (ص3-4): "ولفظة الفك، فإنها عند أصحاب اللغة والفقهاء مصدر فك الأسير، أو الرهن، أو الرقبة، وأحد الفكين، وهما اللحيان، وعند أصحاب العروض: إخراج جنس من الشعر من جنس آخر تجمعهما دائرة. وعند الكتاب: تصحيح اسم المرتزق فى الجريدة، بعد أن كان وضع عنها" [3].

ويظهر الخوارزمى وعيًا تامًّا بفائدة الوقوف أمام هذه الألفاظ أو المصطلحات، فيقرر أن التوقف بإزاء تعريفاتها "يعد سببًا إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغنى عن علمها طبقات الكتاب؛ لصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب" [4].

---

(1) مشكلة الثقافة لمالك بن نبى/ 88.

(2) مفاتيح العلوم/ ص3. وانظر فى معنى الرجعة اللغوى: اللسان (رجع) 1/125، وفى معناها الفقهى: الزاهر للأزهرى/ 441، وفى معناها عند الشيعة واختلافهم فى الإمام الراجع: مقالات الإسلاميين/ 24 وما بعدها، وانظر فى معنى الكواكب المتحيرة: علم الفلك لناللينو/ 105، وكلمة الطمع فى تعريف الكتاب بمعنى الرزقة، المرة من الرزق كما فى مفاتيح العلوم/ 65.

(3) انظر: العين (فك) 5/283، والزاهر/ 322، وفى معناها العروضى: الكافى فى العروض والقوافى/ 128.

(4) مفاتيح العلوم/ 4.

ويظهر من هذه الفقرة أن الهدف الذى حكمه فى خلفية تأليفه– كان موزعًا على الغاية العلمية والعملية معًا، بمعنى أن معرفة معانى لغة حقل بعينه، كان هو الهدف الماثل فى ذهن الخوارزمى.

وهو فى تقريره أهمية هذه الحدود لألفاظ أو لمصطلحات العلوم وعدم قدرة باحث أو كاتب الاستغناء عنها– منطلق من إدراك ظاهر، بدليل عوده مرة أخرى إلى القول (ص5): "وسميت هذا الكتاب (مفاتيح العلوم)؛ إذ كان مدخلًا إليها، ومفتاحًا لأكثرها".

ويتجلى فهمه لطبيعة المعجم المصطلحى، فيقرر أنه سيقوم بتعريف المصطلحات، وبيان الغامض الغريب من معانيها، وإن كان لن ينشغل بالإفراط فى الحديث عن بقية الوظائف المعجمية الأخرى، من مثل بيان الاشتقاق أو التوسع فى إيراد الشواهد [1].

ويظهر الخوارزمى– فى معرض تفسيره لعدم الاشتغال بغير وظيفة بيان المعانى الاصطلاحية للألفاظ– وعيًا آخر بطبيعة التطور العمدى الذى أوجد المصطلحات، فيقرر أن موارد المصطلحات تنحصر فى مسألتين، هما:

1– الاختراع.

2– النقل من الأعجمى.

يقول (ص5): "كان أكثر هذه الأوضاع أسامى وألقابًا اخترعت، وألفاظًا من كلام العجم أعربت".

وبعد هذه المقدمة التى احتوت على الكثير من المسائل الأساسية فى بيان هدفه وطبيعة معجمه، عرج على بيان بناء الكتاب، وموضوعاته، فقرر أنه موزع على قسمين كبيرين، تحت كل قسم منهما تندرج مجموعة علوم متشابهة فى شىء جعلها ترد تحت قسم واحد، وتحت كل علم مجموعة المصطلحات المكونة له، يقول (ص5): "وجعلته مقالتين (قسمين/ صنفين)؛ **أحدهما:** لعلوم الشريعة، وما يقترن بها من العلوم العربية، **والثانية:** لعلوم العجم، وغيرهم من الأمم".

وقد أورد الخوارزمى تحت القسم أو الصنف الأول، الذى سماه بالمقالة الأولى فى العلوم الشرعية– ستة أبواب، تضمنت فى أثنائها اثنين وخمسين فصلًا، وجاء ترتيب هذه الأبواب كما يلى:

1– الباب الأول فى الفقه.

---

(1) انظر المفاتيح/ ص4–5، وانظر ممن عرض لشىء من منهجه: دراسات وتعليقات فى اللغة/ 39، والمصطلح العلمى عند العرب/ 107، ومقدمة لدراسة المعجم العربى/ 481.

2- الباب الثانى فى الكلام.

3- الباب الثالث فى النحو.

4- الباب الرابع فى الكتابة.

5- الباب الخامس فى الشعر والعروض.

6- الباب السادس فى الأخبار.

كما أورد تحت القسم أو الصنف الثانى، الذى سماه بعلوم العجم أو بالعلوم الحكمية- تسعة أبواب، تضمنت فى أثنائها واحدًا وأربعين فصلًا كما يلى:

1- الباب الأول فى الفلسفة.

2- الباب الثانى فى المنطق.

3- الباب الثالث فى الطب.

4- الباب الرابع فى علم العدد.

5- الباب الخامس فى الهندسة.

6- الباب السادس فى علم النجوم.

7- الباب السابع فى الموسيقى.

8- الباب الثامن فى الحيل.

9- الباب التاسع فى الكيمياء.

والتفاوت بين هذه الأبواب فى كثافة الفصول المندرجة تحت كل باب- أمر له ما يسوغه من النظر العلمى، سواء على مستوى مجموع ما فى كل قسم على حدة، أو على مستوى كل علم شرعى، مقارنة بعلوم العجم؛ فكثافة فصول القسم الأول تمثل نسبة 55.9٪ من مجموع الفصول، على حين تمثل كثافة القسم الثانى نسبة 44.1٪ تقريبًا من مجموع الفصول [1].

(1) يتم حساب معيار كثافة الفصول وفق المعادلة التالية:

ك = عدد الفصول النوعية (شرعية/ حكمية) / مجموع فصول الكتاب

انظر فى هذه المعادلة وتطبيقاتها فى مجال اللسانيات الأسلوبية: فى النص الأدبى دراسات أسلوبية إحصائية/ 48 فقرة رقم (1).

فالعلوم الشرعية ظهرت مبكرًا فى المجال المعرفى فى الثقافة العربية؛ مما مكن لها رصيدًا تراكميًّا، حرمت منه- بشكل أو بآخر- العلوم الحكمية المعتمدة فى المقام الأول- كما قرر الخوارزمى- على الترجمة والتعريب، الذى تأخر نسبيًّا، مقارنة بنشأة العلوم المقابلة له، مما سميت بعلوم الشريعة أو علوم العربية.

أضف إلى ذلك المدى الواسع الذى تغطيه علوم، من مثل: الفقه أو النحو، وهما أعلى العلوم العربية كثافة فيما تضمنته من فصول؛ إذ بلغت نسبة كثافة الفصول المندرجة تحت علم النحو نسبة 13٪ تقريبًا من مجموع كثافة المعجم كله، كما بلغت نسبة كثافة فصول علم الفقه نسبة 12٪ تقريبًا من مجموع كثافة فصول المعجم كله. وهو ما يعنى أنهما مثلا ما يقرب من ربع حجم الكتاب، على مستوى كثافة الفصول، فضلًا عن كثافة المصطلحات.

فإلى هذين المسوغين، مسوغ التراكم المعرفى الذى أتيح للعلوم الشرعية، ولم يتح بالدرجة نفسها لعلوم العجم فى هذا الزمن المبكر، بالإضافة إلى مسوغ اتساع المجال العملي الذى تغطيه العلوم الشرعية، مقارنة بضيق المجال العملي الذى تغطيه العلوم الحكمية- يرجع تفوق القسم الأول بمعيار كثافة الفصول.

وفى هذا المعجم اهتمام بكثير من الوظائف المعجمية بجوار الوظيفة الأم، وهى بيان معانى المصطلحات فى كل علم، فهو مثلًا ينشغل فى أحيان كثيرة ببيان هجاء الألفاظ أو ضبطها، من مثل (ص11): "الرقة على بناء صفة: الورْق والورِق: هو الدراهم المضروبة، وتجمع الرقة على: رقين، مثل: عضين وعزين". وهو ما يؤكد مرة أخرى عناية معاجم المصطلحيات بالمعلومات الواجب توافرها فى المعاجم اللغوية عمومًا، على خلاف ما دفع به أستاذنا الكريم حسين نصار من أسباب استبعاده لها من دراسته (المعجم العربى- نشأته وتطوره) كما سبق أن ذكرنا.

كما انشغل فى بعض الأحيان ببيان أصول عدد من الكلمات المنقولة من الألسنة الأجنبية، وهو من مظاهر العناية بالمظاهر اللغوية، يقول مثلًا (ص175): "الترياق: مشتق من: تيرين باليونانية، وهو اسم لما ينهش من الحيوان؛ كالأفعى ونحوها. ويقال له بالعربية أيضًا الدرياق"، وهذه الرواية الثانية مهمة فى دراسة المعربات الصوتية، حيث تظهر أن المترجمين الأوائل ترجموا صوت التاء فى اليونانية مرتين؛ مرة بما يقابلها من التاء العربية، ومرة بما يقابلها من الدال العربية[1]. كما كان يهتم فى بعض الأحيان ببيان الأصل الذى اشتق منه اللفظ أو المصطلح الذى يشرح معناه، من مثل قوله (ص206): "المعيّن: اشتق من العين".

(1) انظر: قصد السبيل 335/1، وتفسير الألفاظ الدخيلة/ 17.

وقد تنوعت مصادره تنوعًا كبيرًا، وهو أمر طبيعي فى معجم للمصطلحيات، فنقل عن علماء العلوم المختلفة من عرب وعجم. غير أن ما يهمنا أن نذكره هنا هو عنايته بالمصادر المعجمية واللغوية؛ لأمرين، هما: إثبات عنايته بالمعلومات اللغوية المختلفة التى يعنى بها المعجميون، على خلاف ما قرره الدكتور حسين نصار من جانب، ولأن مفاتيح العلوم فى النهاية معجم، والبعد اللغوى هو أظهر سمات أى عمل معجمى، مهما كان انتماؤه المعرفى فى دائرة التصنيف المعجمى.

وقد استخدم الخوارزمى من المصادر اللغوية مؤلفات اثنين من كبار اللغويين العرب، هما: الأصمعى والخليل بن أحمد، فى أكثر من موضع [1]، كما ظهر أثره فى الخالفين، حيث اعتمد عليه الأحمد نكرى فى معجمه (دستور العلماء)، حيث نقل عنه، انظر قوله فى مدخل (الزنادقة) 157/2 فى مفاتيح العلوم: "هم المنوية، وكان المزدكية يسمون بذلك، ومزدك هو الذى ظهر فى أيام قباد، وزعم أن الأموال والنساء مشتركة، وأظهر كتابًا سماه زند، فنسب أصحاب مزدك إلى زند، وعربت، فقيل زنديق، وجمعه الزنادقة" والنص فى مفاتيح العلوم (فلوتن) 37، كما نقل عنه ابن كمال باشا فى كتابه (رسالة فى تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية) ص53.

(1) انظر: مفاتيح العلوم/ 116 (بغداد = عطية الصنم)، و11 (القلس = ما خرج من الفم وليس بقيء) = العين (قلس) 78/5، بالنص كذلك 7/14 ،4/21 ، 12/23 ، 10/68، 10/69، 12/158، 5/162؛6 ، 6/168، وغير ذلك، وانظر حديثًا عن مصادره اللغوية: مقدمة فان فلوتن لمفاتيح العلوم، التى ترجمها الدكتور محمد حمدى إبراهيم (مقدمة طبعة الذخائر لكتاب رقم 118) ص ى. وانظر أمثلة أخرى لبيان أصول الكلمات فى لغاتها، مثل:
141 (لوغيا = يونانية) ، و210 (أصطرنوميا = التنجيم = يونانية)، 219 (جوى = خط الاستواء = فارسية)، و259 (الكيمياء = عربية)، وغير ذلك كثير. كما أن هناك أمثلة أخرى لبيان الأصول التى اشتق منها عدد من المصطلحات، فى مثل 256.

LIBER

MAFÂTÎH AL-OLÛM

EXPLICANS

VOCABULA TECHNICA SCIENTIARUM

TAM ARABUM QUAM PEREGRINORUM

AUCTORE

Abû Abdallah Mohammed ibn Ahmed ibn Jûsof

AL-KÂTIB AL-KHOWARIZMI.

EDIDIT, INDICES ADJECIT

G. VAN VLOTEN

ADJUTOR INTERPRETIS LEGATI WARNERIANI.

LUGD. BAT. E.

LUGDUNI-BATAVORUM 1895

APUD E. J. BRILL.

(معهم) مفاتيح العلوم ، للخوارزمي ، نشره الدكتور عبد اللطيف العبد

مفاتيح العلوم

تأليف

الخوارزمي

محمد بن أحمد بن يوسف . المتوفى سنة ٣٨٧ هـ = ٩٩٧ م

تقديم وإعداد

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

بالقاهرة — تليفون ٩٧٦٢٣١

الغلاف الخارجي لكتاب (معهم) مفاتيح العلوم

مفاتيح العلوم

الإمام الأديب اللغوي الشيخ أبي عبد الله

محمد بن أحمد بن يوسف

الكاتب الخوارزمي

الطبعة الثانية

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

(1/ب)

مدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف

تبين لنا أن الفارق بين هذه المدرسة وسابقتها يتمثل فى أن ترتيب العلوم هنا جاء متواليًا من غير جمع فى تصنيفات جامعة، كما حدث فى مفاتيح العلوم للخوارزمى، وهو ما دعانا لأن نسميها بمدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف.

وقد وصل مؤلفًا على هذا الترتيب، مما نعده من معاجم المصطلحيات ما يلى:

1- الحدود والفروق، لابن هبة الله (495هـ).

2- مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب خطأ للسيوطى (911هـ).

3- إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطى (911هـ) [1].

(1/ب/1)

(معجم) (الحدود والفروق)

لابن هبة الله الطبيب495هـ

هذا المعجم من المعاجم المبكرة فى التراث المعجمى الاصطلاحى فى العربية، كانت له عناية خاصة فى بيان الفروق التى بين الألفاظ أو المصطلحات، وهى ميزة يرتفع بقيمتها المجال الذى

(1) استبعدت الدراسة كتاب جوامع العلوم، لإشعيا بن أفريعون القرطبى (النصف الأول من القرن الرابع) تبعًا لتلمذته لأبى زيد البلخى 322هـ، كما فى بروكلمان (دار المعارف) 335/4؛ لأنه كان مشغولًا بتلخيص مسائل العلوم المختلفة فى إيجاز، وهو الأمر الذى دعا بروكلمان إلى أن يورده تحت الموسوعات، فهو خارج مؤلفات مصنفات العلوم؛ لأنه لم ينشغل مثلها بالتصنيف ووضع الحدود بين العلوم المختلفة، وإنما توسع فشرح حقائق العلوم، ومثل على مسائلها وتفريعاتها. كما أنه خارج عن أن يكون معجمًا للمصطلحيات للأمر نفسه. وقد عرض فيه لمسائل العلوم التالية: اللغة والكتابة والأدب والحساب والهندسة، ثم الفلسفة والكيمياء، والفراسة والسحر، وتعبير الرؤيا والتنجيم، وفق ما أورده بروكلمان، ومراجعة المخطوطة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (5) معارف عامة- تؤكد ذلك. وإن كانت هذه النسخة احتوت على تلخيص لعلوم أخرى لم يذكرها بروكلمان؛ كالطب 73 (أمراض القوة النامية)- فهو مثلًا فى حديثه عن العلم الأول، وهو اللغة قسمها إلى اللفظ وما يصححها. ثم تناول فيما بعد: اللغة (متن اللغة/ الألفاظ) والنحو والتصريف، ثم تحدث عن الهجاء (ص53). ثم افتتح المقالة الأولى بالحديث عن الإعراب والتصريف. فهو مثلًا يقسم الكلام إلى: أسماء = وأفعال أدوات، وحديثه عن أنواع الأسماء يتناول الأسماء التامة والناقصة والصحيحة والمعتلة والقصيرة والطويلة والمنونة وغير المنونة والممدودة والمقصورة والممالة والمرخمة والمنصرفة وغير المنصرفة والمعدولة عن جهتها ...إلخ. والواضح من هذا التقسيم اختلافه عن التقسيمات الشائعة فى الأدبيات النحوية، لكن إرادة الجمع هى التى دعته إلى هذا؛ طلبًا لجمع المتشابهات فى حيز واحد. (انظر جوامع العلوم/ ل2 وما بعدها). ولولا العناية بمسائل هذه العلوم التى عرض لها لكان أقرب شىء إلى معاجم المصطلحيات التى تحتاج إلى ضبط، كما أنه يخلو من المعلومات الصرفية اللازمة أحيانًا فى الحديث عن أبنية المصطلحات وأصول اشتقاقها، أو بيان أصولها إن كانت منقولة من لغات أجنبية، إلى آخر ما عنيت به المعاجم عمومًا، سواء أكانت عامة أو خاصة.

ينتمى إليه هذا الكتاب، حيث تظهر خطورة الخلط بين مفاهيم عدد من المصطلحات، ولاسيما المتقاربة، أو التى بينها تداخل أو علاقات قربى، وهو الأمر الذى لمسه الذين ترجموا لابن هبة الله قديمًا، عندما سموا هذا المعجم باسم (الحدود والفروق) على ما سبق فى الباب التمهيدى، وهو ما سيظهر جليًّا فى تحليلنا للكتاب. وهذه التسمية التى ذكرتها المصادر القديمة "أكثر انطباقًا على محتواها" [1]؛ وذلك أنها "تجمع التعريفات التى يجب أن يعرفها كل متعلم وعالم" [2].

وقد افتتح ابن هبة الله معجمه هذا ببيان معنى الحد أو التعريف، وهو افتتاح منطقي وطبيعي لكتاب يحمل هذا العنوان يقول (ل1/أ): "الحد: ما هو؟ الحد: قول وجيز غاية الإيجاز، دال على طبيعة المحدود. والفرق بين الحد والرسم: أن الحد يؤلف من الأشياء الجوهرية، والرسم يؤلف من الأشياء الخاصة" [3].

وفى هذا النص الموجز تظهر طبيعة ما سوف يصنعه ابن هبة الله فى تعريفاته للمصطلحات أو للمحدودات، من عمده إلى:

1- الإيجاز والاختصار، وهو ما ظهر فى حجم المخطوطة، التى بلغت قريبًا من الأربعين ورقة، وهو عدد قليل من الصفحات، ولكنه ضم عددًا لا بأس به من محدودات العلوم أو مصطلحاتها المختلفة.

2- التركيز على الخصائص الجوهرية الأساسية فى المصطلحات التى سيعرفها؛ طلبًا للدقة وتحقيقًا للبيان.

3- كما ظهرت عنايته من البداية بواحدة من أهم وظائف معجمه، وهى بيان الفروق بين المصطلحات المتداخلة أو المتقاربة، فالحد والرسم مصطلحان منطقيان لهما علاقة بتعريفات الأشياء، ويختلفان فى نوع الأشياء المذكورة فى التعريفات، على ما بين ابن هبة الله.

وقد بدأ ابن هبة الله فعرض للمصطلحات المنطقية، فذكر ما يلى:

حد القانون/ وحد الصناعة المنطقية، وهى: "أداة للنفس الناطقة، بها يتوصل إلى استنباط الأمور الحكمية عندها".

---

(1) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 258.

(2) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 258.

(3) كتبت (الخاصة) فى المخطوطة الخاصية، وهو تحريف أو نسبة إلى الخاصة، وهو إحدى الكليات المعروفة فى المنطق، تتعلق بما هو عرضي، انظر: التعريفات، ص 128 -635.

كما ذكر حد الجنس، وفرق بينه وبن الاسم المشترك (ل2/ب)، كما فرق بين الجنس والمادة، كما بين أن اليونانيين يستعملون الجنس فى موضع الهيولى، والهيولى فى موضع الجنس.

كما عرف النوع (ل3/أ) والفصل/ والخاصة/ والعرض، وفرق بينه وبين الفصل (ل4/أ)، وعرف الجوهر، وفرق بين الحي (الذى يقال على كل جسم ذى نفس)، وبين الحيوان (الذى يقال على الأجسام المتحركة بإرادة).

كما عرف الكل/ والجزء، وفرق بين الكل الكلى والجزء والجزئي،(ل4/ب)، كما عرف الصوت، وفرق بينه وبين الصدى، وعرف المقطع/ والكمية، وعرف الخط/ والسطح/ والجسم، وفرق بين البعد والعرض/ والزمان (5ب)، وفرق بين الساعات الزمانية والمستوية، وفرق بين الزمان والدهر. وعرف الآن/ والمكان/ وفرق بين الحيث والمكان (ل6/أ)، وفرق بين المكان والأنا. وعرف الوحدة/ والواحد/ والعدد/ والعدد الفرد (6ب)، والمتسايقين/ والكيفية، وعرف الملكة/ وعرف الحال/ وعرف ما بالقوة/ والانفعال، وفرق بين الكيفية والانتقالية (7/أ)، وعرف الشكل/ والدائرة/ ونصف الدائرة/ والقطر/ والخط المستقيم/ والخط المنحنى/ والزاوية البسيطة/ (7ب)/ والزاوية القائمة/ والمنفرجة/ والحادة، والحلقة/ وفرق بين الشكل والحلقة.

كما عرف الفعل/ والانفعال، وفرق بين الخالق والفاعل (8أ)، وفرق بين الأزلي واللا أزلى/ وبين العمل والفعل/ وبين العلم والعمل (8ب). وعرف ما ناب الكمال/ والسكون/ والتسكين/ وفرق بين المحرك الطبيعى والمحرك السوقي (ل9/أ) والوضع/ والفرق بين الموضع والموضوع/ والمتقابلين/ وفرق بين التقابل والتضاد/ وفرق بين المتشابهين/ والغيرين/ والمثلين/ والمختلفين/ (ل9/ب)، وعرف المتقدم/ وفرق بينه وبين المتأخر، وعرف الاسم البسيط/ وفرق بينه وبين الصفة (ل10/أ)/ والاسم المركب/ والاسم المشتق/ والاسم المتواطئ/ وفرق بين الاسم المصرف وغير المصرف/ وعرف الاسم المباين/ والكلمة / (ل10/ل)، وفرق بين الألفاظ التى فى الوضع الأول والوضع الثانى (ل11/أ)، وعرف القول/ وفرق بين القول السائر والجازم والمبادى والمتضرع والأمر/ ثم عرف الإيجاب/ والسلب/ والسور/ والموجود (ل11/ب)، والاستقراء/ والشك/ والجزاء/ والغرض/ والسمة، وفرق بين الغرض والغاية (ل12/أ)، وعرف الإرادة/ والوهم/ والظن/ والرأى/ والتمييز/ والحدس/ والروية/ والذكاء (ل12/ب)، وعرف المنفعة/ واللذة/ والأذى/ والإدراك، وفرق بين الإرادة والتصور/ (ل13/أ)، وعرف العدالة/ والنذالة/ والحماقة/ والعجز/ والاستطاعة/ والورع (ل13/ب) والحكمة/ والجزم/ والشجاعة/ والقادر/ والرزانة/ والسخاء/ والعادل/

والـضرر/ والحيـاء/ والـنفس/ والفعـل والفعـال/ والمبـدأ الأول (ل14/أ)، وعـرف العقـل الهيولانى/ والخلق / (ل14/ب)، وعرف الروح/ والعدم (ل15/ب) وعرف التهيؤ/ والهيولى/ والجسم الطبيعى/ والأسطقس/ والميل الطبيعى/ (ل15/ب) والشوق الطبيعى/ والشوق الإرادى/ والنافع/ والضحك/ (ل16/ب) والبكاء/ والغضب/ والفزع/ والهموم/ والغم/ والعجـب / (ل 16/ب) والتعجـب/ والحـسد/ والغبطـة/ (ل17/أ)، وحـدد الفـضل/ والفلسفة/ والدين/ والسياسة (17ب) والنظام/ والطاعة والعبادة/ والتوبة/ والمحبة (18/أ) والمـودة/ والاستحسان/ والـشوق/ والهـوى/ والعـشق/ والتيم/ والولـه (18/ب) والرقـى والأوهـام/ والرؤيـا الحقيقـة/ والأحـلام/ (ل19/أ) والفلـك/ والـسفل/ الحـرارة/ والـبرودة/ والرطوبة الجلدية (20/ب)/ والرطوبة/ واليبوسة/ والنار/ والماء/ والهواء/ والريح/ والزلزلة (21أ) والرعد والبرق (21ب)/ والزوبعة (22أ)/ والصاعقة (22ب)، وفرق بين الصاعقة والمحرقة (23أ)، وعـرف الهالـة/ والقـوى (23ب)، وعـرف الكوكـب (24أ)/ والـسحاب/ والمطـر/ والـثلج/ والـبرد/ (24ب)، وعـرف التعـالى/ والـتماس/ والاتـصال/ والكـون/ والالتحام/ والفساد/ (25أ)/ والاستحالة/ والنمو/ والقسمة (25ب)، وعرف التحليل، ثم أفرد بقية الكتاب للألفاظ والمصطلحات الطبية؛ مما جعل كثافة هذه الألفاظ أعلى من ألفاظ أى علم آخر، وقد عرف ألفاظه والألفاظ التى عرفها فى هذا العلم كما يلى:

الطـب 26أ/، والوضـع/ والنـبض/ 26ب، وتكلـم عـلى أنواعـه التاليـة : النـبض العظـيم/ والـصغير/ والمعتـدل/ والمتـواتر/ والمتـساوى/ والمـستوى/ والغـزالى /27أ، ثـم عـرف النـوم/ واليقظـة 27ب/ والحيـاة/ والمـوت 28أ، والإحـساس والـشهوة 28ب/، والـوخم/ والجـوع/ والـشره/ والـروح/ والنـضج /29أ، والاعتـداء/ والالتحـام/ 29ب، والعـضل/ والعـين/ والإبـصار/ والنـور/ واللـون/ والرمـد/ والجـرب/ والـبرد/ والتحجـر/ 30أ/، والالتـصاق/ والبشرة/ ولـوردينج/ والشريان/ والغدة/ والسيلان/ 30ب/، والانتفاخ/ والكحة/ والدمعة والدبيلة/ 31أ/والسرطان/ والاتساع/ والماء/ والبول/ والزرقاء/ والسمع 31ب/، والطرش والقلاع /32أ /، واللحم 32ب، والعظم/ والعرق غير الضارب/ والغضب /33أ، والمرض/ والحمى/ والـورم / والألم /33ب، والحقـن /34أ، والعـضل/ والإعياء/ والـسكر/ والفـواق / والـصرع /34ب، والتـشنج/ والرعـشة/ والـسعال/ والكـابوس 35أ، والوسـواس/ والغـشى/ والخفقان/ والزكام/ والعطاس/ والسهر/ والنسيان 35ب/، والسباب/ والسكتة/ والاختلاج /36أ، والـدوى/ والغثيـان/ والهيطـة 36/ب/، والحـشا/ والاستسقاء/ والـشوصة/ والباسـور/ والإنعـاظ/ والذبحـة /37أ/، وتـنفس الـصعداء/ والخـراج /37ب/، والناسـور/ والـسجح /38أ/، والجداء/ والبرص/، وفرق بين البرص والبهق/ ثم عرف اليرقان الأصفر/ والجدرى.

وانتهى الكتاب بقوله : " تمت الحدود بحمد الله، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليمًا كثيرا " (ل39ب). وقد بلغت مصطلحات المعجم ما يقرب من أربعمائة مصطلح، مع مراعاة حساب الفروق التى ذكرها. استأثرت مصطلحية علم الطب بما فوق الربع من هذا العدد، وقد بلغت عدة مصطلحات الطب ما يقترب من حد المائة والخمسة والعشرين مصطلحًا بنسبة 31٪ من مجموع عدد المصطلحات، وهو ما يفسر – فيما يبدو – سر تسمية الكتاب كله بالحدود الطبية عند من فعل ذلك.

وقد توسعت المخطوطة فى شرح مصطلحات العلوم العقلية أو الحكمية أو الأجنبية، من مثل مصطلحات علوم المنطق/ والفلك/ والحساب والعدد/ والهندسة/ والجدل/ والفلسفة/ والأخلاق/ والعلويات/ والطب.

لكنها لم تغفل كثيرًا من مصطلحات العلوم العربية أو المنقولة، من مثل تعريف مصطلحات علم اللغة، وبعض مصطلحات النحو والبلاغة، وإن غلب عليها نقل تصورات اليونان.

وقد تميزت شروح المصطلحات التى عرفها بالإيجاز والوضوح، ولكنه لم يعرض لأى من الوظائف المعجمية بعد بيان الوظيفة الأم، وهى بيان دلالات المصطلحات، فلم يعن بشىء من الضبط أو معلومات الهجاء، ولم يورد شيئًا من المعلومات الصرفية أو النحوية أو الدلالية، كما لم يعن ببيان أصول المصطلحات الأجنبية التى عربتها العربية، إلا فيما ندر.

وفى الأمثلة التالية ما يوضح هذا:

ل5/أ = "حد الصوت: قرع فى الهواء مما له نفس".

ل7/ب = "حد الزاوية القائمة: هى التى تكون على مبنى خط مستقيم قائم على خط مستقيم".

ل11/ب = "حد الوهم: وقوف النفس بين السلب والإيجاب".

ل17/أ = "حد الدين: قول إلهى رادع للنفسين الشهوانية والغضبية، ويقوم مانع لهما من الاسترسال، فيما طبع عليه".

ل18/أ = "حد التيم: حال يصير بها المعشوق مالكًا للعاشق، لا يوجد فى قلبه سواه".

وعلى الرغم من صغر المعجم وقلة ألفاظه– فإنه وقع فى شىء من التكرار، وإن يكن فى أحيان قليلة، من مثل تكراره تعريف الاسم المشتق مرتين فى (ل10/ب)، يقول فى الأولى: "حد الاسم المشتق: ما شارك فى مخرج اللفظ، وخالف فى مخرج الدلالة على معنى الأمر". وقال فى

الأخرى: "حد الاسم المشتق: لقب دخيل على الشيء مأخوذ من حالة فيه مخالف لها فى التصريف". ومثل ذلك فعله فى إيراد تعريفين لمصطلح (الخلق) ل 14/أ.

أما عن منهج الكتاب فهو المنهج الموضوعى الذى رتب المصطلحات تحت علومها من غير نص على اسم العلم أو عنوانه، وهو واحد من آثار التأليف المبكر.

ونحن نلاحظ ذلك فهو فى أول المعجم يتحدث عن مصطلحات علم المنطق؛ لأنه ابتدأه بتعريف مصطلح الحد تبعًا لتسمية الكتاب باسم الحدود، فعرف المصطلحات التالية: الصناعة المنطقية/ والجنس/ والنوع/ والفصل/ والخاصة/ والعرض/ والجوهر، وهكذا، وهذه كلها مصطلحات منطقية.

ومثل ذلك فعله فى مصطلحية علم الهندسة، حيث عرف مصطلحات الشكل/ والدائرة/ ونصف الدائرة/ والقطر/ والخط المستقيم/ والخط المنحنى/ والزاوية البسيطة/ والزاوية القائمة، وهكذا.

فالمعجم فى الترتيب الخارجي مرتب وفق العلوم، يجمع مصطلحات كل علم فى حيز مستقل، أما عن الترتيب الداخلي، أو ترتيب المصطلحات تحت كل علم- فيبدو أنه تابع لطريقة كل علم فى ترتيب مصطلحاته على ترتيب المسائل العلمية التى يعالجها، فقد جمع مثلًا فى مصطلحية علم الطب، كل مجموعة مصطلحات تشكل فرعًا خاصًّا فى حيز واحد، فأنت تراه يرتب الأمراض مجموعة بعضها إلى بعض؛ معتبرًا مبدأ التشابه النوعى أو التشابه العضوى. فهو قد جمع الأمراض التالية فى حيز واحد متوالية: الصرع/ والتشنج/ والرعشة/ والكابوس/ والوسواس/ والسكتة/ والاختلاج، وهو قريب من تواليها عند واحد من أصحاب المعاجم الطبية الذين عاشوا قريبًا من عصر ابن هبة، وهو ابن نوح القمرى المتوفى فى سنة 390هـ فى معجمه الطبى (التنوير فى الاصطلاحات الطبية)، حيث توالت بعض المصطلحات السابقة كما يلى: "الكابوس/ والصرع/ والسكتة/ والتشنج/ والرعشة/ والاختلاج"[1].

ثم تجده يجمع مصطلحات العلل التى تظهر على سطح البدن فى حيز واحد، كما يظهر فى توالى الألفاظ التالية:

الخراج/ والسحج/ والجذام/ والجداء/ والبرص/ والبهق/ والجدرى.

(1) انظر: التنوير فى الاصطلاحات الطبية/ 19، 20.

وهو قريب مما فعله ابن نوح القمرى فى كتابه التنوير، حيث جمع الألفاظ السابقة فى حيز واحد، هو الباب الثانى، الذى جعل عنوانه: فى أسماء العلل الحادثة فى سطح البدن، حيث توالت كما يلى:

البهق/ والبرص/ والجذام [1].

وهذا الذى نقول به ظاهر فى غير هذا الجزء الخاص بمصطلحات علم الطب، يمكن ملاحظته كذلك فى ترتيب مصطلحات علم الحساب، حيث توالت مصطلحات: الوحدة/ والواحد/ والعدد/ والعدد الفرد، وهو ذات الترتيب الذى سوف نراه فى مصطلحية الحساب فى معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، وهو المعجم التالى فى المدرسة نفسها [2].

وقد بدت المخطوطة حريصة على تنوين الأسماء جميعًا، بمعنى أنها لم تعتبر أو تراع الممنوع من الصرف، فى مثل قولها (8/ب): "والعمل يغطى قوانينا جزئية"! و (ل11/أ)، يقول فى سياق التفرقة بين الوضع الأول والثانى للألفاظ أنها: "بمنزلة تسميتنا هذه الجوهر إنسان، وهذا الجسم ذهبًا وهذا اللون أبيضًا"!

كما وقعت المخطوطة فى أخطاء نحوية، ولاسيما فى باب تمييز العدد تقول (ل5/ب): "خمسة عشر درجة"! و"واثنا عشر ساعة"!. وقد توقفنا أمام هذه الظاهرة؛ لنقلل من قيمة الدعوى التى أطلقها الدكتور يوسف زيدان، عندما قال: "فقد كتبت فى حياة مؤلفها" [3]؛ إذ لا يصح أن يفهم من هذه الدعوى شيئًا إضافيًّا يعلو بقيمتها، من مثل اعتبارها مقروءة عليه أو مجازة منه، إلا إذا قام دليل على ذلك، فى ظل وجود هذه الأخطاء. وقد لمس الدكتور يوسف زيدان أن ناسخ الكتاب "لم يكن من النساخ المحترفين" [4].

أما عن مصادر هذا المعجم القديم فلم يرد فيه إحالات إلى مصادره إلا فى أحيان قليلة للغاية، من مثل إحالته إلى جالينوس، فى تفرقته بين العلم والعمل، يقول (ل8/ب): "ولهذا أقرن جالينوس العلم بالحقائق والعمل بالحدوس".

كما أشار إلى ما عليه اليونانيون من تسويتهم بين الجنس والهيولى فى الاستخدام، يقول (ل3/أ): "ولهذا يستعمل اليونانيون الجنس فى موضع الهيولى، والهيولى فى موضع الجنس". ومثل هذه الإحالات تؤكد ما قلناه عن هذا المعجم من أنه كاد يتفرغ لمصطلحيات العلوم المعقولة أو العجمية.

---

(1) انظر: التنوير فى الاصطلاحات الطبية/ 30.

(2) انظر: مقاليد العلوم/ 152.

(3) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 253.

(4) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 258.

(معجم) الحدود والفروق لابن هبة الله ٤٩٥هـ

الحدود ، لسعيد بن هبة الله
بداية الإسكندرية

صورة الورقة الأولى من مخطوطة الحدود لابن هبة الله
المحفوظة بمكتبة الإسكندرية ضمن مخطوطات البلدية
تحت رقم (٢٠١٧) و فلسفة رقم تصنيفي ٧٣٣٣

(2/ب/1)

(معجم) مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم المنسوب للسيوطى 911 هـ

استقر لدى الدراسة نفى نسبة هذا المعجم إلى السيوطى 911هـ، ما أكده الدكتور محمد إبراهيم عبادة محقق الكتاب اعتمادًا على قرائن نختلف معها، وإن اتفقنا معه فى النتيجة التى توصل إليها، فنحن نرى نسبة المعجم إلى السيد الشريف الجرجانى؛ باعتباره تأليفًا ثانيًا مخالفًا فى منهج الترتيب لمعجم التعريفات، اعتمادًا على قرائن ببليوجرافية/ وراقية، سبق أن سقناها فى الفصل التمهيدى المتعلق بالدراسة الإحصائية التوثيقية لمعاجم المصطلحيات فى العربية [1].

وقد افتتح المعجم بمقدمة بين فيها الهدف التعليمى الذى حكم بناءه، يقول (ص29): "إن معرفة المواضعات والمصطلحات من أوائل الصناعات، وأهم المهمات، والطالب الذهن الأديب، الراغب الفطن اللبيب، متى فرغ من حفظ اللغة واستحضرها، وضبط أنواع مفرداته، واستظهرها- لابد وأن يكون بمصطلحات أهل كل فن خبيرًا، وبمواضعات كل طبقة من العلماء بصيرًا؛ ليحيط به إحاطة أولية، تكون عونًا له على التحصيل، ويطلع على مقاصدهم إجمالًا قبل التفصيل، حتى إذا أراد استحصان مسائلها، وإحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها- سهل عليه ما يريده، وحصل به إتقانه وتسديده، فلم يتلعثم فى بيان جواب، ولم يتتعتع فى دراسة علم وكتاب".

وفى هذا النص الموجز تركيز على قيمة معاجم المصطلحيات فيما تقدمه من شرح لمعاني المصطلحات المختلفة، وبين أن هدف هذه الشروح يتمثل فى مساعدة طلاب العلوم المختلفة على التحصيل، كما بين أن معرفة معانى دلالات المصطلحات- مقدمة لازمة قبل تعلم مسائل

---

(1) وقد أضافت الدراسة هنا بعدًا جديدًا يؤكد نسبة الكتاب إلى السيد الشريف الجرجانى، وهو البعد الببليوجرافي، تمثل فى مقارنة عدد من العينات المنتظمة فى المعجمين، فتبين تطابقهما، والعينات المنتظمة، هى الأرقام 1، 100، 200، 300، ومضاعفاتها فى مقاليد العلوم، وما يماثلها فى التعريفات المرتبة ألفبائيًّا، فتبين لنا صدق الظن الذى ذهبنا إليه. ثم اختبرنا هذا الفرض بعيدًا عن العينة المختارة، فصح ما جاء فى مقاليد العلوم (التأويل، ص39، رقم 2): صرف الكلام إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها (يقصد الآية) غير مخالف للكتاب والسنة على طريق الاستنباط".
وفى التعريفات فى (التأويل، ص 72، رقم 313) "التأويل فى الأصل: الترجيع، وفى الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذى يراه موافقًا للكتاب والسنة". وقال فى مقاليد العلوم (الإجماع، ص67، رقم 300): "الإجماع: اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم"، وفى التعريفات (الإجماع، ص24، رقم 30): "الإجماع فى اللغة: العزم والاتفاق. وفى الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام فى عصر، على أمر دينى، والعزم التام على أمر جماعة أهل الحل والعقد".

العلوم، كما أن معرفتها ضرورية؛ حتى لا يقع خلط أو اضطراب فى المفاهيم، وهو ما عبر عنه المعجم بمنع التلعثم ومنع التتعتع.

كما التفت صاحب المعجم فى مقدمته إلى تميز معاجم المصطلحيات بضرورة ظهور ما سميناه بتحديد المجال، أو ما يسمى فى لغة الاصطلاح باتفاق علماء كل علم على معانى مصطلحات ذلك العلم، يقول (ص29،30): "فلكل طائفة من العلماء كلمات (= مصطلحات) فيما بينهم متعارفة، لا يفهم مرادهم فيها إلا من بلغ قصدهم أو شارفه". فهذا الإلحاح على مراعاة العرف، أو الاتفاق بين طوائف العلماء وفق كل علم- يعكس قيمة الالتفات إلى ضرورة تحديد المجال، يقول المعجم (ص30): "إن الرجعة فى عرف الفقه، غير ما فى عرف المتكلم، وفى عرف الكتاب غير ما عرف المعجم".

ويكاد المرء يلمح استمرار ما ظهر أول مرة عند مفاتيح العلوم للخوارزمى- لدرجة تكرار المثال المضروب هناك- من التركيز على فكرة ضرورة الانتباه إلى مفهوم العرف المرادف للاصطلاح.

ومن الأمور المهمة التى عبر عنها المعجم- تقريره للحقيقة التى صارت قانونًا حاكمًا فى مجال لغة العلم، وهو القانون المعبر عنه بالجملة التالية: "لا مشاحة فى الاصطلاحات" [1].

ويقصدون به أنه لا مجادلة فى المتعارف عليه [2]، وأنه يصح التسليم بما كان من نتائج اتفاق طبقة العلماء فى كل علم فى ثقافة وحضارة بعينها- هى هنا الحضارة العربية الإسلامية- وهو أمر كان واضحًا فى التراث المعجمى المصطلحى العربى، ولم يكن بحاجة إلى تقييده بالبيئة العلمية التى أنتجت هذا المصطلح أو ذاك.

وصاحب مقاليد العلوم يعى طبيعة كونه معجمًا للمصطلحيات يقول (ص30): "إن كتابى هذا المترجم بمقاليد العلوم فى الحدود والرسوم- جامع لمصطلحات أكثر الفنون".

ثم بين كيفية تحريره وجمعه للمادة العلمية التى شكلت مادة المعجم، فقال: "وقد كنت أكتبه أشتاتًا فى أوائل الشباب، حين مدارسة العلوم والآداب، والاندراج فى زمرة الطلاب، واصطكاك الركب لاختيار النخب من أيدى الأساتذة النحارير، والأئمة الأعلام المشاهير، ومنها ما نقلت عن كتب تداولوها، وكلها تعريفات مستقيمة وحدود ورسوم قويمة".

---

(1) مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، ص30.

(2) المعجم العربى الأساسى (شحح)، ص672، وانظر فى التعليق على هذا العبارة ما كتبه الدكتور محمد عمارة فى مقدمة: معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام/ 3.

وهذا الذى قرره صاحب المعجم يؤكد الهدف التعليمى للمعجم؛ إذ جمع المؤلف مادته عبر فترة زمنية طويلة ممتدة من أيام طلبه العلم.

وقد جاء الكتاب فى واحد وعشرين علمًا، سبقها مقدمة، اشتملت على عدد من الفصول التمهيدية، بين فيها أنواع الحدود أو التعاريف، ثم جاء ترتيب الأبواب كما يلى:

1- فى التفسير.
2- فى الحديث.
3- فى الفقه.
4- فى أصول الفقه.
5- فى أصول الكلام.
6- فى الجدل.
7- فى النحو.
8- فى الصرف.
9- فى المعانى والبيان.
10- فى العروض.
11- فى علم المنطق.
12- فى الحكمة (= الفلسفة).
13- فى الهيئة (= الفلك).
14- فى الهندسة.
15- فى الحساب.
16- فى الاستيفاء (= العلم بقوانين ضبط مداخل أموال الديوان وإخراجاتها وحساباتها).
17- فى الموسيقى.
18- فى النجوم.
19- فى الطب.
20- فى الأخلاق.
21- فى التصوف.

معنى هذا أن الترتيب الخارجى كان موضوعيًّا وفق موضوعات العلوم بالترتيب الذى سبق إيراده هنا، ثم رتب المعجم المصطلحات داخليًّا فى كل باب، أى تحت كل علم وفق طرق ترتيبها فى كتب تلك العلوم، وهو ما يسميه الدكتور على القاسمى بالترتيب المبوب [1]، مع بعض التوسع، بمعنى أن إيراد مصطلحات كل علم خضع لما عليه من ترتيب فى مؤلفات تلك العلوم، وهو أمر طبيعي فى ظل الهدف المعلن، وهو إعانة الطلاب على تحصيل العلوم التى يدرسونها، فإذا كانت المؤلفات الفقهية تورد أبوابها مبتدئة بباب الطهارة، ثم بباب الصلاة، فالصوم، فالحج، ثم الانتقال إلى قسم المعاملات من بيوع وأنكحة، ثم إلى قسم الحدود- فإن هذا كان هو

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 49.

الترتيب الذى اتبعه معجم مقاليد العلوم فى إيراد مصطلحات علم الفقه، مراعيًا ترتيب الأبواب فى كتب الفقه العملية [1].

وقد جاءت شروح المصطلحات موجزة، مختصرة، واضحة، وقد التزم فى مفتتح كل علم بتعريف المقصود بعنوان العلم [2] أولًا، ثم يشرع فى بيان معانى المصطلحات المندرجة تحته.

وقد خلا المعجم من أى ذكر للمصادر التى اعتمدها؛ مما يؤكد قوله عن طريقة جمعه المادة فى المقدمة؛ إذ كان جمعها من أيام طلبه العلم من أفواه الشيوخ والعلماء، وإن كان أشار إلى نقل بعضها من الكتب التى لم يذكر عناوينها أو مؤلفيها؛ طلبًا للاختصار.

وقد كان فى أحيان غير قليلة يلجأ إلى ذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد؛ طلبًا للإفهام، واستقصاء للتعاريف، فهو عند تعريفه لمصطلح (التواضع، ص219/ رقم 1840) فى التصوف، يقول: "التواضع: الاستسلام للحق، وترك الاعتراض على الحكم. وقيل: بذل القلوب لعلام الغيوب. وقيل: قبول الحق من الحق للحق. وقيل: افتخار بالقلة واعتناق المذلة واحتمال أثقال أهل الملة" [3].

وقد كان غالب صنيعه هذا فى الفصل الخاص بمصطلحية علم التصوف؛ نظرًا لتعدد تعريفات المصطلح فى المؤلفات الصوفية المختلفة، وإن جاءت هذه الظاهرة فى عدد غير قليل من المصطلحيات الأخرى، كما فعل فى مصطلحية علم مصطلح الحديث، فقد أورد مثلًا لمصطلح الحسن (24/41) أربعة تعريفات، ولمصطلح المسند (26/41) تعريفين، والأمر راجع هنا إلى الخلاف فى اعتبار عدد الرواة الحاكم فى تحسين الحديث، أو إلى الاختلاف فى اعتبارات أخرى، انبنى على أثرها تنوع التعريفات.

(1) انظر مقاليد العلوم/ 47، وما بعدها.

(2) انظر على سبيل المثال: التفسير، ص39، والنحو والعروض/ 110، والهيئة/ 139، والطب/ 175، والتصوف/ 210.

(3) انظر: لطائف الإعلام فى إشارات أهل الإلهام 362/1، وانظر أمثلة أخرى لهذه الظاهرة؛ ظاهرة إيراد أكثر من تعريف للمصطلح الواحد: مقاليد العلوم (الخشوع) 1842/217، والحياء 217/ 1842، و (التوكل) 217/ 1844.

(معجم) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم المنسوب للسيوطي تحقيق الدكتور محمد إبراهيم عبادة

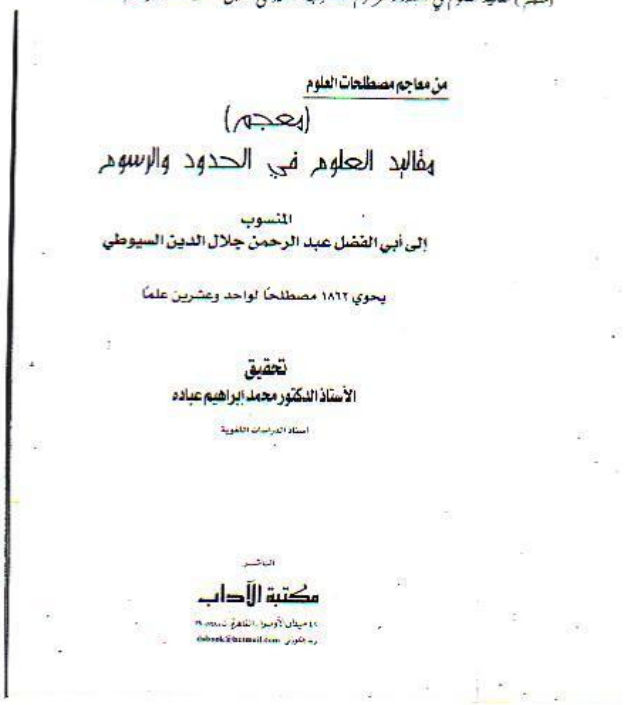
من معاجم مصطلحات العلوم

(معجم)

مقاليد العلوم في الحدود والرسوم

المنسوب

إلى أبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي

يحوي ١٨٦٢ مصطلحًا لواحد وعشرين علمًا

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم عباده

استاذ الدراسات اللغوية

الناشر

مكتبة الآداب

٤٠ ميدان الأوبرا - القاهرة

obook@hotmail.com

الغلاف الداخلي لمقاليد العلوم في الحدود والرسوم

(3/ب/1)

(معجم) إتمام الدراية لقراء النقاية
للسيوطى 911هـ

هذا كتاب شرح به صاحبه الجلال السيوطى كتابًا آخر سابقًا له، هو النقاية، وسماه إتمام الدراية. والكتاب عند جمهرة الدارسين معدود فى مؤلفات تصنيف العلوم عند العرب، أكد ذلك غير دارس من المعاصرين فى هذا المجال العلمى [1].

وقد رأينا نقله إلى بابه (معاجم المصطلحيات)؛ للعناية الفائقة التى أبداها وأولاها لمصطلحات كل علم، تعريفًا لمعانيها الخاصة، وبيانًا فى كثير من الأحيان لمعانيها اللغوية قبل نقلها إلى اللغة الاصطلاحية.

وما جاء من جزيئات تقترب به من كتب تصنيف العلوم- كان قليلًا للغاية، لم يتعد علمين أو ثلاثة على الأكثر، منها تطرقه مثلًا للحديث عن بعض المسائل والاشتراطات فى علمى النحو والصرف [2].

وقد افتتح السيوطى كتابه/ معجمه بمقدمة موجزة جدًّا، بين فيها عمله إجمالًا، فقال (ص3): "لما بدا لى تصويب الملحين على فى وضع شرح على الكراسة التى سميتها بالنقاية، ضمنتها خلاصة أربعة عشر علمًا، وراعيت فيها غاية الإيجاز والاختصار، وأودعت فى طى ألفاظها ما نشره الناس فى الكتب الكبار، بحيث لا يحتاج الطالب معها إلى غيرها".

وواضح أن هدفه فى هذه المقدمة كان هدفًا تعليميًّا، يبغى تيسير التحصيل على طلاب العلم، وهو الهدف الذى ظهر جليًّا فى مقدمات المعاجم السابقة حتى الآن.

ولا يصح موافقة اعتبار هذا الكتاب معجمًا للمصطلحيات بسبب من عبارته القاضية بأنه أودع فيه خلاصة أربعة عشر علمًا، على جهة الإيجاز والاختصار؛ لأننا لم ننف ذلك، وإنما أعرنا ما أولاه لمصطلحات العلوم من عناية ورعاية خاصة ظاهرة، سنحرص على بيانها.

والعلوم التى اعتنى بشرح مصطلحاتها المختلفة هى كما يلى:

---

(1) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 49، 50.

(2) أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب خلا من واحد من أهم ملامح كتب موضوعات العلوم وتصنيفها؛ مما ابتعد به- فى رأينا- عن إيراده فى قائمة مؤلفات تصنيف العلوم أولًا، وهو ملمح النص على أشهر المؤلفات فى كل علم، وهو الأمر الذى خلا منه الكتاب إلا فى النادر جدًّا، ومن أمثلة هذا النادر تمثيله بكتاب (غريب العزيزى) وكتاب أبى حيان الأندلسى على ما ألف فى غريب القرآن الكريم، (انظر: ص37-654)، وقد عددنا هذه الأمثلة النادرة للغاية إحدى علامات العناية بالمعلومات الموسوعية!.

1- علم أصول الدين.
2- علم التفسير.
3- علم الحديث.
4- علم أصول الفقه.
5- علم الفرائض.
6- علم النحو.
7- علم التصريف.
8- علم الخط.
9- علم المعانى.
10- علم البيان.
11- علم البديع.
12- علم التشريح.
13- علم الطب.
14-علم التصوف.

ومفهوم شرح المختصر لم يكن قاصرًا على التوسع فى توضيح ما جاء غامضًا فى النقاية، أو تفصيل ما جاء مجملًا، أو التمثيل على المصطلحات والمسائل القليلة التى عرت من الأمثلة، وإنما تعداه إلى الزيادة والإضافة؛ ففى مصطلحية علم البديع فى النقاية، الأصل المختصر، ينتهى الباب بالمصطلحات التالية (ص207): التشريع، والقلب، والتضمين، والاستعانة والإيداع والرفو، والاقتباس، والتلميح، والعقد، والحل، والأصل.

زاد بعدها فى إتمام الدراية (ص146): التأنق والمبالغة، والابتداء، و (ص147) والتخلص، والانتهاء.

وقد اعتنى السيوطى- لسابق خبرة معجمية فى مجال المعاجم الخاصة تحديدًا- [1] بعدد من المعلومات الواردة تحت المداخل أو الألفاظ أو المصطلحات، مثل العناية بالربط بين المعنى اللغوى العام والمعنى الاصطلاحى الخاص، فى مثل (ص65): "**الفقه لغة**: الفهم. **واصطلاحًا**: معرفة الأحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد" [2].

وقد يتطرق أحيانًا إلى بعض المعلومات الصرفية، فيما يتعلق ببعض الأبنية عند الحاجة، كقوله (ص80): "العصبة: ولفظها يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث" [3].

وكان فى أحيان قليلة يبين أصل الكلمة فى لغتها الأصيلة إذا اضطر إلى ذلك، كما فعل فى تمثيله على المعرب فى القرآن الكريم بكلمة السجيل، بمعنى الطين المشوى فى الفارسية (ص37) [4].

---

(1) للسيوطى إسهام فى المعاجم العامة والخاصة، فله فى المعاجم الخاصة: التذليل والتذنيب على نهاية الغريب، جعله تكملة للنهاية لابن الأثير، والتذهيب فى تهذيب الأسماء واللغات للنووى. ومن المعاجم العامة الأحادية الموضوع (= الرسائل اللغوية الصغيرة): غاية الإحسان فى خلق الإنسان، وغيرها كثير، انظر: دليل مخطوطات السيوطى وأماكن وجودها، ص191/ 192، و192/ 626.

(2) انظر: بيان كشف الألفاظ 15/7.

(3) انظر: شمس العلوم للحميرى 4567/7.

(4) انظر: شتاينجس/ 658.

وفى أحيان قليلة ظهرت عناية السيوطى بواحد من أهم وظائف المعجم، ألا وهى وظيفة التهجئة، وضبط بنية الكلمة فى مثل قوله (ص56): "نفذ بالمعجمة"!، ومثل قوله فى تفسير اسم الغلام الذى قتله العبد الصالح الذى ذكره فى سورة الكهف (ص46): "اسمه: حيسور، بالحاء المهملة، وقيل: بالجيم بعدها مثناة تحتية، وقيل: نون، آخره راء"! [1].

أما عن مصادر إتمام الدراية لقراء النقاية، فقد تنوعت تنوعًا كبيرًا؛ وذلك راجع إلى تنوع العلوم التى يشرح السيوطى مصطلحاتها من جانب، وتنوع بعض العلوم كل على حدة إلى فروع داخلية، من الممكن أن نعدها علومًا فرعية مندرجة تحت علم أوسع دائرة من جانب آخر.

وقد توزعت مصادر هذا الكتاب زمنيًّا من بدايات التأليف عند المسلمين حتى زمانه فى أول القرن العاشر الهجرى، من مثل نقله عن الإمام البخارى ومسلم وابن حجر، على تفاوت العصور التى عاشوا فيها. وكثيرًا ما كان ينص على اسم الكتاب الذى نقل منه، مثل نقله عن المستدرك للحاكم، قال (24): "روى الحاكم فى مستدركه" [2]. وقال (171): "وفى الصحيحين" [3]، وقال (180): "قال المحب الطبرى فى تأليف له المسألة (= يقصد العمدة)، إلى غير ذلك من الأمثلة [4].

والدراسة تقرر أن كتاب إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطى أقرب للمعجم الموسوعى، الذى اعتنى بجانب تعريفاته لمصطلحات العلوم المختلفة، بالتعمق فى هذا الشرح وإيراد الأمثلة عليها، والعناية بالتعريف ببعض الأعلام سواء للعلماء أو للكتب.

(1) انظر: التعريف والإعلام فيما أبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام/ 192، وقد ورد اسمه مصحفًا فى مفحمات الأقران فى مبهمات القرآن، ص72، وانظر أمثلة أخرى للتهجئة والضبط فى إتمام الدراية، ص66/ س21 (وهم) بسكون الهاء، و10/155 (الغذاء) بالمعجمة.

(2) انظر: إتمام الدراية، ص 25.

(3) انظر: إتمام الدراية، ص 170، 173، 177.

(4) انظر: إتمام الدراية/ 46، 39، 54 على سبيل المثال.

كتاب

إتمام الدراية لقراء النقاية

للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية
رحمه الله وأكرم مثواه

ضبطه وكتب حواشيه

الشيخ إبراهيم العجوز

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الغلاف الداخلي لكتاب إتمام الدراية لقراء النقاية

(2)

مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى

كان ظهور الترتيب الهجائى الألفبائى فى الربع الأول من القرن الثالث الهجرى على يد المعجمى العربى أبى عمرو الشيبانى 213هـ صاحب معجم الجيم- نقطة فارقة فى تاريخ التأليف المعجمى عند العرب، يقول فيرنرديم فى كتابه (دراسة فى المعاجم العربية كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى) (ص37): "جمع الشيبانى فى كتاب الجيم الكلمات ذات الأصول الواحدة، وخصص لكل حرف بابًا ورتبها حسب التسلسل العربى للحروف الأبجدية". وهو يقصد التسلسل الألفبائى، لا التسلسل الأبجدى الذى يعتمد الترتيب السامى المستخدم فى حساب الجمل [1].

ولا شك أن مبدأ توفير الجهد أو التيسير على المستعمل كان هو الهدف البارز وراء ظهور هذه المدرسة، التى التفتت إلى هذا المنهج الميسر.

وكما انتشر المنهج الألفبائى فى بناء المعاجم اللغوية العامة- امتد وحكم بناء المعاجم الخاصة، ومنها معاجم المصطلحيات، وإن ظهرت فيها بوجه واضح العناية بمبدأ التيسير، أو الإفراط فيه؛ مراعاة لمستعمل هذا النوع من المعاجم المعنية بمصطلحات العلوم.

وقد تمثل هذا الإفراط فى التيسير فى اعتماد الترتيب الألفبائى غير الجذرى، الذى رتب الكلمات حسب الحروف الأوائل/ من غير اللجوء إلى تقنية التجريد والرد إلى الجذور.

وقد ألفت معاجم للمصطلحيات ورتبت المصطلحات فيها وفق هذا المنهج، وإن اجتمعت على اعتماد الحروف الأول فى ترتيب الكلمات، إلا أنها اختلفت بعد ذلك على مدرستين، هما:

أ- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى الجذرى.

ب- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى غير الجذرى (وفق المنطوق النهائى للكلمة).

---

(1) انظر استخدامًا لهذا المنهج الأخير فى معجم الكاشانى لمصطلحات الصوفية: اصطلاحات الصوفية (تحقيق: الدكتور/ عبد الخالق محمود، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1404 هـ = 1984م) مما ينال من قول الدكتور على القاسمى فى كتابه: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص58: "إن المعاجم العربية- سواء القديم منها أو الحديث- لم تأخذ بالترتيب الأبجدى فى تنظيم مادتها"!، مع العلم أنه فى الكتاب نفسه كان قد صنع جزءًا لإسهام الكاشانى فى تطوير المعجمية العربية، ص255 - 261، وقد التفت فيه إلى صنيع الكاشانى فى القسم الأول من معجمه، ويبدو أن حكم الدكتور القاسمى جاء مراعيًا الغالب الأعم. وانظر كذلك للحديث عن منهج الجيم: ما كتبه الدكتور حسين نصار فى كتابه: دراسات لغوية/ 211، وما بعدها.

(أ/2)

مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى الجذرى

كان الالتفات إلى ترتيب الكلمات اللغوية وفق ترتيب حروف المعجم الذى وضعه ونهض به نصر بن عاصم الليثى (المتوفى سنة 90 هـ)، معيدًا ترتيب حروف الهجاء، وفقًا للتشابه فى رسمها بعد نقطها، على نهج جديد أطلق عليه الترتيب الألفبائى نسبة إلى اسمى الحرفين الأولين من حروف الهجاء، وهما الألف والباء. [1]

وهذا الترتيب الذى سبق إليه أصحاب المعاجم اللغوية العامة احتذاه عدد من أصحاب المعاجم الخاصة أو الاصطلاحية، وهذا التأخر فى الاحتذاء أمر منطقى؛ تبعًا لتأخر نشأة المعاجم الاصطلاحية، كما اتضح فى الحديث عن نشأة معاجم المصطلحيات فيما مر.

وقد ورد إلينا معتمدًا هذا المنهج الألفبائى الجذرى ومعتمدًا تجريد الكلمات أو المصطلحات فى الترتيب- معاجم المصطلحيات التالية:

1- (معجم) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى 1158هـ [2]: مثلما فعلنا مع معاجم المدرسة السابقة، سنقوم هنا بدراسة هذا المعجم وفق الإجراءات التالية:

أ- بيان منهج المؤلف فى بناء معجمه من حيث طريقته فى ترتيب المصطلحيات الواردة فيه.

ب- بيان خصائصه وسماته، وما يمكن أن يمثل عيوبًا أو مثالب متعلقة بالمنهج.

ج- بيان مصادره التى اعتمدها فى بناء معجمه، مع التركيز على المصادر المعجمية العامة والخاصة على وجه التحديد.

(1/أ/2)

(معجم) كشاف اصطلاحات الفنون/ للتهانوى

1158هـ

يظهر من العنوان إدراك جلى لطبيعة هذا المنهج، مما يرشح لإدراجه فى قائمة معاجم المصطلحيات، أو فى قائمة معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، خلافًا لمن جعله واحدًا من مصنفات تصنيف العلوم، وخلافًا لمن عده موسوعة من الموسوعات.

---

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 85، والمعجم العربى الماضى والحاضر/ 22 وما بعدها، والمحكم فى نقط المصاحف/ 26، وما بعدها.

(2) خالف ناشروا طبعة لبنان الدكتور رفيق العجم ورفاقه واحدًا من أصول نشر الكتب، عندما نشروا ذلك المعجم، معيدين ترتيبه على المنهج الألفبائى غير الجذرى وفق المنطوق النهائى للمصطلحات، انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (طبعة مكتبة لبنان) 3/1 (= III).

ولعل السبب فى إيراده ضمن مؤلفات تصنيف العلوم، هو بروز السمة الموسوعية فى بنائه، ومن ثم فهو معجم موسوعى، وهذا الوصف من جانبنا يحتاج إلى بيان الفروق بين المعجم والموسوعة، ويمكن إجمال ذلك فى أن: "الفروق بين المعجم والموسوعة من حيث اختيار المداخل ينحصر فى اشتمال الموسوعة على أسماء الأعلام من أشخاص وأعمال أدبية وغيرها، فى حين يخلو المعجم اللغوى من أسماء الأعلام. ومن حيث المعالجة تعمل الموسوعة على معالجة الحقائق معالجة شاملة، فى حين **أن** المعجم يعمل عادة على تعريف المداخل دون التوسع فيها. ومن حيث المجال تغطى الموسوعة جميع فروع المعرفة، فى حين يختار المعجم مداخله من اللغة العامة. ولكن ظهرت موسوعات متخصصة فى فرع من فروع المعرفة، ويتحتم علينا بعد ذلك التفريق بين الموسوعة والمعجم الموسوعى، فعلى الرغم من أن الموسوعة والمعجم الموسوعى قد يتبعان كلاهما الترتيب الألفبائى - فإنهما يختلفان من حيث معالجة المواد؛ فالمعلومات تتجمع فى الموسوعة تحت موضوعات عامة، فى حين نجدها موزعة تحت عدد كبير من المداخل المتصلة بها فى المعجم الموسوعى" [1].

ومن هنا فإن القول إن كشاف اصطلاحات الفنون معجم موسوعى - يغدو قولًا صحيحًا، ومن هنا كذلك فإن وصف ناشرى الكتاب فى طبعته اللبنانية بأنه موسوعة يصبح أمرًا غير صحيح بعد تحكيم ما مر [2].

وتعد مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون أشمل مقدمة عالجت كثيرًا من القضايا المهمة، بين فيها قيمة التوجه نحو تدوين تعريفات المصطلحات، ومدى الحاجة العلمية إلى ذلك، يقول (1/1): "إن أكثر ما يحتاج به فى تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة، إلى الأساتذة- هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحًا خاصًّا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلًا، وإلى انفهامه دليلًا".

وفى هذا النص يبدو إدراك التهانوى الجيد لأثر غياب تحرير المصطلحات من حلول الاشتباه فى المفاهيم والخلط والاضطراب فى العلوم من جراء ذلك، ثم أشار إلى شىء غاية فى الأهمية ظل

---

(1) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 266، وانظر: علم اللغة وصناعة المعجم/ 43، 44، وفى نقد المعاجم والموسوعات/ 93، ويمثل الدكتور تمام حسان بالكشاف فى كتابه مناهج البحث فى اللغة/ 273 على المعاجم الخاصة.

(2) يقول الدكتور أحمد عبد الحليم فى كتابه تصنيف العلوم عند العرب/ 141 : "يتضح من عنوان (كشاف اصطلاحات الفنون) أنه أولًا: كتاب فى المصطلح، وهو من هذه الناحية أكمل من الخوارزمى. وثانيًا: هو كتاب فى تصنيف العلوم". وهذه نظرية توفيقية أرادت ألا تهمل حديث التهانوى عن تقاسيم العلوم وموضوعاتها فى مقدمته، فاستثمرت ذلك بهذه الرؤية.

مستمرًّا حاضرًا إلى عصره المتأخر، وهو ارتباط الحركة العلمية عمومًا، والمعجمية خصوصًا بإرادة خدمة كتاب الله العزيز، كما يظهر من مجموعة الملاحق التى أوردها فى تقديمه للمعجم.

وهو يبين أن ثمة خصوصية فى تناول الألفاظ العلمية أو المصطلحات، فيقرر أن سبيل فهم معانيها لا يتأتى إلا عن إحدى سبيلين، هما:

1- الرجوع إلى الأساتذة العلماء الذين مهروا فى العلوم المختلفة.

2- الرجوع إلى الكتب (المعاجم) التى جمع فيها اللغات المصطلحة، على حد تعبيره [1].

ثم يقرر أن توجهه لتأليف معجمه كان تلبية لحاجة عملية، تمثلت فى: "خلو المكتبة المعجمية العربية المتخصصة من معجم حاوٍ لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بين الناس".

وهو يقرر أن ذلك الأمر هو الذى دفعه إلى أن يؤلف "كتابًا وافيًا لاصطلاحات جميع العلوم"[2]. وليس معنى ذلك أنه لم يعرف معاجم المصطلحيات السابقة عليه، بل رآها غير وافية، ثم يبين أنه نهج فى ترتيب المصطلحات التى أوردها فى معجمه المنهج الهجائى الألفبائى، معللًا ذلك بما سبقت الإشارة إليه من السهولة والتيسير، يقول: "وسطرتها (أى المصطلحات) على حدة فى كل باب يليق بها على ترتيب حروف التهجى؛ كى يسهل استخراجها لكل أحد" [3].

وقد التفت إلى أن استخدام المنهج الألفبائى يستلزم إيجاد آلية محددة لبيان العلوم المختلفة، إذا ما حدث ووجدت مصطلحات مستخدمة فى بنية علوم متعددة.

ومن هنا اشترط فى عمله تحديد العلم الذى ينتمى إليه كل مصطلح، وهو ما استدعاه أن يعرف بالعلوم المختلفة، التى سيعرف مصطلحاتها فى أبواب معجمه، وهو ما استغرق عددًا من الصفحات فى تقديم الكتاب، وهو ما يفسره بقوله (2/1): "ولما كان للعلوم المدونة نوع تقدم على غيرها؛ من حيث إنا إذا قلنا هذا فى اصطلاح النحو موضوع لكذا مثلًا- وجب لنا أن نعلم النحو أولًا، وكان ذكرها مجموعة موجبًا للإيجاز والاختصار والتسهيل على النظار- ذكرتها فى المقدمة".

ويمكن أن يلمس تأثير لمفاتيح العلوم للخوارزمى فى كشاف اصطلاحات الفنون من جانبين:

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 1/1.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 1/1.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1.

أولهما: تقسيمه للعلوم إلى قسمين، للعلوم العربية والشرعية، وللعلوم الحقيقية والحكمية اليونانية، وهو ما سبق إليه الخوارزمى.

ثانيهما: تقسيمه لمعجمه إلى قسمين:

أولهما: قسم للمصطلحات العربية، مرتبة على حروف الهجاء الألفبائية.

وثانيهما: قسم للمصطلحات الأجنبية، مرتبة على المنهج نفسه.

يقول (2/1): "رتبته على فنين؛ فن فى الألفاظ العربية، وفن فى الألفاظ الأعجمية". ثم يقول فى مفتتح الفن الأول (77/1): "الفن الأول: فى الألفاظ المصطلحة العربية، وقد يذكر فيه بعض الألفاظ غير المصطلحة أيضًا. وهو مشتمل على أبواب، والأبواب مشتملة على فصول. والمراد بالباب أول الحروف الأصلية، وبالفصل آخرها، على عكس ما اختاره صاحب الصحاح، والألفاظ المركبة تطلب من أحد أبواب مفرداتها".

وفى هذا الكلام تتلخص مفردات المنهج الذى اتبعه التهانوى فى بناء معجمه كما يلى:

1- المصطلحات مرتبة أولًا، وفق أصولها فى قسمين للمصطلحات العربية والمصطلحات الأجنبية.

2- المصطلحات فى كل قسم مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا، وفق الأوائل بعد ردها إلى الجذور، مع مراعاة الحرف الأخير، واعتباره فصلًا، وهو بعض التأثر بمدرسة القافية المعجمية، بمعنى أننا لو راعينا الحرف الثانى واعتبرناه الفصل المتمم للباب- لرتبنا المصطلحين التاليين هكذا: أرخ (تأريخ) ثم أوج. ولكن لما كان الحرف الأخير هو الفصل المعتمد مع الباب المتمثل فى الحرف الأول جاء الترتيب: أوج ثم أرخ؛ نظرًا لتقدم الجيم على الخاء فى ترتيب حروف التهجى الألفبائى. ومن ثم أمكن فهم ترتيب المواد التالية فى باب الألف: أدب (أ/79)، وأنث (80/1)، وأوج (81/1)، وأرخ (83/1)، وأبد (90/1)، وأحد (90/1)، وأكد (90/1)، وأخذ (94/1)، وأثر (95/1)، وأجر (97/1)، وهكذا، ومثل ذلك فى باب الخاء حيث جاءت المواد التالية:

خطأ (173/2)، وخبب (174/2)، وخرب (174/2)، وخطب (175/2)، وخبث (179/2)، وخنث (179/2)، وخرج (180/2) وخود (184/2)، وهكذا.

ومثلما فعل فى ترتيب المصطلحات العربية فى الفن (القسم) الأول- فعل الأمر نفسه فى ترتيب المصطلحات أو الألفاظ الأعجمية فى القسم الثانى الذى خصصه للمصطلحات الأعجمية. وهى أقل عددًا من مصطلحات القسم الأول، وإن عدل قليلًا فى منهج الترتيب؛

حين عدل عن اعتماد الحرف الأخير فصلًا إلى الاعتماد على الحروف الثوانى، بمعنى أنه سوف يرتب المصطلحات أو الألفاظ وفق أوائل حروفها، مع اعتبار الحروف الثوانى، يقول (420/4): "الفن الثانى: فى عدة من الألفاظ الأعجمية، وهو مشتمل على أبواب بترتيب حروف التهجى، كالفن الأول، وقد اعتبرها هنا الحرف الثانى لا الأخير، مثلًا لفظ (آزادكى)[1] فى باب الألف مع الألف".

ويمكن التمثيل على ذلك بما يلى: ففى باب الألف تأتى الكلمات الأعجمية المبدوءة بالألف، ثم عقد الفصل الأول فى هذا الباب للألف أيضًا، ولذلك سنجد الكلمات التالية جميعًا مبدوءة بألف مد المعتبرة فى الرسم العربى ألفين هكذا.

آب/ وآب حيات/ وآبروى/ وآبان/ وآذر (421/4) وآرام آر/ وآزاد/ وآشنانى/ وآى.

ثم جاء بعد ذلك فصل الباء الموحدة من أسفل، وفيه: أبر /أبيب/ وأبيقى (422/4)، ثم فصل الثاء وفيه أثور.

وهذا الجزء من كشاف اصطلاحات الفنون جاء معجمًا غير عربى لا فى مداخله ولا فى شروح تلك المداخل، بمعنى أن الشروح التى وردت تحت المداخل / = الألفاظ الأعجمية جاءت باللغة الفارسية.

ومن جانب آخر، فقد قلت ألفاظ ذلك الفن أو القسم لدرجة كبيرة، مقارنة بألفاظ القسم الأول، حيث بلغت الكلمات الأعجمية فى هذا القسم ما يقرب من مائة وسبعين لفظًا.

وقد تفاوت توزيعها على الأبواب الهجائية تفاوتًا ملحوظًا، فعلى حين وردت عشرات الألفاظ فى باب الألف (ما يقرب من ثلاثين لفظًا) نرى ذلك العدد يقل جدًّا، فيصل إلى الكلمة أو الكلمتين فى أبواب من مثل باب الثاء!.

وما ورد- من أن التهانوى ربما أورد بعضًا من الألفاظ التى ليست مصطلحات- أمر مفهوم فى بناء المعاجم الاصطلاحية، التى تحتاج فى أحيان كثيرة إلى بيان لمعلومات اشتقاقية أو دلالية، فى خدمة تعريفات المصطلحات.

وقد ظهرت عناية كشاف اصطلاحات الفنون- بجوار تعريفات المصطلحات- بالكثير من الوظائف المعجمية الأخرى، من مثل العناية بمعلومات الضبط ومعلومات الصرف والدلالة.

ومن أمثلة العناية بإيراد هذه المعلومات ما يلى:

(107/1) "الأنس، بضم الألف وسكون النون".

(1) كشاف اصطلاحات الفنون (طبعة دار الكتب العلمية) 422/4.

(109/1) "التأنيس، على وزن التفعيل".

(133/1) "الأبنة، بالضم وسكون الموحدة مثل الحمرة".

(208/1) "الإبدال، بكسر الهمزة".

(276/2) "الدرز، بالفتح وسكون الراء المهملة".

(58/3) "الرضاع، بكسر الراء وفتحها وبالضاد المعجمة".

(227/4) "المصغر، على صيغة اسم المفعول".

ومن أمثلة العناية بإيراد المعنى اللغوى العام؛ للربط بينه وبين المعنى الاصطلاحى، قوله:

(317/1) "الجنس فى اللغة ما يعم الكثيرين".

(167/2) "التحرى، لغة: الطلب".

(73/3) "الرسالة فى الأصل (= أصل الوضع اللغوى) الكلام الذى أرسل إلى الغير".

(41/4) "الانسجام، لغة جريان الماء".

ومن أمثلة المعلومات الصرفية:

(147/1): "الإيلاء لغة، مصدر آليت، على كذا... فأبدلت الهمزة ياء".

أما عن مصادر كشاف اصطلاحات الفنون، فقد كثرت كثرة بالغة؛ نظرًا للتوسع الذى أراده، وعبر عنه بلفظ (حاوٍ) فى المقدمة.

وقد تنوعت المصادر تنوعًا كبيرًا فى كل علم من العلوم التى شرح مصطلحاتها، غير أن اللافت للنظر هو اعتماد عدد من معاجم المصطلحات، سواء التى خصصت لعلم واحد، أو تلك التى شرحت مصطلحات العلوم المتعددة، مما سميناه بمعاجم المصطلحيات.

ومن هذه المصادر التهانوى، وسوف نتوقف عند المصادر المعجمية العامة والخاصة مضمومًا إليها كتب تصنيف العلوم كما يلى:

إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن ساعد الأنصارى (19/1؛ 345/1)، والتعريفات للجرجانى فى مواضع كثيرة جدًّا، وكان أحيانًا يسميه باصطلاحات السيد الجرجانى (278/2)، والكليات للكفوى (256/1).

ومن معاجم المصطلحات الخاصة بعلم واحد التى نقل منها: معجم اصطلاحات الصوفية للكاشانى، وحدود الأمراض فى الطب، إلى غير ذلك.

ومن أمثلة المعاجم اللغوية العامة: الصحاح للجوهرى.

وقد كان للعناية التى أبداها التهانوى بما نسميه الاقتراب من مفهوم المعجم الثنائى للغة، وهو الذى برز فى إيراد كثير من ترجمات عدد من المصطلحات والنصوص المتعلقة بها إلى الفارسية- أثر فى استخدام عدد من المعجمات الأجنبية، من مثل معجم كشف اللغات والاصطلاحات لسوربهارى 1060هـ، ومعجم كنز اللغات لمحمد بن عبد الخالق بن معروف[1]، والمعجم الشامل لفرهنك جهانكيرى، وكذلك معجم بحر الجواهر فى اللغات الطبية، وهو معجم فارسى/ فارسى لمحمد بن يوسف الهروى، على ما قرر فى المقدمة (2/1)[2].

وقد جاء فى ختام المعجم ما يوحى بإهمال المصطلحات الطبية والمصطلحات الأعجمية، يقول (1818/2 مكتبة لبنان): "ولما كانت اللغات العربية المصطلحة الطبية واللغات الأعجمية المصطلحة، أكثرها مذكورة فى بحر الجواهر وحدود الأمراض وبحر الفضائل وفرهنك جهانكيرى وغيرها من كتب اللغة– فإن من أرادها يستخرج منها بسهولة".

ولا يصح أن يفهم من ذلك أنه أهمل المصطلحات الطبية أو الأعجمية؛ بدليل ورود كثير من الألفاظ الطبية، من مثل (133/1): "الأبنة عند الأطباء". و (37/2): "الحمرة عند الأطباء: الورم"[3]. ولكن يمكن فهم هذا الكلام على معنى الاختصار والإيجاز والاقتصار على عدد نوعى منها فقط، وليس مطلق إهمالها.

(1) راجع: قائمة المصادر التى اعتمدها التهانوى (طبعة مكتبة لبنان) 1845/2 -186.

(2) انظر: إيضاح المكنون 164/1.

(3) انظر كذلك: كشاف اصطلاحات الفنون42/1 (الاحتباس)، و (83/3) (الربو)، و (40/4) (الإسهال).

(مصر) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع

تراثنا

كشاف اصطلاحات الفنون

تأليف

محمد على الفاروقى التهانوى

المتوفى فى القرن الثانى عشر الهجرى

مقدمه

الدكتور لطفى عبد البديع

ترجم العبارات الفارسية

الدكتور عبد النعيم محمد حسنين

راجعه

الأستاذ امين الخولى

وزارة الثقافة والارشاد القومى

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م

غلاف كتاب كشاف اصطلاحات الفنون

طبعة مصر

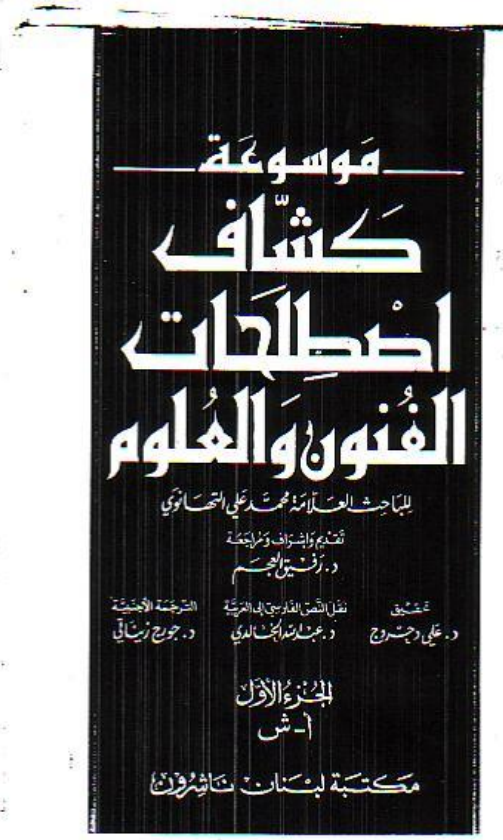

كتاب اصطلاحات الفنون للتهانوي

طبعة لبنان (المعجم)

(ب)

مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى غير الجذرى

تبنى عدد من المعاصرين- يتقدمهم الدكتور تمام حسان فى كتابه (الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب)- الدعوة إلى استخدام هذا المنهج فى بناء المعاجم، عندما انتقد المعجميين العرب القدامى فى تبنيهم لمنهج الترتيب الجذرى، يقول: "إن هذه المعاجم (العربية القديمة) تقصر دون الوفاء بمطالب هذا النشاط المعجمى؛ لأسباب مهمة، منها:

أنها تختار المداخل من مواد الاشتقاق لا من المفردات؛ أى أنها تبنى المعجم- وهو من فقه اللغة- على ما اخترعه النحاة من أصول مجردة، لا على ما تستعمله اللغة من كلمات" [1].

وقد بدا الدكتور تمام حسان منتصرًا لمنظور التيسير على المستعمل فى دعوته تلك، حيث يقول: "إن اشتراط تجريد الكلمة، وردها إلى جذورها، فى سبيل البحث عن معناها فى المعاجم العربية القديمة- لا يتأتى فى العادة إلا لطائفة من الناس قلما تجد بنفسها حاجة إلى استعمال المعجم. أما جمهور مستعملى المعجم فهو من الشادين والمتعلمين، الذين لم يصلوا إلى الجانب النظرى من صناعة النحو، وهكذا تصبح المعاجم العربية صعبة الاستعمال على المبتدئين، وهم أولى الناس باستعمالها" [2].

ومن المهم هنا أن نبرز أن ثمة علامات ظهرت قللت من خطر صنيع المعجميين العرب- باتباع هذا المنهج الغالب- يمكن إجمالها فيما يلى:

أ- محاولة جمع شتات الكلمات تحت جذر يجمعها؛ طلبًا لعدم تفرقها لو راعينا شكلها المنطوق، وهم فى ذلك متأثرون- بشكل جزئى- بالعلاقات الدلالية التى تربط بين المشتقات، أو الفروع المنحدرة من جذر لغوى واحد.

ب- صعوبة تصور فراغ التكوين المعرفى لطلاب ذلك الزمان القديم من الحضارة العربية، من معرفة كيفية الوصول إلى أصول الكلمات.

ج- من الضرورى أن نقرر أن هذا الترتيب الجذرى زاحمته طرق منهجية أخرى، حققت مبدأ التنوع والتعدد.

---

(1) الأصول/ 286.

(2) الأصول/ 286.

ومن هذه النقطة يمكن أن نقرر أن هذا الذى يدعو إليه كثير من المعاصرين سبقت معرفته وتطبيقه على عدد من المعاجم العامة والخاصة، ومنذ وقت مبكر من عمر التأليف المعجمى عند العرب من مثل [1]:

1- أسماء بقية الأشياء، لأبى هلال العسكرى 400هـ (فقد رتب الكلمات وفق أوائل الحروف المكونة منها من غير تجريد، ومن غير ترتيب داخلى".

2- غوامض الصحاح، لابن أيبك الصفدى 764هـ (فقد رتب الكلمات خارجيًّا وفق أوائل الحروف، ثم رتبها داخليًّا فى كل باب، مراعيًا الحروف الثوانى والثوالث من دون تجريد، كما يبدو فى باب الذال والراء:

ذبيان والذروة والذرة وذكوان (145)، والراوية والراية والربوة ورضوى والرضوان والرهو والرهوة ورها ورفاهية ورفهنية وروسم وروشن (147)، والرونق والروى والروية والرئبال والريحان (148).

كما ظهرت تطبيقات هذا المنهج فى معاجم مصطلحات كثير من العلوم فى التأليف العربى[2].

وقد ظهرت تطبيقات المنهج الهجائى الألفبائى وفق منطوق الكلمة النهائى فى عدد كبير من معاجم المصطلحيات، بلغت نصف مجموع معاجم المصطلحيات التى توصلت إليها الدراسة، وهذا أمر مفهوم فى ظل ما أسميناه إرادة التيسير على المستعمل، والمبالغة فى ذلك التسهيل، وهو ما يعكس السبق الذى حققته النظرية المعجمية العربية فى مجال تناقشه المعجمية المعاصرة فى الصعوبات اللغوية التى تواجه المستعمل، وما ينبغى أن تعالجه تصميمات المعاجم للتغلب عليها[3].

---

(1) مثلنا بالمعاجم اللغوية العامة والخاصة (= الاصطلاحية)، واستبعدنا عددًا من المعاجم التى عنيت بالألفاظ القرآنية، وبدا واضحًا فيها ترتيب الكلمات وفق شكلها النهائى المنطوق من دون التجريد أو الرد إلى الأصول، وقد ظهر ذلك الترتيب من البدايات الأولى كما جاء فى سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس، حيث توجهت أسئلته إلى كلمات طلبًا لشرح معناها وإن لم ترتب وفق منهج ما، ثم صنع ذلك الصنيع ابن عزير 330هـ، ورتب الكلمات وفق منطوقها على أبواب الهجاء بعد تقسيم كل باب (حرف) إلى ثلاثة فصول فرعية للمفتوح والمضموم والمكسور، ثم مرتبًا الكلمات داخليًّا وفق ترتيب ورودها فى سور المصحف الشريف.

(2) انظر تطبيقات له على المعاجم الفقهية: تراث المعاجم الفقهية/ 149، وعلى المعاجم الصوفية: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 261، ومعاجم المصطلح الصوفى/ 66، وانظر أمثلة أخرى فى المعجم العربى: بحوث فى المادة والتطبيق/ 119.

(3) انظر: Lexicography : Principles and practice , p 136.

وهذه المعاجم الاصطلاحية المتعددة العلوم التى استخدمت هذا المنهج الألفبائى النهائى غير التجريدى (مرتبة تاريخيًّا من القديم إلى الحديث)، هى:

1– التعريفات، للجرجانى 816هـ.

2- التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا 940هـ.

3- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى 1031هـ.

4- الكليات، للكفوى 1094هـ.

5- جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون = (دستور العلماء)، للأحمد النكرى 1173هـ.

(2/ب/1)

(معجم) التعريفات، للسيد الشريف الجرجانى 816هـ

يعد هذا المعجم أشهر معاجم المصطلحيات على الإطلاق، إذا طبقنا معيار كثافة الاستشهاد به، أو بمعيار الشهرة والشيوع والتداول بين الباحثين؛ إذ هو من أكثر معاجم المصطلحيات تداولًا بين الباحثين [1].

وقد كان واضحًا عند علماء اللغة المعاصرين انتماؤه المعرفى إلى مجال معاجم المصطلحات العامة أو المتعددة العلوم، يقول الدكتور رمضان عبد التواب– رحمه الله–: "وقد حاول الجرجانى أن يجمع فى كتابه مصطلحات علوم عصره" [2]. وهو ما يؤكده الدكتور محمد حسن عبد العزيز بقوله: "والكتاب معجم، يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمتكلمين والنحاة والبلاغيين والمتصوفة، وغيرهم من علماء العربية والشريعة " [3].

وقد كان الجرجانى واعيًا بطبيعة ما يصنع عندما قرر قائلًا (ص 19): "فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلًا لتناولها للطالبين، وتيسيرًا لتعاطيها للراغبين". وواضح من هذا التقديم الموجز طبيعة الألفاظ المجموعة فى هذا المعجم، وأنها تنتمى إلى اللغة الاصطلاحية، كما يبدو فى التقديم– أيضًا– السر وراء اختيار هذا المنهج الألفبائى غير الجذرى، وهو مراعاة التيسير على المستعمل.

---

(1) المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه– مصادره– نظريته)/ 114.

(2) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 43.

(3) المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه– مصادره– نظريته)/ 14

وقد جاءت المصطلحات مرتبة وفق الحرف الأول من كل مصطلح، مع عدم اعتبار (ال) التى للتعريف، فإذا تساوت المصطلحات فى الحرف الأول رتبت على مراعاة الحروف الثوانى، ثم الثوالث، وهكذا من غير تجريد، أو رد للجذور.

ويمكن ملاحظة ذلك فى الأمثلة التالية:

الآبق/ والإباحة/ والإباضية/ والأب/ والابتداء/ والابتداء العرفى/ والابتداع (ص20)، والابتلاع/ والأبد/ والإبداع/ والإبدال/ والأبدى/ والابن (ص21)، والاتحاد/ واتصال التربيع/ والاتفاقية (22)، والإتقان/ والآثار/ والإثبات/ والأثر/ والإثم/ والإجارة/ والاجتماع/ والاجتهاد (23)، والإجرام الفلكية وأجزاء الشعر، وهكذا.

وهذا الترتيب يؤكده المعاصرون، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "وقد رتب الجرجانى المصطلحات التى ضمنها كتابه ترتيبًا هجائيًّا بحسب الحرف الأول من الكلمة، بعد إسقاط أداة التعريف، بغير نظر إلى أصول الكلمة والزوائد فيها، فهو لم يفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع مثلًا، فوضع: الإبدال والاستئناف والاسم فى حرف الهمزة، كما عد الكلمة الأولى فى المصطلح معيارًا للترتيب الهجائى، إذا كان المصطلح مكونًا من مضاف ومضاف إليه، أو من صفة وموصوف؛ مثل أداة التعريف (فى الهمزة مع الدال)، والفعل العلاجى (فى الفاء مع العين) [1]، وهو ما يمكن ملاحظته كذلك فى (اتصال التربيع) حيث وضعه فى باب الألف مع التاء، وهو ما أكده الدكتور محمد حسن عبد العزيز بقوله: "وقد وضع الجرجانى المصطلحات فى مداخل مرتبة- كما يقول- على حروف الهجاء دون تجريدها إلى الثلاثى كما تفعل المعاجم اللغوية، وقد راعى فى ترتيبها الحرف الثانى" [2].

وعلى الرغم من يسر هذا الترتيب وسهولته، فإن عددًا من مظاهر الاضطراب أو الخلل كانت قد شابته، من مثل: وضع (الآثار) بعد الإتقان، وكان الحق يقضى أن تأتى بعد (الآبق)!.

ومن مثل وضع الاستعجال قبل الاستعانة، والحق يقضى أن يتقدم مصطلح الاستعانة ليأتى تاليًا لمصطلح الاستعارة وسابقًا للاستعجال.

ومن مثل وضع مصطلح الأسطقس بعد مصطلح الأسطوانة، والصواب أن يأتى الأسطقس قبل الأسطوانة [3].

---

(1) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 43.

(2) المصطلح العلمى عند العرب/ 114.

(3) انظر أمثلة أخرى لهذا الخلط فى الترتيب: ما أورده من أقسام البيان الخمسة، ص67، وأقسام البيع، ص69.

وقد أدى استخدام ذلك المنهج غير التجريدى إلى ظهور آثار تمثلت فى تشتت المصطلحات المشتقة من جذر واحد، وهو ما لمسه الدكتور رمضان عبد التواب، الذى يقول: "وقد أدى عدم اعتماد الشريف الجرجانى على أصول الكلمة فى الترتيب الهجائى، إلى تباعد المصطلحات المشتقة من مادة لغوية واحدة، وتفرقها فى حروف مختلفة، مثل: التصريف فى التاء، والصرف فى الصاد، والإبدال فى الهمزة، والبدل فى الباء، والإسناد فى الهمزة، والمسند فى الميم، والإضمار فى الهمزة، والضمير فى الضاد" [1].

وقد اعتنى الجرجانى بكثير من الوظائف المعجمية، بجانب العناية بإيضاح المعانى الاصطلاحية (الوظيفة الأم للمعجم الخاص)، فظهرت العناية بالمعلومات المتعلقة ببيان معانى الألفاظ فى اللغة؛ لإدراك العلاقة بين المعنيين؛ اللغوى والاصطلاحى، بالإضافة إلى معلومات الضبط والهجاء والصرف، إلى غير ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

- ص68 /300 "البيع: فى اللغة: مطلق المبادلة".
- ص75/336 "التخارج: فى اللغة: تفاعل من الخروج".
- ص110/527 "الحال: فى اللغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل".
- ص111/533 "الحجب: فى اللغة: المنع".

ومن أمثلة العناية بالضبط:

- ص102/487 "الجزء، بالضم: ما يتركب الشيء منه، ومن غيره".

ص199/987 "العلاقة، بكسر العين، يستعمل فى المحسوسات، وبالفتح فى المعانى". كما اهتم ببيان أصول ما أورده من مصطلحات منقولة من لغات أجنبية، من مثل:

ص39/118 "الأسطقسات: هو لفظ يونانى فى الأصل" [2].

ص157/782 "السفاتج: ... تعريب سفتجه" [3].

وإن لم يلتزم ذلك فى كل لفظ معرب، فى مثل قوله ص 236/1175: "الكستيج: هو خيط غليظ بقدر الإصبع من الصوف" [4].

---

(1) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 43، 44.

(2) انظر: تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية/ 3.

(3) انظر: قصد السبيل 136/2، والألفاظ الفارسية المعربة/ 91.

(4) انظر: وهى كلمة فارسية كما فى شتاينجس/ 1029.

وإدراكًا منه لإمكان أن يأتى رسم المصطلح واحدًا، وتحته أكثر من تعريف بحسب العلوم التى ينتمى إليها- فقد ألزم نفسه بتحديد مجاله المعرفى قبل الشروع فى شرحه، من مثل تناوله لمصطلح الحال، قال ص527/110: "الحال ... فى الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا نحو ضربت زيدًا قائمًا (= علم النحو)".

ثم يقول: "والحال عند أهل الحق (= علم التصوف) معنى يرد على القلب من غير تصنع، ولا اجتلاب، ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض".

وفى بعض الأحيان يقيد المجال المعرفى بباب خاص من أبواب علم بعينه، من مثل قوله: "الرجعة: فى الطلاق" 715/146؛ وذلك إمعانًا فى تحديد الدلالة.

وقد جاء الكتاب مختصرًا لدرجة أننا يمكن أن نصفه بالقصور أحيانًا، فى عرضه لبعض مصطلحات العلوم التى يعرض لها، وهو على الرغم من هذا الاختصار، قد وقع فى تكرار فى أحيان قليلة؛ فمصطلح الاستغراق مثلًا جاء تحت رقم 103 ص36، ثم تكرر تحت رقم 114 ص39. ومصطلح: الإسحاقية ورد تحت رقم 112 ص38، ثم تكرر تحت رقم120 ص39"[1].

وقد لمس بعضًا من آثار هذا الاختصار فى تعريفات المصطلحات الدكتور رمضان عبد التواب عندما قال: "كما أدى اختصار التعريف أحيانًا إلى القصور، كما فى قوله: "الكلام: ما تضمن كلمتين بإسناد". وأدى أحيانًا أخرى إلى عدم تناول بعض المعانى الاصطلاحية، التى استعمل فيها اللفظ، كما فى تعريفه للصرف بأنه: "علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال". ولم يتناول هنا الصرف بمعنى التنوين" [2].

ولم يمنع ذلك الاختصار أن تتعدد فى أحيان كثيرة التعريفات لمصطلح واحد، إن كانت هذه التعريفات مختلفة، يحمل بعضها دلالات ليست فى الأخرى، من مثل تعريفه لمصطلح "ركن الشىء ص739/149، الذى يقول فيه: "ركن الشىء فى الاصطلاح: ما يقوم به ذلك الشيء، وقيل: ركن الشىء: ما يتم به".

وواضح أن التعريفين مختلفين، فالأول يقدم الركن على أنه منشئ، والثاني يجعل الركن غير منشئ! [3].

---

(1) انظر تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 49.

(2) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 44، وانظر: التعريفات (الكلام) ص1184/237، و (الصرف)، ص864/174.

(3) انظر أمثلة أخرى لإيراد تعريفات مختلفة للمداخل، مثل: التعريفات (الفقه)، ص1089/216، (الكلام)، ص1184/237، و (ماهية الشىء)، ص1247/251، و (الفكر)، ص400/88، و (التقوى)، ص411/90.

أما فيما يتعلق بمصادر معجم التعريفات فلم ينص عليها أو على بعض منها فى مقدمته، ولم يصنع لها ملحقًا فى آخر المعجم، وقد ندر ظهور المصادر التى جمع منها مادة معجمه. وإن لم يمنع ذلك- فى بعض الأحيان- من ظهور لبعض المصادر، من مثل نقله عن معجم الصحاح للجوهرى، فى مثل ص199/987: "وفى الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط، ونحوهما، وبالفتح: علاقة الخصومة والمحبة ونحوهما" [1].

والحق يقتضى أن نشير إلى أمر ظهر فى أحيان، مع خلو الكتاب من ذكر المصادر– وهو نسبة كثير من التعريفات إلى أصحابها، مما يعد شكلًا من أشكال التوثيق تعلو بقيمة المعجم، وتقلل من مخاطر السكوت عن ذكر المصادر. ومن أمثلة ذلك ص177/882: "الصهر: ما يحل نكاحه من القرابة وغير القرابة، وهذا قول الكلبى". "وقال الضحاك: الصهر: الرضاع" [2].

وقد برزت حنفية السيد الشريف الجرجانى فى هذا المعجم؛ إذ دأب على إيراد أقوال أئمة الأحناف فى ثنايا تعريفاته للمصطلحات الشرعية من مثل ص159/787: "والسكر من الخمر عند أبى حنيفة: ألا يعلم الأرض من السماء" [3].

وإن لم يمنع ذلك فى أحيان قليلة إيراد آراء غير الأحناف، مثلما فعل فى إيراد رأى الشافعى فى مثل ص 69/300: "وعند الشافعى: لا فرق بين الفاسد والباطل" [4].

وقد سبق أن قررنا أن معجم التعريفات يعد أشهر معاجم المصطلحيات عند العرب؛ اعتمادًا على تحكيم معيار كثافة الاستشهاد به، أو كثرة التداول، ومما يؤكد ذلك بروز أثره فى المعاجم الاصطلاحية التى خلفته جميعًا، فقد اعتمده ونقل عنه: ابن كمال باشا فى التعريفات والاصطلاحات، والمناوى فى التوقيف على مهمات التعاريف، والكفوى فى الكليات، والقنوجى فى أبجد العلوم، والتهانوى – كما مر بنا فى الحديث عن مصادره– فى كشاف اصطلاحات الفنون.

---

(1) بالنص فى الصحاح (علق) 4/1531، وفيه: "الحب" مكان "المحبة".

(2) قول الضحاك فى الدر المنثور فى التفسير بالمأثور (هجر) 11/195 هو: الصهر: الختونة!، والذى هو الرضاع: النسب!، وكما هنا فى القرطبى 13/60، والقولان عن الكلبى وطاووس مكان ابن الضحاك فى النكت، والعيون للماوردى 3/181، وانظر أمثلة أخرى لنسبة الأقوال (لفظة) 209/1049.

(3) انظر أمثلة أخرى لإيراد آراء أبى حنيفة: التعريفات (الشبهة) 165/815.

(4) انظر أمثلة أخرى لإيراد رأى الشافعية: التعريفات (السكر) 159/787.

كتاب التعريفات

للجرجاني

علي بن محمد بن علي

٧٤٠ - ٨١٦هـ

مقدمة وتقديم له ووضع فهارسه

ابراهيم الإباري

دار الريان للتراث

غلاف معجم التعريفات، للسيد الجرجاني

(2/ب/2)

(معجم) التعريفات والاصطلاحات

لابن كمال باشا 940هـ

هذا ثانى معجم يرتب صاحبه المصطلحات الواردة فيه بحسب الحروف الأوائل من غير تجريدها، أو ردها إلى أصولها أو جذورها الأولى- بعد التعريفات للجرجانى.

وقد جاءت المقدمة موجزة تكاد تكون منقولة عن التعريفات للجرجانى بنصها، حيث يقول (ل/أ): "فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلًا تناولها للطالبين، وتيسيرا تعاطيها للراغبين".

وقد برز فى هذه المقدمة الموجزة طبيعة المعجم الاصطلاحية، كما ظهر فيها خصائص منهج الترتيب إجمالًا، والعلة فى ذلك هى التيسير والتسهيل على المستعملين.

وقراءة المعجم تدلنا على أنه صنع لكل حرف هجائى بابًا، ثم جعل لكل حرف ثان فى الكلمة من غير تجريد، أى باعتبار منطوقها النهائى فصلًا، فى مثل:

(ل1/أ) = باب الألف/ فصل الباء: (الابتداء/ والابتداء العرفى/ والأبد/ والأبدى/ والابتلاع/ والابتداع/ والإبداع).

ثم جاء فصل التاء فى (ل1/ب)، وفيه: (الاتحاد/ والإتقان/ الاتفاقية/ واتصال التربيع).

ثم جاء فصل الجيم (ل2/أ)، وفيه: (الأجوف/ والإجماع/ والإجماع المركب/ والاجتهاد/ والإجارة).

ومثل ذلك يمكن ملاحظته فى باب الدال (ل36/أ) فصل الألف، وفيه: (الداء/ والداخل/ والدائمة)، ثم جاء فصل الباء (ل36/ب)، وفيه: (الدباغة)، ثم جاء فصل الراء، وفيه: (الدرك)، ثم جاء فصل السين، وفيه: (الدستور)، ثم فصل العين، وفيه: (الدعوى/ والدعة)، ثم جاء فصل اللام، وفيه: (الدليل/ والدلالة...)، وهكذا.

وهذه الفصول المصنوعة تحت الأبواب منصوص عليها.

كما يظهر من الأمثلة السابقة أنه راعى مع الحرف الأول الحرف الثانى فقط، ثم أورد المصطلحات فيما بعد كيفما اتفق من غير مراعاة لبقية حروف المعجم، مما مثل قدرًا من التعسير والصعوبة، ولا شك هو ما جعله مختلفًا عن الجرجانى.

ثم يمكن ملاحظة أنه اعتمد الحرف الأول فى ترتيب المصطلحات بعد إسقاط (ال) التى للتعريف، كما اعتمد الكلمة الأولى فقط إذا جاءت بعض المصطلحات مركبة، أو مكونة من

أكثر من كلمة، كما ظهرت العناية ببعض الوظائف المعجمية، بجانب شروح المصطلحات أو تعريفاتها، فظهرت العناية بإيراد المعانى اللغوية لكثير من الألفاظ قبل بيان معانيها الاصطلاحية، وهو ما يعين على فهم العلاقة بين المعنيين اللغوى والاصطلاحى، من مثل:

(ل/3/ب) = "الإحصار، فى اللغة: المنع والحبس".

= "الإحسان، لغة: فعل ما ينبغى أن يفعل من الخير".

(ل10/ب) = "الاعتكاف، وهو فى اللغة: المقام والاحتباس".

(ل20/أ) = "التصحيح، وهو فى اللغة: إزالة السقم من المريض".

(ل45/أ) = "الشعر، لغة: العلم".

(ل97/ب) = "اليقين، فى اللغة: العلم الذى لا يشك معه".

ومن الوظائف المهمة أيضًا التى ظهرت أمثلة على الوفاء بها- وظيفة الضبط؛ حيث ظهرت أمثلة لضبط بعض المصطلحات، من مثل:

(ل45/أ) = "الشرب، بالكسر: وهو النصيب من الماء للأراضي وغيرها. وبالضم: إيصال الشيء إلى جوفه بفيه، مما لا يتأتى فيه المضغ".

(ل62/أ) = "القسم، بفتح القاف: قسمة الزوج بيوته بالتسوية بين النساء".

كما اهتم ابن كمال باشا فى أحيان أخرى ببيان بعض المعلومات الصرفية، وهى من الأمور المهمة التى يلزم المعجمى عمله فى الحديث عن الكلمات، من مثل:

(ل33/أ) = "الحوالة، وهى مشتقة من التحول بمعنى الانتقال".

كما بين فى أحيان أخرى أصول الكلمات الأجنبية التى عربت واستخدمت مصطلحات، من مثل:

(ل97/أ) "الهيولى: لفظ يونانى بمعنى المادة".

والحقيقة تقتضى أن نقرر أن كتاب ابن كمال باشا (التعريفات والاصطلاحات) انتقاء من معجم التعريفات للجرجانى، يؤيد ذلك أن التعريفات الواردة فيه مطابقة تمامًا لما عند الجرجانى، ويمكن التدليل على ذلك بتأمل بابى الثاء فيهما:

ففى التعريفات للجرجانى وردت المصطلحات التالية (ص99):

(الثرم/ والثقة/ والثلاثى/ والثلم/ والثمامية/ والثناء/ والثواب).

وفى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا وردت المصطلحات التالية:

(ل24) =(الثرم/ والثقة/ والثلم/ والثلاثى/ والثمامية/ والثناء).

وواضح إسقاط لفظ (الثواب) فلم يورده ابن كمال باشا.

ومثل ذلك حدث مع مصطلحات باب الذال، ففى معجم التعريفات للجرجانى، وردت الكلمات التالية:

(ص143) = الذاتى لكل شىء/ والذبول/ والذمة/ والذنب/ والذهن.

(ص144) = والذوق/ وذو العقل/ وذو العقل والعين/ وذو العين/ وذوو الأرحام.

وفى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا وردت المصطلحات التالية فى الباب نفسه:

(ل37/ب) = (ذات الشىء/ والذبول/ والذراع/ والذمة/ والذنب/ والذوق).

(ل38/أ) = (وذوو الأرحام/ وذو العقل/ وذو العقل والعين/ والذهن).

ومن مقارنة هذين البابين يتبين لنا أمر الانتقاء جليًّا، حيث أسقط ابن كمال باشا مصطلح (ذو العين).

كما ظهر الانتقاء والاختصار كذلك على مستوى آخر، هو مستوى الانتقاء من المعلومات والشروح الواردة تحت المداخل، ويمكن مقارنة ذلك بتعريف المصطلح الأول فى باب الذال؛ حيث جاء فى التعريفات للجرجانى (143): "الذاتى لكل شىء: ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيل: ذات الشىء: نفسه وعينه، وهو لا يخلو من العرض، والفرق بين الذات والشخص: أن الذات أعم من الشخص؛ لأن الذات تطلق على الجسم وغيره، والشخص لا يطلق إلا على الجسم".

وفى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (ل37/ب): "ذات الشىء ما يخصه، ويميزه عن جميع ما عداه".

وكذلك ورد فى أثناء تعريف مصطلح الذهن فى التعريفات للجرجانى (ص 143) = "وهو الاستعداد التام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر".

ولم ترد هذه العبارة فى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (ل38/أ)، وقد كان بالإمكان أن تقودنا الاحتمالات إلى القول إن المعجم المنسوب هنا لابن كمال باشا، ما هو إلا نسخة أخرى للتعريفات للجرجانى [1]، لولا أن توثيقًا قويًّا تحقق له، حيث اعتمده المناوى المصرى فى مواطن كثيرة جدًّا فى بناء معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف)، فى مثل:

(1) انظر فى نفى نسبه إلى ابن كمال باشا، واعتباره نسخة من التعريفات للجرجانى: التوقيف على مهمات التعاريف/ 40 حاشية.

تعريفات المصطلحات التالية: الإحاطة (40)/ والإلهيـة (59)/ والإنفاق (65)/ والتمييز (108)/ والصعق (216).

والواقع يقود إلى الإقرار بأن ابن كمال باشا لم يقف عند حدود الانتقاء والاختصار فقط، وإنما زاد ألفاظًا لم ترد فى التعريفات للجرجانى، كما نلحظ مثلًا زيادة كلمة (الذراع) فى باب الذال، حيث لم ترد فى التعريفات للجرجانى.

وكذلك زاد كلمة (الزيت) (ل40/ب)، ولم ترد عند الجرجانى، كما زاد أمثلة ومعلومات تحت بعض المصطلحات، من مثل زيادته لنص من مقدمة الصغانى لكتاب المشارق، تمثيلًا على (صنعة التسميط) فى النثر، حيث لم يرد عند الجرجانى إلا مثال للشعر [1]، يقول ابن كمال باشا: "وكقول الصغانى فى ديباجة المشارق: محيى الرمم، ومجرى القلم وذارى النسم، ليعبدوه، ولا يشركوا به". مما يقوى عمل ابن كمال باشا فى الكتاب، فضلًا عن الانتقاء والاختصار، وما قيل عن تعدد التعريفات فى بعض الأحيان تحت بعض المداخل عند الجرجانى- صحيح هنا كذلك، ويمكن رؤية مثل ذلك فى تعريفه لمصطلح (الترتيل) (ل19/أ)، حيث يقول: "الترتيل: رعاية مخارج الحروف، وحفظ الوقوف، وقيل: هو خفض الصوت والتحزين بالقراءة". وقد زاد بعدها الجرجانى تعريفًا ثالثًا (78)، قال: "وقيل: هو رعاية الولاء بين الحروف المركبة" [2].

أما عن مصادره فقد سكت المعجم عن ذكرها، أو الإشارة إلى أصحابها. ومن جانب آخر فقد ظهر أثر هذا فى معجم المناوى (التوقيف على مهمات التعاريف)، إذ نص عليه فى مقدمته، ونقل عنه مادة كثيرة جدًّا فى تضاعيف شروحه للمصطلحات، يقول المناوى (فى التوقيف 25): "ورأيت المولى العديم المثال الإمام شمس الدين بن الكمال قد انتقى تعريفات واصطلاحات" [3].

ولو صح نص مقدمة المناوى ربما قاد إلى الافتراض الذى يقول إن الجرجانى 816هـ وابن الكمال 940هـ كانا قد اتخذا كتاب (الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة) أصلًا اعتمدا

(1) انظر العبارة فى مشارق الأنوار 1/704، كما يلى: "محيى الرمم/ ومجرى القلم/ وذارئ الأمم/ وبارئ النسم/ ليعبدوه ولا يشركوا به/ وفالق الإصباح/ وباعث الأشباح.../ ليحتموه وينتهوا عن ركوبه".

(2) انظر: التمهيد فى علم التجويد/ 60، 61.

(3) غير الدكتور عبد الحميد صالح حمدان اسم ابن الكمال، وجعله الجرجانى، مع أن المثبت فى مخطوطات التوقيف هو ابن الكمال، كما جاء فى طبعة الدكتور الداية، وكما جاءت النقول فى أثناء الكتاب، وذلك هو الصواب، فضلًا عن أن السيد الجرجانى لم يلقب بشمس الدين، ويبدو أن السر فى هذا الذى فعل، هو متابعته لفيليب حتى، الذى نفى أن يكون لابن الكمال معجمًا للتعريفات والاصطلاحات، على ما جاء فى الحاشية الثانية فى ص40 من طبعته للتوقيف.

عليه فى بناء معجميهما، أما فيما يتعلق بصنيع السيد الجرجانى فيبقى الحكم على عمله فى التعريفات أمرًا مجهولًا، حتى ظهور ذلك الكتاب الذى أشار إليه ابن كمال باشا.

أما فيما يتعلق بصنيع ابن الكمال، فقد اتضح فى الانتقاء والاختصار والزيادة لما رآه مفيدًا ومهمًّا وأخل به ذلك المصدر الذى اعتمده فى بناء معجمه!

نموذج من مخطوطة كتاب التعريفات و الاصطلاحات لابن الكمال

معجم التعريفات والاصطلاحات - لابن كمال باشا

نموذج من مخطوطة كتاب التعريفات والاصطلاحات لابن الكمال

(2/ب/3)

(معجم) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى 1031هـ

يعد معجم التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى المصرى ثالث معجم من معاجم المصطلحيات يتبع المنهج الألفبائى النهائى، الذى رتب الكلمات أو المصطلحات حسب الحرف الأول منها من غير تجريد، أو رد إلى الجذور أو الأصول.

ومسألة كونه من المعاجم المتعددة العلوم معروفة، يقول الدكتور محمد حسن عبد العزيز: "التوقيف: معجم فى الألفاظ المتداولة فى العلوم (= المصطلحات) الشرعية والعربية، جمع فيه قرابة ثلاثة آلاف مصطلح، مقرونة بتعريفاتها أو حدودها لغة واصطلاحًا. وهذا المجموع هو ما تيسر له، مما كان شائعًا على ألسنة الفقهاء والمحدثين والنحاة والصوفية، وغيرهم" [1].

وبغض النظر عن التعداد المذكور تقريبًا، الذى يزيد بما يقرب من مائتى مصطلح عليه- فإن لمس حقيقة المعجم وطبيعته التى تنتمى به إلى معاجم المصطلحيات، وهو الأمر الذى عرفه الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عندما قال: " أما كتاب التوقيف على مهمات التعاريف فهو كتاب جليل فى تعاريف الألفاظ المتداولة فى العلوم الإسلامية، وهو من أهم معاجم التعاريف والمصطلحات الفكرية التى صدرت باللغة العربية، والتى تناولت الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والفرضيين = (علماء المواريث) والمحدثين والمتكلمين، والنحاة والصرفيين، والمفسرين، والمعتزلة والصوفية، وغيرهم" [2].

وهو ما يعضده كذلك الدكتور محمد رضوان الداية بقوله: "كتاب التوقيف هذا معجم مصطلحات ميسر، تدور مواده حول أمور تتعلق بأصول الدين، والتصوف، والمنطق، واللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والعروض، وعلوم القرآن والحديث، والطب، وتاريخ العقائد، والجغرافيا، إلى أمور لغوية كثيرة، مما يكثر تداوله من الألفاظ فى وجوه من أحوال الإنسان وحياته" [3].

وما نحب أن نقف أمامه هو تعبيره عنه بأنه معجم مصطلحات، وإن كنا نرى أنه يستحسن أن يقول: "إن مواده تدور حول ألفاظ تتعلق"، بدلًا من: "أمور"، التى تكررت فى النص السابق مرتين.

---

(1) المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه- مصادره- نظريته)/ 115.

(2) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة المحقق)/ 15.

(3) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة التحقيق)/ 17.

ولم يشر المناوى فى مقدمة معجمه إلى شىء من طريقة ترتيبه للمصطلحات من قريب أو بعيد، ويبدو أنه اكتفى بما عنونه فى أول معجمه، عندما قال: "باب الألف"، أو جاء سكوته حملًا على أن الشائع المنتشر هو اتباع طريقة الترتيب الألفبائى.

وقد عرف الدكتور عبد الحميد صالح حمدان بطريقته تلك، فقال: "وقد رتبت المصطلحات فى التوقيف على أبواب بعدد حروف الهجاء، مع مراعاة الحرف الثانى، الذى رتبه على حروف الهجاء أيضًا، فجاء فى ثمانية وعشرين بابًا، كل باب منها يضم سبعة وعشرين فصلًا. وهو عدد الحروف التى تتركب منها الكلمات بعد سقوط الحرف فى التركيب مع نفسه، فالألف مثلًا تأتى مع كل الحروف إلا مع نفسها" [1].

وهذا التوصيف لمنهج المناوى فى معجمه التوقيف ناقص من أكثر من جهة، يمكن إجمالها فيما يلى:

1- ليس ضروريًا أن يرد فى كل باب سبعة وعشرين فصلًا كما قال الدكتور عبد الحميد صالح حمدان؛ فقد نقص مثلًا الباب الأول وهو باب الألف: فصل الظاء، فلم تأت مصطلحات أو كلمات أولها ألف وثانيها ظاء، فكانت عدة فصول هذا الباب ستة وعشرين فصلًا، لا سبعة وعشرين. ومثل ذلك حدث فى الباب الثانى (باب الباء)، حيث خلا من فصل الميم، فلم ترد كلمات مبدوءة بالباء وثانيها ميم. ومثل ذلك وقع فى باب الثاء فلم يرد فيه فصل للتاء ولا للحاء ولا للخاء ولا للدال ولا للزاى ولا للعين ولا للفاء ولا للهاء!

2- ومن ناحية أخرى فقد ورد فى باب التاء ثمانية وعشرون فصلًا، على خلاف ما تصوره المحقق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان- فيما نقلناه عنه سابقًا- إذ جاء مع التاء التى وقعت فى أوائل الألفاظ (الباب) حرف التاء ثانيًا، من مثل: التتميم (ص90). وكذلك وقع فى باب الميم، فقد جاء فى ثمانية وعشرين فصلًا، فقد جاءت مصطلحات أولها وثانيها ميم، مثل الممدود (315)، والحق يقتضى أن نقرر أن المناوى راعى الحرف الثانى، مع الحرف الأول الذى عده بابًا، لكن ذلك انخرم فى أحيان نادرة قليلة، فى مثل: إيراد التخارج (ص93)، وقد تلاها: التتالى، وكان حقه أن يرد قبل التتميم (ص90) [2].

(1) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان)، ص17، 18.

(2) لم ترد كلمة (التتالى) فى طبعة الدكتور الداية، انظر: التوقيف، ص165، ولعلها من زيادات النساخ فى المخطوطات التى اعتمدها الدكتور عبد الحميد صالح حمدان.

كما يقتضى الأمر أن نقول إنه لم يراع شيئًا بعد الحرف الثانى، وإنما أورد الكلمات أو المصطلحات كيفما اتفق، فجاءت المصطلحات التالية لتؤكد عدم رعاية الثوالث، أو ما بعد الثوانى، وعدم ترتيبها وفق أى منهج، إنما وردت بشكل عشوائى، هكذا: التباين/ والتبارك/ والتبذير/ والتبر (ص90)، والجملة/ والجمجمة (ص130)، والزفيف/ والزفير (ص186).

وقد استشعر المناوى بعض آثار ترتيب المصطلحات وفق المنهج الألفبائى النهائى غير التجريدى- على تشتت مشتقات المادة اللغوية الواحدة.

وقد تمثل هذا الشعور فى مخالفته فى أحيان قليلة لمنهجه، حيث أورد عددًا من المشتقات وفق أصولها، من دون النظر إلى حروفها الأوائل فى مثل: الوقوع (ص340)، حيث شرحها فى أثناء تعريفه الكلمات التالية: (الإيقاع/ والتوقيع/ والمواقعة).

وحق هذه الكلمات أن تأتى فى باب الألف، وباب التاء، وباب الميم على الترتيب. ويتأكد ذلك من عدم إيراد بعضها فى بابه الأصلى وفق طريقة الترتيب المختارة، فعلى حين وردت لفظة (التوقيع) فى باب التاء فصل الواو (ص113)- لم ترد الكلمتان الأخريان فى بابيهما!.

ومثل ذلك الخلط والتأرجح بين اعتبار الحرف الأول من غير تجريد أساسًا فى ترتيب الكلمات، وبين تجريد الكلمات وردها إلى أصولها الأولى- وقع فى باب الواو (ص341)، حيث أورد كلمتى الولاء، ثم التوالى، وحق الثانية أن ترد فى باب التاء فصل الواو، وقد أوردها فعلًا (ص112) من غير إشارة أو إحالة فى أحد موضعيها.

بعد هذه الملاحظات يمكن إجمال المنهج الذى سار عليه المناوى فى معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف) فى أنه: قد رتب كتابه على أبواب بعدد حروف المعجم، من الألف فالباء إلى الياء، على حال الكلمة المصطلح عليها دون ردها إلى جذرها، وقد راعى فى الباب الحرف الثانى، وجعله فصلًا [1]، من دون مراعاة للحروف التالية للثانى، ومع إسقاط (ال) التى للتعريف، واعتبار الكلمة الأولى فى المصطلحات المكونة من أكثر من كلمة.

وقد اعتنى المناوى بجوار شرح المصطلحات وتعريفها وبيان معانيها بالوظائف المعجمية الأخرى المختلفة؛ من بيان للضبط، وبيان لبعض المعلومات الصرفية والدلالية.

فمن أمثلة العناية بضبط المصطلحات؛ طلبًا لصحة نطقها، ومنعًا لالتباسها بغيرها- ما يلى:

(1) المصطلح العلمى عند العرب/ 115.

(حمدان)/ (الداية)

35/ 28 = (الأب): بالتخفيف: الوالد"[1].

36/ 30 = (الإبكار): بالكسر: المبادرة لأول شيء".

72/ 117 = (البخت): الخط وزنًا ومعنى".

74/ 122 = (البر): بالفتح: خلاف البحر".

74/ 122 = (البردعة): بدال مهملة معجمة: أصله: حلس، يجعل تحت الراكب"[2].

96/ 173 = (الترك): بالضم: جيل من الناس".

220/466 = (الصيت): بالكسر: انتشار الذكر".

222/472 = (الضر): بالفتح والضم: ما يؤلم الظاهر من الجسم".

336/723 = (الورطة): بسكون الراء: ما ضاق".

340/ =(الوقود): بالفتح: ما يوقد به النار، وبالضم: التهابها"[3].

واعتنى كذلك ببيان معانى كثير من هذه المصطلحات قبل تحولها، أى فى أصل الوضع اللغوى، مما يعين على إدراك العلاقة بين معنيى كل كلمة قبل الاصطلاح وبعده.

ومن أمثلة هذه العناية بمعانى الألفاظ فى اللغة العامة ما يلى:

(حمدان)/ (الداية)

38/ 35 = "الاجتهاد: **لغة**: أخذ النفس ببذل الطاقة، وتحمل المشقة".

71/ 115 = "البحث: **لغة**: الفحص والكشف والتفتيش".

111/212 = "التواتر: **لغة**: تتابع الشيء فرادى".

128/248 = "الجلب: **أصله:** سوق الشيء".

142/284 = "الحظر: **لغة**: جمع الشيء فى حظيرة".

167/342 = "الدوران: **لغة**: الطواف حول الشيء".

289/620 = "اللطف: **لغة**: الرأفة والرفق".

---

(1) كلمة بالتخفيف ليست فى طبعة الداية/ 28.

(2) صحفت كلمة (حلس) فى طبعة حمدان، فجاءت بالجيم، انظر: التوقيف، ص74.

(3) المادة ليست فى طبعة الداية/ 730 – 732.

664/309 = "المعارضة: **لغة**: المقابلة على سبيل الممانعة".

727/338 = "الوضع: **لغة**: جعل اللفظ بإزاء المعنى".

741/343 = "الهزل: **لغة**: المزح".

كما ظهرت عناية المناوى بالمعلومات الصرفية المتعلقة بنوع البنية، أو اشتقاقها أو جمعها، إلى غير ذلك مما يحيط به علم الصرف، وما يلزم فى أحيان كثيرة ظهوره فى المعاجم، وأداؤها له باعتباره إحدى وظائف المعاجم، ولا سيما فى مقام لغة الاصطلاح، ومن أمثلة هذا العناية بالمعلومات الصرفية، ما يلى:

(حمدان)/ (الداية)

29/36 = "الأبدال، جمع: بدل".

95/63 = "أمين: بالقصر لغة الحجاز، والمد إشباع، بدليل أنه ليس فى العربية كلمة على فاعيل".

173/96 = الترك: جمعه: أتراك، واحده: تركى".

133/ 262 = "الجيل: القبيل والقرن والأمة، وأصله من الواو، من جال يجول: ذهب وجاء" [1].

200/ 420 = "السيماء: صيغة مبالغة من السمة".

647/302 = "المردة : جمع مارد، وهو العاتى من الجن".

345/... = "الوقود: بالفتح: ما يوقد به النار، وبالضم: التهابها، فهو مصدر، والأول اسم" [2].

744/344 = "الهوى، بالقصر: ميل النفس إلى ما تستلذه الشهوات من غير داعية الشرع"[3].

344... = "الهواء: بالمد: جسم بسيط حار رطب شفاف لطيف متحرك" [4].

750/347 = "اليعبوب: فيعول من العب، وهو شرب الماء بغير مص".

---

(1) فى طبعة حمدان/ 133 "ومن جال" بزيادة الواو.

(2) نقصت هذه المادة من طبعة الدكتور الداية/ 730 – 732.

(3) لم ترد عبارة: بالقصر فى طبعة الدكتور الداية/ 744.

(4) لم ترد المادة كاملة فى طبعة الدكتور الداية/ 744.

وقد كان يستخدم منجزات علم الصرف فى الحكم على أصالة كلمة ما من الكلمات فى انتمائها للفصحى، من مثل حكمه على كلمة (برطيل) بأنها عامية، وليست فصيحة، يقول (حمدان، ص75): "البرطيل بكسر الباء: الرشوة، وفتح الباء عامى؛ لفقد فعليل بالفتح".

كما ظهرت العناية من قبل المناوى ببيان أصول بعض الكلمات غير العربية، التى عربت ودخلت إلى الثروة اللفظية العربية؛ إما ببيان عام يقول إنها أعجمية، أو ببيان خاص يقول بلغتها الأساسية التى انحدرت منها إلى العربية، من مثل:

(حمدان)/ (الداية):

70 /111 = "الباغ: لفظة أعجمية" [1].

72/ 117 = "البخت: الحظ وزنًا ومعنى، وهو أعجمى" [2].

345/745 = "الهيولى: لفظ يونانى: بمعنى الأصل والمادة" [3].

كما ظهرت بعض الرعاية لبعض المعلومات الدلالية التى يلزم ظهورها فى المعاجم، بعيدًا عن بيان المعانى اللغوية العامة أو الوضعية والمعانى الاصطلاحية، من مثل بيان العلاقات الدلالية، ومن مثل بيان بعض مظاهر التطور الدلالى.

ومن الأمثلة التى تؤكد هذه العناية بالمعلومات الدلالية، ما يلى:

(حمدان)/ (الداية):

74/ 122 = "البردعة: حلس يجعل تحت الراكب، وفى عرف زماننا هى للحمار بمنزلة السرج للفرس".

127/246 = "جعل: عام فى الأفعال، أعم من صنع فعل وأخواتها".

347/750 = "اليعبوب: فرس كثير الجرى؛ استعير من اليعبوب، وهو النهر الكثير الجرى".

كما التفت المناوى التفاتًا رائعًا إلى واحد من الأصول اللغوية المتعلقة بمعانى الألفاظ، وهو أصل التفريق بالحركات بين المعانى المختلفة، ومن الأمثلة الكثيرة جدًّا التى وردت فى التوقيف ما يلى:

---

(1) انظر: شفاء العليل/ 42، ففيه إنها فارسية.

(2) انظر: شفاء العليل/ 36.

(3) هكذا فى شفاء العليل/ 207.

(حمدان)/ (الداية):

344/= "الهم، بالكسر: الشيخ الفانى، وبالفتح: أول العزيمة" [1].

وقد برزت شخصية المناوى النقدية فى مواضع كثيرة؛ إذ لم يقف عند حدود النقل، أو شرح معانى المصطلحات، وإنما كان بجوارذلك يبين أصول كثير من الكلمات، وما تعرضت له من تطور فى رحلة انتقالها من اللغة الوضعية إلى اللغة الاصطلاحية، معتنيًا برد ما لا يوافق عليه والتدليل على آرائه، ومن أمثلة ذلك:

(حمدان)/ (الداية):

63/ 95 ="آمين بالقصر: لغة الحجاز، والمد إشباع؛ بدليل أنه ليس فى العربية كلمة على فاعيل. ومعناه: استجب. والموجود فى مشاهير الكتب المعتمدة أن التشديد خطأ، وقول بعض أهل اللغة إنه لغة، وهو قديم، سببه أن أبا العباس أحمد بن يحيى [ثعلب] قال: آمين، كعاصين لغة، فتوهم أن المراد صيغة الجمع؛ لأنه قابله بالجمع. ويرده قول ابن جنى وغيره: المراد موازنة اللفظ فقط [يقصد بالموازنة ضبط النطق]، وأيد بقول الفصيح: التشديد خطأ، ثم إن المعنى غير مستقيم على التشديد" [2].

ففى هذا النص أمور كثيرة عالية القيمة تظهر براعة المناوى فى نقد الآراء من مثل تحقيقه للآراء، وعرضها على بعض؛ بيانًا للصحيح منها، ثم لجوئه إلى تحكيم المعنى والدلالة فى رد الضبط الخاطئ.

أما عن مصادر الكتاب فقد تنوعت جيدًا، ظهر منها وعى المناوى بطبيعة كتابه، وطبيعة كونه منتميًا إلى المعاجم، الأمر الذى ألزمه بالإكثار من الاعتماد على المعاجم اللغوية والاصطلاحية- على السواء- فى بناء معجمه، يقول الدكتور عبد الحميد صالح حمدان (18): "ذكر الإمام المناوى فى مقدمته أنه جمع زبد كتب ثلاثة وقف عليها لبعض المتقدمين عليه، وزودها بفوائد استخرجها من بطون الدفاتر المعتبرة، ومن قواميس كتب غير مشتهرة".

وقد نص فى مقدمته على الاعتماد على المصادر التالية:

1- الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة.

2- كتاب التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (940هـ).

3- المفردات فى غريب القرآن، للراغب الأصبهاني (502هـ).

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى التوقيف (حمدان): (الأب) 35 بالتخفيف = (الوالد، وبالتشديد: المرعى المنتهى، و (الأذن) 43 بالضم = ما يرمى به القدر، أو الوادى إلى جوانبه، وبالفتح: الغلط فى العشرة، إلى غير ذلك.

(2) فى الفصيح لثعلب (عاطف مدكور)/ 316: "ولا تشدد الميم؛ فإنه خطأ، انظر كذلك: مجالس ثعلب 126/1، وفى إصلاح المنطق/ 179 نص على تخفيف الميم قصرت الهمزة أو مددت.

ونحن نعترض على اعتبار كتاب التعريفات للسيد الشريف الجرجانى 816هـ من المصادر التى نص عليها المناوى فى مقدمته، كما قرر الدكتور عبد الحميد صالح حمدان فى مقدمة طبعته للتوقيف (ص18)، والدكتور (محمد حسن عبد العزيز) فى كتابه: المصطلح العلمى عند العرب (ص115)، والسبب فى ذلك أنه تابع ما غيره الدكتور عبد الحميد صالح حمدان من نص المناوى، من ابن كمال باشا إلى الجرجانى، مع أن طبعة الدكتور الداية جاء فيها اسم ابن الكمال فى المقدمة، وهى الطبعة التى لم يرها فيما يبدو الدكتور محمد حسن عبد العزيز.

وما يؤكد أن المصدر الذى اعتمده هو معجم التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا لا التعريفات للسيد الجرجانى- ورود نقول كثيرة عن ابن كمال باشا فى طبعتى التوقيف لحمدان والداية معًا، مما يتطابق تمامًا مع ما ورد فى نسخة التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا المخطوطة. ومن هذه النقول ما يلى:

(حمدان)/ (الداية) = (التعريفات والاصطلاحات لابن الكمال)

40/ 39 = (الإحاطة) = قال ابن الكمال: الإحاطة بالشىء علمًا أن يعلم وجوده وجنسه...". انظر (ل 2/ب).

79/ 133 = "(البصيرة): قوة للقلب... كذا قرره ابن الكمال" = بالنص فى (ل 16/ أ).

563/362= "(الفكر): ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول. ذكره ابن الكمال" = بالنص فى (ل60 /أ).

والملاحظ أنه يكاد يكون نقل معجم التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا كاملًا، بحيث يمكن اعتماد التوقيف نسخة أخرى من نسخ معجم ابن الكمال، يشهد بذلك كثافة الاستشهاد به، وورود فى الصفحات التالية يشهد بذلك:

(الإحاطة 40/ والإلهية 59/ والأكل 59/ والبصيرة 79/ والتعريض 101/ والتغير 103/ والجد 122)، إلى غير ذلك مما هو كثير جدًّا.

والواقع يقرر أن المناوى استخدم عددًا كبيرًا من المصادر اللغوية والمعجمية تحديدًا فى بناء معجمه، لم ينص عليها فى مقدمته، ووردت فى أثناء شروحه للمصطلحات والألفاظ، من مثل:

- الصحاح للجوهرى، فى رسم مصطلح (الشوب)، يقول المناوى (حمدان 210): "قال الجوهرى: الشائبة واحدة الشوائب، وهى الأدناس والأقذار"[1].

- والمصباح المنير للفيومى، الذى نقل عنه نقولًا كثيرة جدًّا، مثل: (الاستحالة 47): "وفى المصباح: استحال الشىء: تغير عن طبعه ووصفه"[2].

(1) انظر: الصحاح (شرب) 951/1 بالنص.

(2) انظر: المصباح المنير (حول) 81/1 بالنص.

ومن مثل: "وقال الفيومى: أصل الشىء أسفله" [1].

- وأساس البلاغة للزمخشرى، فى مثل (حمدان 57): الإفاضة: الدفع بكثرة، وقال الزمخشرى- رحمه الله-: أصلها الصب ثم استعيرت للدفع والسير ونحوه" [2].

كما نقل عن ابن برى المصرى (ص43"أذن") وعن القالى فى البارع (ص126 "الجسد")، وعن كتاب سيبويه (الجمال)، ص129.

وقد ركزنا على المعاجم اللغوية والاصطلاحية وكتب اللغة؛ لنثبت عناية التوقيف بالمعلومات اللغوية المتنوعة، مما يلزم الوظائف المعجمية المختلفة.

واللجوء إلى هذه المعاجم بأعيانها يعكس وعيًا بخصائصها التى اتسمت واشتهرت بها؛ إذ يلجأ إلى الصحاح، المشتهر بإيراد الصحيح من الألفاظ، ويلجأ إلى الفيومى؛ لاشتهاره بالعناية بالدلالات الشرعية والفقهية للألفاظ، ويلجأ إلى الأساس لعنايته بالدلالات المجازية للألفاظ، كما اتضح فى النقول التى سبقت.

وقد كان للترتيب الألفبائى النهائى أثره فى ضرورة إيجاد آلية للتفرقة بين المجالات المعرفية المختلفة، مع اتحاد رسم المصطلح، وهو ما ظهر ظهورًا جليًّا فى المعجم، حيث كان ينص المناوى محددًا المجال الدلالى الذى سوف يعرف فى ضوئه المصطلحات. وقد تنوعت هذه التحديدات للمجالات المعرفية بذكر اسم العلم تارة، وبطائفة العلماء أو بالباب الخاص فى علم ما من العلوم تارة أخرى، من مثل قوله (59): "الإلباس عند أهل الحقيقة [= الصوفية]: يعبر به عن القبض". وقوله (94): "التدليس فى البيع (من أبواب المعاملات فى الفقه): كتمان عيب السلعة وإخفاؤه. وفى الحديث: قسمان"، ومن مثل (189): "السبب عند الأصوليين: ما يضاف إليه الحكم لتعلق الحكم به"، وفى (192) "وقال الأطباء: السدر: ظلمة تعترى البصر عند القيام من النوم". وفى (245) "العلة: عند المتكلمين: ما يتوقف عليه ذلك الشىء". وفى (310): "المعرفة عند النحاة ما وضع ليدل على شىء بعينه، وهى المضمرات والأعلام والمبهمات، والمعرف بأل، والمضاف إلى أحدها". وهذه النقول أكدت قيمتها فى تحديد مجال الدلالة المستخدم فيه المصطلح قبل تعريفه ضبطًا لمفهومه، كما أكدت انتماء التوقيف المعرفى إلى معاجم المصطلحيات.

---

(1) التوقيف (حمدان)/ 53، وانظر: المصباح المنير (أصل) 11/1، وانظر أمثلة أخرى لنقوله عن المصباح المنير، ما يلى: التوقيف (حمدان) (التعجب) 100، و (التعذيب)101.

(2) انظر أساس البلاغة (فاض) 222/2، والكلام فى الكشاف كذلك (سورة البقرة 198/2) 245/1، وأمثلة أخرى للنقول عنه (الكلف)283.

(معجم) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان)

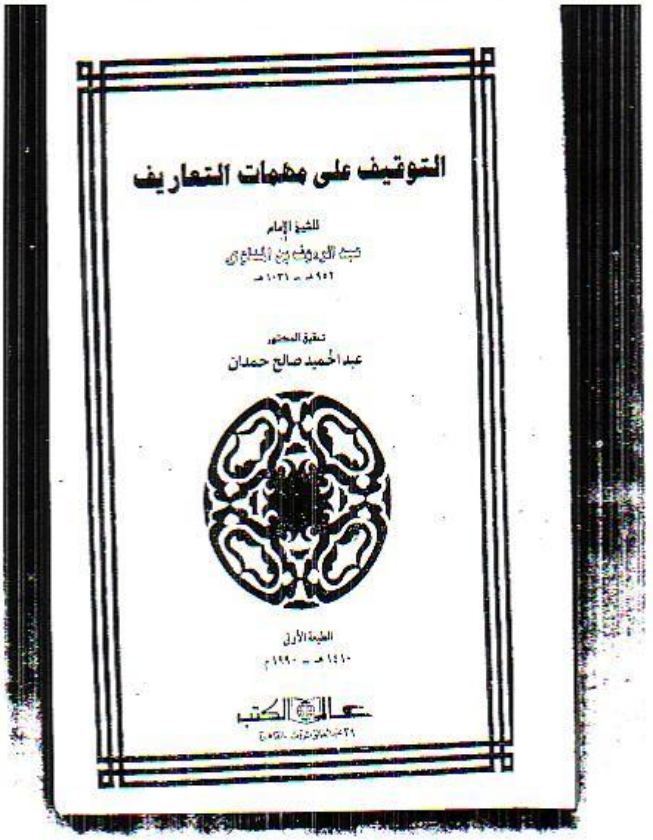

الغلاف الداخلي لمعجم التوقيف للمناوي

التوقيف على مهمات التعاريف

تأليف

محمد عبد الرؤوف المناوي

(٩٥٢ - ١٠٣١هـ)

تحقيق

الدكتور محمد رضوان الداية

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

صورة الغلاف لمعجم التوقيف على مهمات التعاريف

(4/ب/2)

(معجم) الكليات لأبى البقاء الكفوى 1094م

لا يغرب المرء عندما يقرر أن كتاب الكليات أكثر من معجم لغوى، وأكثر من معجم اصطلاحى فى الوقت نفسه.

وهذا التنازع حول طبيعة انتمائه المعرفى لا يكفى فيه أن نسميه بالموسوعة، كما يقرر محققاه عندما قالا فى مقدمة تحقيقهما الكتاب (ص5): "كليات أبى البقاء موسوعة صغيرة فى كتاب واسع الشهرة، كثير التداول، أفاد منه كل من عنى- من المتأخرين- بدراسة الفلسفة عامة، والفلسفة الإسلامية بشكل خاص، وبمعرفة مصطلحات أصحاب كل من الفلسفتين". ونحن وإن كنا نسلم معهما بأن أبا البقاء كان قد جمع فى كلياته ما اصطلح عليه كل فئة من علماء هذه الفنون "أو العلوم النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية والفلكية والحكمية الطبيعية (= الفيزياء) والطب والرياضيات وغيرها" ونسقها وبوبها- فإننا لا نسلم له بقوله: "وأخرج منها موسوعته الصغيرة هذه" [1].

والأجدر أن نقرر أنه معجم موسوعى ضمن قائمة معاجم المصطلحيات العربية ذات البعد الموسوعى، وحقيقة كونه معجمًا اصطلاحيًّا أمر ظاهر، أدركه كثير من المعاصرين، مثل الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله- الذى أورده نموذجًا على المعاجم العامة للمصطلحات العربية[2]. على حين يرى الدكتور محمد حسن عبد العزيز بعد أن قال: "جمع أبو البقاء فى كلياته ما تيسر له مما اصطلح عليه أهل هذه العلوم والفنون" [3]- أنه موسوعة مختصرة فى علوم العربية[4]، وهو فى هذا متابع لمحققى الكتاب.

ولم يحدد الكفوى طبيعة كتابه، ولا طريقة ترتيب المواد التى ضمنها إياه، وإنما اكتفى قائلًا (ص13-18): "قد جمعت فيه ما فى تصانيف الأسلاف من القواعد... وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد... منقولة بأقصر عبارة وأتمها وأوجز إشارة وأعمها، وترجمت هذا المجموع المنقول فى المسموع والمعقول، ورتبتها على ترتيب كتب اللغات وسميتها بالكليات".

وفى هذا النص الموجز الذى اختتم به الكفوى مقدمة معجمه الموسوعى- تبرز مجموعة من الأمور، يحسن التوقف أمامها، والتعليق عليها، وهى:

---

(1) الكليات (مقدمة المحققين)، ص5.

(2) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 44-46.

(3) المصطلح العلمى عند العرب/ 115، وانظر المعجم اللغوى العربى للدكتور عبد الغنى النجار 10/44.

(4) المصطلح العلمى عند العرب/ 115.

أولًا: القول فى وصف طريقة ترتيب الألفاظ أو المواد اللغوية أو المصطلحات بأنها رتبت على ترتيب كتب اللغات، وإن قصد به طريقة ترتيب المعاجم اللغوية، فهو قول غامض مبهم لا يغنى شيئا ولا يفي بمتطلبات ما يجب أن يظهر فى مقدمات المعاجم؛ نظرًا لتشعب مناهج المعاجم اللغوية فى التأليف المعجمى عند العرب، وتنوعه تنوعًا كبيرًا، وإن حملت على الغالب انصرف الذهن إلى طريقة الترتيب الألفبائى التجريدى، وهو غير منطبق على صنيعه هنا- كما سوف يتضح لنا-، وإن كان الواجب يقتضى أن نشير إلى أن المعاجم كانت تسمى بكتب اللغات.

ثانيًا: تضمنت هذه المقدمة إشارة سريعة موجزة حول ما اشتمل عليه هذا المعجم الموسوعى من ألفاظ العلوم المختلفة، وأنه ضم بين دفتيه ألفاظ العلوم العربية والشرعية، إلى جانب العلوم الحكمية الأجنبية، وهو ما توحى به عبارته التى قال فيها: "وترجمت هذا المجموع المنقول فى المسموع والمعقول"، وهو ما يمكن أن تفسر فيها كلمة المسموع إلى العلوم العربية والشرعية، وتترجم فيها كلمة المعقول إلى العلوم الأجنبية الحكمية الدنيوية.

ثالثًا: تضمنت هذه المقدمة عنوان المعجم، وهو "الكليات"، ولم ترد زيادات على هذه الكلمة العنوان، مما يجعل ما قاله الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله- فى الحديث عن اسم ذلك المعجم- محتاجًا إلى شيء من المراجعة، عندما قرر قائلًا: إن اسمه (يقصد اسم الكليات) بالكامل "الكليات: معجم فى المصطلحات والفروق" [1]، ولعل الذى أوقعه فى هذا الوهم هو ما صنعه محققا المعجم من إضافة هذا العنوان الجانبى من غير تبيين أو نص؛ مما أوحى بأنه من تتمة العنوان الذى وضعه مؤلفه أبو البقاء الكفوى، وليس ذلك صحيحًا، مما يذكر بضرورة نشر الكتب التراثية بعنواناتها من غير تعديل أو تغيير، وبضرورة النص على أى إضافة تضاف؛ منعًا لأى خطأ، وهذا من الأصول المستقرة فى علم تحقيق النصوص، التى أصل لها الراحل الكريم نفسه [2].

رابعًا: لم يرد فى مقدمة الكفوى تفسير صريح أو غير صريح لعنوان الكليات، وإن كان من الممكن أن يحمل على أنه لما كان هذا المعجم مشغولًا بجمع ألفاظ العلوم المختلفة مسموعة ومعقولة- كما تقدم- صح أن يسمى بالكليات؛ لأنه جمع ألفاظ العلوم كلها التى كانت على عهدها.

---

(1) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 44.

(2) انظر: نقد لتحقيق كتاب (العمدة) فى التصريف لعبد القاهر الجرجانى، فى دراسات وتعليقات فى اللغة/ ص251.

غير أننا نلمح تأثرًا فى إطلاق هذا العنوان بصنيع معجمى سابق من علماء القران الرابع والخامس الهجريين، هو أبو منصور الثعالبى 350 – 429هـ، صاحب فقه اللغة وسر العربية، فقد عقد بابًا فى كتابه عنون له بعنوان (الكليات)، قال فى مفتتحه: "الباب الأول فى الكليات: وهى ما أطلق أئمة اللغة فى تفسيره لفظة: "كل" [1]. ويبدو أن السر وراء تسمية الكفوى معجمه بالكليات، هو أنه التزم فى كثير جدًّا من المواضع بتفسير كثير من المواد، مبتدئًا هذا التفسير بكلمة كل، ومن الأمثلة التى تؤكد ذلك ما يلى:

25 "أبلج: **كل** متضح أبلج".

453 "الذمة: **كل** حركة يلزمك من تضييعها ذم".

465 " الراسخ: **كل** ثابت فهو راسخ".

543 "الصعيد: **كل** أرض مستوية فهى صعيد".

803 "المشكاة: **كل** كوة غير نافذة فهى مشكاة".

وهذه الأمثلة وغيرها مما جاء فى الكليات دليل يؤيد ما نذهب إليه من تأثير فقه اللغة وسر العربية، بما جاء به من باب الكليات [2] فى معجم الكليات للكفوى.

وربما صح أن نلمح فى تسمية الكفوى أثرًا من آثار المنطق فى نظره إلى تقسيمات الأشياء [3].

أما عن طريقة ترتيب الألفاظ أو المصطلحات فقد رتبت وفق الترتيب الألفبائى غير التجريدى، بمعنى مراعاة الحرف الأول من كل كلمة فى الترتيب، ومن هنا فقد تضمن هذا المعجم ثمانية وعشرين بابًا، هى عدة حروف الهجاء العربية، مرتبة وفق الطريقة الشرقية (أ، ب، ت، ث، ج، إلخ).

ولم يراع مع هذا الاعتبار أى شىء آخر، باستثناء مراعاة الحرف الثانى مع الحرف الأول، وذلك فى الباب الأول، باب الألف فقط، وهو ما نلحظه فى ترتيب المواد اللغوية التالية: أبلج/ وأب/ وابن، ثم الإتيان/ والإتباع/ والاتحاد، ثم الإثبات/ والأثاث، ثم أجم/ وإجمال، ثم أحدية وإحسان، ثم الاختصاص/ والاختلاف. وهكذا نرى رعاية الحرف الأول مع الحرف الثانى فقط، وهو ما التفت إليه كذلك الدكتور محمد حسن عبد العزيز [4]، حيث يقول: "رتب

(1) فقه اللغة (السقا)/ 36، و (خالد فهمى) 1/23.

(2) انظر: أمثلة أخرى لما ابتدئ فى تفسيره بلفظ كل: الكليات/ 465، 803، 804، 806، 808، 823، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: الكليات/ 745.

(4) المصطلح العلمى عند العرب/ 116، وانظر كذلك: تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 52.

(الكليات) على حروف المعجم من الألف إلى الياء على شكل اللفظ، دون الرجوع إلى أصله، ورتب فصل الألف- فحسب- مراعيًا ثانى حروف اللفظ".

وقد تخلى الكفوى عن هذه المراعاة للحرف الثانى مع الأول بعد الباب الأول أو باب الألف، ويمكن ملاحظة ذلك من توالى الأمثلة التالية من باب الباء، وهو الباب الثانى أو ما يسمى بفصل الباء: البروج/ والبر/ والبحر/ والبخس/ والبعل/ والبكم/ وبرع/ وبثينة/ وبغاء/ وبخار/ وبهار/ وبرزخ/ وبغاث/ وبهيمة/ وبكر/ وبدعة، وهكذا.

ولو راعى الكفوى الحرف الثانى مع الحرف الأول لتغير ترتيب هذه الألفاظ، ولم يلتزم الكفوى فى ترتيبه إيراد الألفاظ وفق منطوقها النهائى، وإنما أورد فى أحيان قليلة بعض الألفاظ مراعيًا جذورها، من مثل إيراده لكلمة (أبتر) فى باب الباء بعد (البخار)، وقبل (البخر) (ص226)، ولا وجه لهذا الاعتبار الجذر (ب ت ر)، يقول: "أبتر: كل أمر منقطع عن الخير، فهو أبتر". ويرجى كذلك مراعاة ابتداء تفسيرها بكلمة "كل"، ومثل ذلك فعله عندما فسر (الجبر) بجوار الإجبار (49).

كما نلمح عدم الالتزام بطريقة ترتيبه فى عنايته بإيراد كلمات فى غير مواضعها، من مثل تفسير الكلمات التالية فى باب الألف:

فقد فسر (الوحى) بعد تفسيره الإلهام. وفسر (الخرثى)، وهو ما رث وبلى من الأثاث، بعد تفسيره كلمة (الأثاث)، وهو لما جد من متاع البيت (ص39). وفسر (الرحمة) بعد تفسيره (الإحسان).

ولعل الذى قاده إلى ذلك الصنيع المخالف للترتيب- الذى أشار إليه فى مقدمته- هو إرادة بيان الفروق بين الكلمات المتقاربة فى دلالاتها وهو ما ألمح إليه المحققان فى العنوان الجانبى، الذى وضعاه تحت عنوان الكليات، حيث قالا عنه إنه "معجم [1] فى المصطلحات والفروق"، وهذا الاهتمام ببيان ما بين كثير من الكلمات من فروق أمر ظاهر فى الكتاب، وإن كان مسبوقًا بما فعله ابن هبة الله كما مر بنا.

وقد التزم الكفوى- بجوار عنايته بتفسير المصطلحات وشرحها- بشرح كثير من الكلمات القرآنية، مرتبة وفق حروفها الأوائل فى نهاية كل فصل أو باب، بحيث يمكننا أن نقول: "إننا يمكن أن نعده معجمًا من معاجم غريب القرآن الكريم؛ ذلك أنه كان مشغولًا بإيراد كل الألفاظ

(1) انظر الكليات (الإيتاء/ الإعطاء)/ 212، و (الإحجام/ الإقدام)/ 159 على سبيل التمثيل.

القرآنية فى آخر كل فصل يناسبها (*)، فهو مثلًا بعد فصل الألف والظاء (ص142) يأتى بها أوله ألف وظاء من ألفاظ الكتاب الكريم، وكذلك فعل بعد فصل الألف والعين (143)" [1]، وهو وإن كان فعل ذلك بعد كل فصل ثانوى من فصول باب الألف- فإنه جمع كل الألفاظ التى تبدأ بحرف من حروف الباء إلى الياء مجموعة عقب كل باب من أبوابها؛ نظرًا لما قلناه سابقا من أن أبا البقاء الكفوى تخلى بعد حرف الألف عن ترتيبه وتقسيمه الباب على فصول ثانوية [2]، تراعى الحرف الثانى مع الحرف الأول.

ومن المهم أن نشير إلى أن السمة الموسوعية التى تحققت لهذا المعجم برزت بروزًا جليًّا فى الفصل الذى ختم به كتابه بعنوان: (فصل فى المتفرقات)، حيث جمع فيه مجموعة من الكليات (أو القواعد) التى توزعت، فشملت فنونًا وعلومًا كثيرة، افتتح كل (كلية) منها بكلمة "كل"؛ تيسيرًا لتحصلها، ولم يرتبها وفق منهج بعينه، وإن كان غلب عليها عنايتها بأمور لغوية.

وهذه المتفرقات من الأمور المهمة، التى يندر أن توجد مجتمعة فى "كل" فى مكان واحد.

وقد حرص الكفوى فى شروحه للألفاظ على بيان المعانى اللغوية أولًا، ثم بيان المعانى الاصطلاحية، كما حرص على العناية بكثير من الوظائف المعجمية المختلفة، من مثل عنايته بوظيفة الضبط، وبيان نوع بنية الكلمة، وبيان أصول الكلمات المعربة، وإيراد بعض المعلومات النحوية والدلالية والموسوعية.

فمن أمثلة عنايته ببيان المعانى اللغوية قبل بيان المعانى الاصطلاحية، لإدراك طبيعة العلاقة بين المعنيين، ولتيسير إدراك القانون الحاكم الذى يفسر انتقال الكلمة من فن اللغة إلى الاصطلاح، ما يلى:

112 = "الإسلام، لغة: الانقياد".

705 = "القضاء... أكثر أئمة اللغة فى معناه، وآلت أقوالهم إلى أنه إتمام الشىء قولًا وفعلًا"[3].

(*) كان الالتزام بشرح غريب ألفاظ الكتاب العزيز منهجًا ثابتًا فى كل حروف الكتاب، يذيل بها الكفوى آخر كل فصل، مجموعة كلها ومرتبة بحسب أوائل الكلمات القرآنية، حسب الباب الألفبائى من الكليات، ومن هنا فما قاله الدكتور محمد حسن عبد العزيز فى المصطلح العلمى عند العرب (ص 116) من أنه: "كان ينهى كل فصل من فصول الكتاب بالألفاظ القرآنية الشاهدة على المعانى التى يذكرها" أمر يخالف الحقيقة.

(1) تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 53.

(2) تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 53.

(3) انظر كذلك على سبيل التمثيل: الكليات (العصيان)/ 41، و (التشبيه)/ 270، و (التيمم)/ 286، و (التمهيد)/ 289، و (الحد)/ 391، وإلى غير ذلك.

على أن عناية الكفوى بضبط الكلمات والمصطلحات كانت مما يلفت النظر؛ حيث وظفها توظيفًا جيدًا، واستثمرها استثمارًا ظاهرًا فى بيان كثير من الفروق بين المعانى. ومن المهم أن نشير إلى أنه استخدم أكثر من طريقة فى بيان ضبط الكلمات، وبيان هجائها، من مثل استخدام الضبط بتقييد حركات الحروف، كما استخدم طريقة الضبط الصرفية، عن طريق بيان مثال مشهور الكلمة، المراد ضبطها، أو بيان بابها الصرفى. وكل هذه الطرق كانت تهدف إلى تقييد نطق الألفاظ من جانب، وضبطًا لمعانيها من جانب آخر، ولاسيما فيما للضبط مدخل فى بيان معناه.

ومن الأمثلة التى تعكس عنايته ببيان ضبط الكلمات، ما يلى:

41 = "الأثال، كسحاب وغراب: المجد والشرف".

313 = "الترجمة، بفتح التاء والجيم: هو إبدال اللفظة بلفظة تقوم مقامها".

313 = "التجسس، بالجيم، هو السؤال عن العورات من غيره"/ "والتحسس بالحاء المغفلة (أى: المهملة غير المنقوطة): استكشاف ذلك بنفسه"!

539 = "الشرب، مثلث الفاء: إيصال مالا يتأتى فيه المضغ إلى جوفه بفيه".

671 = "الغل: هو بمعنى الخيانة من حد (دخل)، والذى هو الضغن من حد (ضرب)"[1].

وقد يستخدم الضبط فى دفع التوهم فى مثل قوله:

292 = "الترصيع، بتقديم الراء، هو نوع من الطباق، يسمى ترصيع الكلام، وهو اقتران الشىء بما يجتمع معه فى قدر مشترك". وذلك التقييد والنص دفعًا لتوهم أن يكون المقصود التصريع؛ لغلبته على الذهن.

كما ظهرت عنايته بذكر بعض المعلومات الصرفية عند الحاجة إلى الحديث عن بعض أبنية الكلمات، فذكر بعض المعلومات المتعلقة بالقصر والمد، والجموع واللزوم والتعدى، والتذكير والتأنيث، إلى غير ذلك مما رآه لازمًا فى الحديث عن بعض أبنية الألفاظ والمصطلحات، من مثل:

33 = "الإبار، اسم من أبر نخله: إذا لقحه، وأصلحه".

53 = "أحسن، يتعدى بإلى وباللام، ويتعدى بالباء أيضًا".

---

(1) انظر كذلك على سبيل التمثيل: الكليات/ 683 (فعلة كفرحة) و (الفلك محركة)/ 693 و729 (القران بالفتح) = الند فى السن)، (وبكسر الند فى الحرب) : (وبفتحتين = الطريق/ وغدة) و773 (الكور بالضم = بيت النار الذى يستخدمه الحدادون)، و858 (الميت مخففة: الذى مات)/ 913، (جير بكسر الراء وقد ينون = يمين بمعنى حقا)، وإلى غير ذلك.

151 = "الأعشى: هو من لا يبصر بالليل، ويبصر بالنهار، ومصدره: العشا".

354 = "الجدر، بضمتين: جمع جدار".

389 = "الحل، بالكسر، مصدر حل يحل بالكسر فى المضارع، وكذا: الحلال".

403 = "الحلو، اسم مشتق من الحلاوة".

409 = "حيهل، اسم لفعل أمر".

425 = "الخطايا: جمع كثرة، والخطيئات جمع سلامة، وهى للقلة".

511 = "السكنى: مصدر بمعنى الإقامة، أو اسم بمعنى الإسكان" [1].

كما تجلت عنايته كذلك بذكر عدد من المعلومات الدلالية عند الحاجة إلى بيان ما بين الكلمات من فروق أو علاقات دلالية، وهو فى هذا يساير واقع اللغة، فلا يسرف فى إنكار الترادف من جهة، عندما يفرق بين معانى كثير من الألفاظ التى بينها تشابه، ولا هو يقول بالترادف على الإطلاق، ملغيًا ما يمكن أن يكون من فروق بين الكلمات. ومن أمثلة عنايته ببيان مثل هذه المعلومات الخاصة بالدلالة ما يلى:

234 = "البين، من الأضداد: يستعمل للوصل والفصل".

617 = "العادة والاستعمال: قيل هما مترادفان".

وكما ظهرت عناية أصحاب معاجم المصطلحيات ببيان أصول الكلمات الأعجمية التى عربت ونقلت إلى اللسان العربى- فعل الكفوى مثل ذلك هنا؛ اعترافًا منه بفكرة الاقتراض اللغوى، وأنها ضرورة فى مجال معالجة مصطلحات العلوم، ولا سيما أن قسمًا كبيرًا من هذه العلوم له احتكاك بعلوم غير العرب، فيما يسمى بعلوم الحكمة أو علوم اليونان، أو العلوم المعقولة فى مقابل علوم الشرع أو العربية أو العلوم المنقولة.

ومن الأمثلة التى حرص فيها على بيان الكلمات المعربة، وبيان أصولها الأولى، ما يلى:

239 = "الدكان، فارسى معرب" [2].

---

(1) انظر أمثلة أخرى للنص على المعلومات الصرفية: الكليات (الضمير = فعيل بمعنى مفعول)/ 571، و (ضياء) (جمع/مصدر) و (الأعراب) = صيغة جمع/641، و (العيار = مصدر)/654، و (الغسل = مصدر غسل) و (الغسل مصدر اغتسل)/ 672، و (فضل كنصر)/ 683، و (الفرض = مصدر بمعنى مفعول)، و (والقضاء = ممدود وقد يقصر)/ 705، (والمهية = مشتقة من ما هو)/ 863، و (مختار لفظ متردد بين الفاعل والمفعول)/ 865، و (المعزل بكسر الزاى اسم مكان/ واسم زمان)/ 869.

(2) هكذا فى الصحاح (دكن) 2114/5، ورجح آدى شير يونانيتها فى الألفاظ الفارسية المعربة/ 65.

435 = "خداى، فارسية معناه: جاء بنفسه، وهو معنى واجب الوجود" [1].

661 = "(جنات عدن): كروم وأعناب، بالسريانية" [2].

كما ظهرت عنايته ببيان أصول كثير من الأعلام الأعجمية التى أوردها فى معجمه، من مثل بيان عجمة نوح عليه السلام، وعجمة اليسع عليه السلام [3].

كما ظهرت بعض العناية ببيان بعض المعلومات النحوية عند التعرض لبيان دلالات بعض الألفاظ، يفيد فى تعريفها وشروح معانيها النص على بعض المعلومات النحوية، من مثل:

327 = "اثنين ثان = تركيب جملة".

327 = "ثانى اثنين = تركيب إضافة".

كما برزت سمة الموسوعية بروزًا واضحًا فى مناحى كثيرة، من مثل العناية بكثير من الأعلام الإنسانية والمكانية، بالإضافة إلى التعريف بكثير من الآباء والبنين والأذواء والذوات، وقد برزت فى هذا الجانب كثرة اعتماده على معجم القاموس المحيط للفيروزآبادى، وهو من المعاجم اللغوية التى توسعت توسعًا ملموسًا فى الحديث عن كثير من المعلومات الموسوعية، ومن الأمثلة الدالة على العناية بكثير من المعلومات الموسوعية ما يلى:

461 = "ذو النون = يونس عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ/ وذو النخلة = عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ/ وذو الكفل: نبى أيضًا/ وذو القرنين = إسكندر، وعلى بن أبى طالب أيضًا/ وذو خلال = أبو بكر/ وذو النورين = عثمان بن عفان/ وذو الشهادتين = خزيمة بن ثابت" [4].

772 = "الكريمان = الحج والجهاد" [5].

أما عن مصادر الكليات فقد كثرت كثرة طاغية؛ بسبب من كثافة مواده، وبسبب من تأخره الزمنى، وبسبب من عنايته بالمعلومات الموسوعية، فضلًا عن كونه حاويًا لألفاظ علوم مختلفة.

على أنه يمكن تصنيف المصادر التى اعتمدها الكفوى، وتوزيعها على أقسام بحسب كثافة الاستشهاد والنقل منها، كما يلى:

---

(1) انظر: الألفاظ الفارسية المعربة/ 51.

(2) انظر: المهذب للسيوطى/ 117.

(3) انظر: الكليات/ 914 (نوح)، 986 (اليسع)، 68 (إدريس)، 435 (خشنام).

(4) انظر: المرصع (ذو النون)/ 274، و (ذو الكفل)/ 240، و (ذو القرنين)/ 231، و (ذو النورين)/ 274، و (ذو الشهادتين)/ 175.

(5) فى جنى الجنتين للمجيبى/ 96 بالنص.

1- مصادر لغوية، ضمت فى المقام الأول المعاجم اللغوية على تنوع مناهجها، بالإضافة إلى معاجم مصطلحية، ومعاجم فى غريب القرآن، وغريب الحديث، ومؤلفات لغوية على اختلاف أنواعها.

2- مصادر تفسيرية ومعنية بعلوم القرآن، ولا سيما إذا عرفنا أن جانبًا كبيرًا خصصه الكفوى- كما سبق بيانه- لشرح دلالات الألفاظ القرآنية.

3- مصادر أصولية، سواء أكانت فى أصول الدين أو أصول الفقه.

4- مصادر معرفية أخرى، توزعت على العلوم المختلفة التى عرف المعجم بكثير من ألفاظها، كمؤلفات المنطق والطب والهندسة والتصوف والحساب، وغيرها.

أما عن المصادر اللغوية- ولا سيما المعاجم منها- فنلاحظ أن أعلاها استشهادًا كان هو القاموس المحيط؛ نظرًا للعناية التى أولاها الكفوى للمعلومات الموسوعية، وهى ذات العناية التى تجلت فى القاموس المحيط، فضلًا عن تأخره الزمنى واختصاره، ومن المواضع التى استشهد فيها بها فى القاموس ما يلى:

الإبل 33/ وإبراهيم34/ والأثر40/ وأرمل73 / وأسير114/ والإلحاق 174/ والإمام 186/ والإناء 201/ وأيم 223/ وسأل 228/ وسائر 238/ وبشر 239/ والبدعة 243/ وتمهيد 288/ والجلد 330/ والحمد 356/ وجمادى 357/ ومواضع أخرى كثيرة غيرها [1].

ومن المعاجم التى أكثر من النقل عنها كذلك الصحاح للجوهرى، حيث نقل منه فى المواضع التالية: الفطر29/ وأحصى 59/ والبلاغة 236/ والعشق 398/ والرزق 482، وغير ذلك من المواد [2].

كما اعتمد على المعاجم اللغوية التالية: أساس البلاغة للزمخشرى، فى مثل (كابر/770)، وتاج المصادر لبوجعفرك: فى (الإحصاء/ 59)، وجمهرة اللغة لابن دريد فى (أول/ 207)، وديوان الأدب، فى مثل (حبر/ 408)، والراموز لمحمد بن حسام الدين، فى مثل (كتب 767)، ومجمل اللغة لابن فارس فى (عول/ 643)، والمحكم والمحيط لابن سيدة فى (بدا/ 242)، والمقاييس فى اللغة (دكان/ 240)، وملتقط صحاح الجوهرى للأركلى (زحير/ 490)، والعين للخليل بن أحمد فى مثل (حلقوم/ 408).

(1) انظر الكليات (حمد)/ 365، و (حنان)/ 407، و (سأل)/ 501، و (أبو العتاهية)/ 603، و (كتب)/ 767، و(الملك)/ 853، و (اليد)/ 984، والصبح/ 982.

(2) انظر: الكليات (الغرام)/ 399، وعرفة/ 657، وضحى/ 982.

ولم تقف حدود ما اعتمده الكفوى عند أعتاب المعاجم اللغوية العامة، وإنما تعدتها إلى الاعتماد على معاجم المصطلحات والمعاجم اللغوية النوعية، من مثل اعتماده على معاجم مصطلحات الفقه، مثل:

طلبة الطلبة للنسفى فى (حلقوم/ 408)، والمصباح المنير للفيومى، فى مثل (فاحش/ 675)، والمغرب للمطرزى (قرض/ 444)، ومن مثل معاجم غريب القرآن لنفطويه، فى مثل (أم القرآن/ 176)، والمفردات للراغب/ 34، ومن معاجم غريب الحديث: الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى، فى (حمد/ 366)، والنهاية فى غريب الحديث، فى مثل (حلقوم/ 408).

كما نقل عن الأزهرى، مما يصح أن يكون من تهذيب اللغة، ومن غريب ألفاظ الشافعى، فى (إصر/ 122) [1]، و (الغلول/ 671)، يقول: "والغلول، كما قال الأزهرى: الخيانة فى بيت مال، أو زكاة، أو غنيمة". وفى الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى، تعليقًا على قول الشافعى: "ولو غل صدقته عزر". قال: "معنى غلوله صدقته: أن يغيبها عن المصدق؛ كيلا يزكى، وأصله: من غلول الغنيمة، وهى الخيانة منها" [2].

وقد أكثرنا فى بيان مصادره المعجمية؛ لندلل على مدى العناية التى أولاها أصحاب معاجم المصطلحيات بالأمور اللغوية المحيطة بالمصطلحات، خلافًا لما تقدم، ونقلناه عن الدكتور حسين نصار.

وكان لعناية الكفوى ببيان دلالات غريب ألفاظ القرآن الكريم- أثره فى ظهور عدد كبير من تراث غريب القرآن كما مر، بالإضافة إلى العناية بالنقل من تراث معانى القرآن، والتفاسير المختلفة من مثل اعتماده على: معانى القرآن للفراء (عرفة/ 657)، ومجاز القرآن لأبى عبيدة (الغلول/ 671)، والأخفش (أم كل شىء/ 176).

ومن التفاسير نقل من المحرر الوجيز لابن عطية (203)، والكشاف للزمخشرى (203)، والقرطبى (سبحان/ 516)، والكرمانى (203)، والبحر المحيط لأبى حيان (تأويلم/ 216)، وفتح القدير للشوكانى (ملك/ 853).

كما ظهرت آثار اعتماده على مؤلفات أخرى؛ بحكم انتماء هذا المعجم المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، فنقل من مؤلفات الأصول، كالأصول للبزدوى/ 643، وتقويم الأدلة فى الأصول للدبوسى/ 299، وعن مؤلفات البلاغة: الإيضاح للقزوينى/ 403، والمفتاح

(1) انظر: تهذيب اللغة (أصر) 121/ 232.
(2) الزاهر للأزهرى/ 232.

للسكاكى/ 171، وعن مؤلفات علم الكلام: المواقف فى علم الكلام للإيجى/ 800، وعن كتب اللغة من نحو وغيره: كتاب سيبويه/ 525، ومغنى اللبيب لابن هشام/ 1046. ومن كتب الأدب والنقد: المثل السائر فى أدب الكاتب، والشاعر لابن الأثير/ 763، ومن كتب المنطق: الملخص فى الحكمة والمنطق للفخر الرازى/ 899، إلى غير ذلك من مؤلفات العلوم التى عرفتها الحضارة الإسلامية.

وقد كان للسمة الموسوعية التى ظهرت فى المعجم أثرها فى ظهور مصادر- من مثل الحيوان للجاحظ- فى قائمة المصادر التى نقل منها، مثل (الشيطان/ 523).

وقد كان الكفوى ناقدًا لما ينقل، جريئًا فى الرد على ما يراه مخالفًا للحقيقة، ومعترضًا على ما أظهرت الأدلة خطأه، من دون النظر إلى صاحب الرأى الذى يعترض عليه، وكثيرًا ما كان يحقق الأقوال، ويرجح بين بعضها مختارًا أو موفقًا بينها. وقد كان الاعتراف بقيمته العلمية واضحًا فى اعتماد التهانوى الهندى عليه فى بناء معجمه الاصطلاحى (كشاف اصطلاحات الفنون) فى مواضع كثيرة جدًّا، كما سبق فى بيان مصادر ذلك الأخير.

(معجم) الكليات، للكفوي

الكليات

معجم في المصطلحات والفروق اللغوية

أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي
(ت ٩٤ ١٠٩٠هـ = ١٦٨٣م)

الدالة على صحة عنوانه وأضاف إليه وبوبه وفهرسه
د. عدنان درويش محمد المصري

مؤسسة الرسالة

صورة الغلاف لمعجم الكليات للكفوي

(5/ب/2)

جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون

أو (دستور العلماء) للأحمد نكرى.

يعد جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون، للأحمد نكرى امتدادًا لتيار معاجم المصطلحيات فى تراث العربية، الذى نحا بمادته نحوًا موسوعيًّا، واستثمر رصيدًا جيدًا سبقه فى مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى، على نحو يشبه ما رأيناه فى المعاجم التى انتهجت ذلك النهج.

وقد افتتح المؤلف معجمه هذا بمقدمة، بين فيها مادته التى يحويها، ومتحدثًا عن طريقة ترتيبه، قائلًا (1/2-3): "إن هذا (دستور العلماء) جامع العلوم العقلية، حاوى الفروع والأصول النقلية- فيه فوائد غريبة، وفرائد عجيبة فى تحقيقات اصطلاحات العلوم المتناولة، وتدقيقات لغات الكتب المتداولة، وتوضيحات مقدمات منتشرة مشكلة على المعلمين، وتلويحات مسائل مبهمة متعسرة على المتعلمين، بعبارات واضحة؛ لتيسير الوصول بها إلى المرام، وتعبيرات لائحة؛ لئلا يتعسر على كل طالب إدراك ما رام، وجعلت الحرف الأول مع الثانى؛ ليسهل الوصول إلى مقصورات المقاصد من الأبواب".

ونحن نرى فى هذه المقدمة التفاتًا جيدًا إلى مجموعة من الحقائق المهمة فى هذا الباب الذى ندرسه هنا، منها:

أولًا: إدراكه لطبيعة كتابه، وأنه صنعه ليتناول فيه (تحقيقات اصطلاحات العلوم)، غير مهمل فى الوقت نفسه- بل يرى أنه من اللازم- التعرض (لتدقيقات لغات الكتب)، وما يحتاج إليه من الحديث عن الألفاظ اللغوية، وعطفها على معالجة اصطلاحات العلوم دال على تبعتها لها من جانب، وعلى اشتمال معجمه الاصطلاحى على معلومات لغوية من جانب آخر؛ مما يجعلها فى الصميم من الدائرة المعجمية.

ثانيًا: إدراكه لطبيعة العلوم فى العربية وتقسيماتها التى استقرت ما بين علوم (نقلية) شرعية وعربية، وعلوم (عقلية) حكمية، مدار الأمر فيها ومعتمده على المعقولات والمعالجة، ومن ثم كثر فيها النقل عن الأمم الأخرى، ولا سيما اليونان والفرس، وغيرهما.

ثالثًا: استهدافه الغاية التعليمية، وقد ظهرت فى أكثر من موضع من مقدمته، حيث نص على إرادة التيسير على طلاب العلوم.

رابعًا: النص على طريقة ترتيبه لمواد معجمه، وهى تقسيم الكتاب إلى أبواب، تتدرج فيها الألفاظ حسب الحرف الأول منها، وقسم كل باب من الأبواب الثمانية والعشرين إلى فصول،

راعى فيها مع الحرف الأول الحرف الثانى، ولم يغب عنه أن يعلل سر اختياره لهذه الطريقة، حيث قرر أن الذى حكمه فى اختياره هو تيسير الوصول إلى المعلومات المندرجة تحت الألفاظ، مما سماه (مقصورات المقاصد من الأبواب).

والحق يقتضى أن نقرر أن الوقوف عند حدود هذه العبارة الموجزة- فى بيان طريقة ترتيب المفردات- غير كافٍ فى توضيح بقية الأمور التى راعاها عند بناء معجمه، حيث يمكن القول:

1- إنه لم يراع بعد الحرف الثانى أى شىء، مما ناقض قليلًا من دعوى التيسير، التى ركن إليها فى تعليل اختياره طريقة الترتيب الهجائى الألفبائى؛ إذ يقتضى التيسير متابعة مراعاة كل حروف الكلمات مع الأول، ويؤكد اكتفاؤه بمراعاة الثوانى مع الأوائل ورود الكلمات التالية بترتيب ما جاءت عنده، كما يلى: ففى باب الألف مع الألف، وهو يقصد الهمزة مع الألف: الآل (7/1)، والآية (11/1)، والآلة (11/1)، والآمة/ وآداب البحث والمناظرة (12/1).

وفى باب التاء مع الدال جاءت الألفاظ التالية: تدبير المنزل 282/1، والتداخل 1 /282، وفى باب التاء مع العين جاءت الألفاظ التالية: التعين 325/1، والتعزير 326/1، والتعليق 328/1، والتعلق 328/1.

2- التزم إسقاط (ال) التعريفية، فلم يراعها فى الترتيب، وإن راعى (أم) بدليل إيراد (أم الولد) فى باب الألف مع الميم 193/1، و (أم الكتاب) فى الألف مع الميم 189/1، كما راعى (ذو وذات)، حيث اعتبرهما فى الترتيب، حيث جاءت المصطلحات المركبة من أحدهما فى باب الذال (120/2): ذات الشىء وذو الرحم/ و ذو العقل/ وذو العين (126/2)، وكذلك بنت وبنو، فأورد المصطلحات المركبة من أحدهما فى الباء والنون (256/1).

3- كما أنه لم ينص على كونه رتب الكلمات وفق شكلها النهائى، أو وفق منطوقها من غير مراعاة للجذور المنحدرة منها، أو بعد تجريدها من الزوائد والتضعيف.

وقد خالف فى بعض الأحيان ترتيبه ذلك قاصدًا ومعللًا مخالفته هذه فى البدء بلفظ الجلالة، ثم بالأحمد، ثم بالأصحاب بقوله (4/1): "الله: وإنما افتتحت بهذه الكلمة المكرمة المعظمة، مع أن لها مقامًا آخر بحسب رعاية الحرف الثانى؛ تيمنًا وتبركًا، وهذا هو الوجه للإتيان بعد هذا بلفظ الأحمد والأصحاب".

وإن عاد فأوردها فى أبوابها محيلًا إليها إحالة ارتدادية؛ حتى لا يكرر ما قاله، يقول فى باب الألف مع اللام (155/1): "الله: علم دال على الإله الحق، دلالة جامعة لمعانى الأسماء الحسنى

كلها، وقد مر تحقيقه فى أول الكتاب تبركًا وتيمنًا". ويقول (124/1): "الأصحاب: قد مر فى أول الكتاب تيمنًا وتبركًا"، ولم يعد الأحمد كما فعل فى هذين الاسمين.

4 – وقد أخلص الأحمد نكرى لطريقة الترتيب الهجائية حتى فيما هو خطئٌ، بمعنى أنه رتب الكلمات مراعيًا طريقة كتابتها المألوفة فى الكتابة العربية، بحيث تراه يورد مدخل (بسم الله الرحمن الرحيم) فى باب الباء مع السين (245/1).

وقد كان يستطرد أحيانًا فيشرح بعض الكلمات فى غير مواطنها من غير إشارة أو إحالة، من مثل شرحه لكلمة (الريق) بعد انتهائه من شرح (الحفظ) 39/2، بمناسبة ورودها فى أثناء شرحه للفظ (الحفظ)، وكذلك شرح (المؤخر) فى بيان شرحه لمدخل اللحظ (168/3)، ومثلما رتب القسم العربى من معجمه متبعًا الطريقة الألفبائية– فعل فى القسم الفارسي الذى شغل الجزء الرابع [1].

ومثلما رأينا فى معاجم المصطلحيات التى سبقت جامع العلوم عناية بالوفاء بكثير من الوظائف المعجمية– نراه فى هذا المعجم، من مثل بيان معانى الألفاظ فى متن اللغة فى الغالب قبل التعريف بمعانيها الاصطلاحية، ومن مثل العناية بضبط الكلمات وبيان هجائها، ومن مثل رعاية النص على تدوين المعلومات الصرفية والنحوية والدلالية التى يرى لزومها لبيان معنى المصطلحات، مع العناية البالغة بالجانب الموسوعى، مما يجعله فى هذا الجانب متفوقًا عما سبقه.

ومن أمثلة عنايته ببيان معانى كثير من الألفاظ فى متن اللغة تمهيدًا لبيان معانيها فى لغة العلوم؛ حتى يتسنى الكشف عن القوانين اللغوية التى تفسر انتقال الألفاظ من اللغة العامة إلى اللغة الاصطلاحية– ما يلى:

101/1 = "الاستحسان، فى اللغة: هو عد الشيء واعتقاده حسنا".

101/1 = "الاستقراء، فى اللغة: التفحص والتتبع".

231/1 = "البحث، فى اللغة: التفتيش والتفحص".

108/2 = "الدليل، فى اللغة: المرشد وما به الإرشاد".

137/2 = "الرضاع، فى اللغة: شرب اللبن من الثدى".

219/2 "الشفعة، لغة بالضم: بمعنى المفعول، من الشفع وهو الضم".

(1) من طبعة حيدر أباد 1329–1331هـ، والتى سماها الأحمد نكرى باسم: ضميمة دستور العلماء. وقد افتتحه أيضًا (بالأحمد)، مثلما فعل فى القسم العربى، وبالإمكان عده معجمًا ثنائيًا مستقلًا.

28/3= "الفصاحة، فى اللغة: الإبانة والظهور، وخلوص الكلام عن اللكنة، وانطلاق اللسان والجودة والصراحة والوضوح".

93/3= "القناعة، فى اللغة: الرضا بالقسمة".

212/3 = "المجاهدة، لغة: المحاربة".

وقد ظهرت ظاهرة العناية بتفسير المداخل العربية باللغة الفارسية، مما يمكن معها أن يعد معجم جامع العلوم من المعاجم شبه الثنائية، لدرجة أنه كان فى كثير من الأحيان يكتفى بالشرح الفارسى، بالإضافة إلى الجزء الرابع الذى خصه بالكامل لشروح المداخل بالفارسية، يقول: "كتالوج: (دليل)، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية عنه (ص7)". وضمن بعض شروحه كلامًا فارسيًّا، كما ميز كتابًا خاصًّا جاء جله باللغة الفارسية، حيث عرض فيه جمعًا وفيرًا من المصطلحات، كان بعضها تكرارًا للمصطلحات التى وردت بالعربية.

ومن أمثلة عنايته بشرح كثير من المداخل العربية باللغة الفارسية، ما يلى:

51/1 = "الأخذ = كرفن"، وهو أول معنى يورده شتاينجس ص (1082).

وكذلك فعل فى المداخل التالية:

الاستعانة (95/1)، والإسناد (115/1)، والاقتضاء (147/1)، والحساب (35/2)، والحلف (55/2)، والخصم (82/2)، والإرهاص (65/1)، والإرسال (75/1)، والقلب (91/3)، واللدغ (168/3)، والمد (235/3)، وغير ذلك كثير جدًّا فى المعجم، ومن ذلك يتضح مدى العناية التى أراد الأحمد نكرى من ورائها تفسير هذه المفاهيم؛ لتيسيرها إلى أصحاب اللسان الفارسى، وتقريب الحقائق الشرعية والعلمية إليهم بلغتهم؛ لدقة تحصيل تصوراتها. ومن هنا فلا يمكن أن نتصور أن هذه الكثرة الكاثرة لمرات تفسير مصطلحات أو ألفاظ عربية بالفارسية كان وليد ذلك العصر المتأخر، بل إننا نذهب فنقرر أن هذه الظاهرة تعود إلى أواخر القرن الرابع وبداية الخامس الهجريين، وإن استفحل ظهورها فيما بعد هذين القرنين، حيث جاءت عند الأزهرى فى معجمه (الزاهر) ظاهرة بواكير المعجم الثنائى، أو ظاهرة تفسير بعض الألفاظ بغير العربية- الفارسية تحديدًا- أو يمكن أن نسميها على وجه الدقة تداخل لغات الشرح- إلا أنها صارت جزءًا من منهج النسفى فى معجمه (طلبة الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الحنفية)؛ حيث لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحاته، لدرجة وصلت به أحيانًا أن يفسر اللفظ بالفارسية فقط دونما إيراد لأى تفسير بالعربية [1].

(1) تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 77، وانظر: المعاجم الثنائية ذات المداخل العربية/ 5 وما بعدها.

وهذا الذى سبق صادق تمامًا على معجم جامع العلوم، وإن تطورت فيه الظاهرة، فمثلت قسمًا كاملًا من المعجم، هو: الضميمة، وقد كان بالإمكان اعتبارها كتابًا مستقلًّا، أو يمكن استقلاله لو لم يكن الأحمد نكرى يحيل إليه إحالات أمامية، بدءًا من أول المعجم، حيث قال فى مدخل (بازكشت/ 328): "فارسية مشهورة [بمعنى يعود]، وما عند أرباب السلوك سيجىء فى (هوش دردم) إن شاء الله تعالى". وهذا الذى يشير ويحيل إليه موجود فى الضميمة (212/4) [1].

وربما بلغت نسبة الشروح الفارسية فى الكتاب كله بضميمته ما يقترب من ثلث حجم الكتاب، ويبدو أن نسبة الخمس التى أشارت إليه النشرة التعريفية بصنيع مكتبة لبنان- لم تدخل الجزء الرابع الذى هو ضميمة الكتاب، فى قياس كثافة الشروح الفارسية [2].

أما وظيفة ضبط الكلمات والمصطلحات فقد ظهرت ظهورًا واضحًا، وتنوعت الطرق التى استخدمها المعجم فى ضبط كلماته ومصطلحاته، ما بين تقييد بالحروف، أو ضبط باستخدام البنى الصرفية، ومن أمثلة ذلك:

64/1 = "الإذن، بالكسر فى اللغة: الإعلام مطلقًا".

132/1 = "الأضحية، بضم الهمزة وكسرها".

376/1 = "الثقل، بالكسر وفتح القاف: يستعمل فى المعانى، وبسكونه (أى: القاف): فى الأجسام". وفى هذا المثال التفات جيد إلى قاعدة التفريق بين المعانى المختلفة بالحركات.

81/2 = "الخزانة، بالكسر: المنبع".

130/2 = "الرجل، بفتح الأول وضم الثانى: ذكر من بنى آدم، جاوز حد الصغر بالبلوغ".

379/2 = "العمرى، بضم العين وسكون الميم وفتح الراء المهملة بالألف المقصورة، على وزن قصوى: اسم لهبة شىء مدة عمر الموهوب له أو الواهب، بشرط الاسترداد بعد موت الموهوب له أو الواهب".

---

(1) أعاد الدكتور رفيق العجم، والدكتور على دحروج، والدكتور عبد الله الخالدى، والدكتور محمد العجم- ترتيب المصطلحات، مع مراعاة كل حروف الكلمة من غير اعتبار للجذور، مع نقل الشروح والجمل الفارسية إلى العربية. انظر سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية/ 7.

(2) انظر: سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ص 7 وما بعدها.

64/3 = "القرآن، بالضم والمد: هو المنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم، المكتوب فى المصاحف، المنقول عنه نقلًا متواترًا".

168/3 = "اللحظ، بفتح الأول وسكون الثانى والظاء المعجمة: النظر إلى شىء بمؤخر، والمؤخر على وزن مكرم: ما يلى الصدغ".

249/3 = "المزاح، بالكسر والحاء المهملة: مباسطة لا تؤذى المخاطب، ولا توجب حقارته".

وفى جانب العناية بإيراد بعض المعلومات الصرفية التى يلزم وجودها تحت المداخل- برزت رعاية (جامع العلوم) فى الحديث عن معلومات الجمع والتثنية والمد والقصر والتذكير والتأنيث، ومسائل الاشتقاق، وأنواع المشتقات فى كثير من شروح المداخل، مما يؤكد ما سبق أن قررناه من بروز العناية بالأمور اللغوية فى هذه المعاجم الاصطلاحية، خلافًا لما ساقه الدكتور حسين نصار فى تعليله إهمال دراستها فى كتابه الرائد (المعجم العربى).

ومن أمثلة المعلومات الصرفية التى وردت فى شروح الكلمات والمصطلحات ما يلى:

191/1 = "الأبصار، بالفتح، جمع: البصر وبالكسر: مصدر أبصر".

30/1 = "الإبطال، متعد: البطلان".

116/1 = "الأشياء، جمع شىء، أو اسم جمع... فأشياء على هذا التقدير: اسم مؤنث فى آخره ألف ممدودة، قائمة مقام علتين".

36/2 = "الحصول، مصدر حصل يحصل، كنصر ينصر".

87/2 = "الخطأين، مثنى الخطأ".

99/2 = "الدجال، مبالغة من الدجل، وهو: الكذب".

129/3 = "المخرج، اسم ظرف (= اسم مكان) من الخروج. والمخارج: جمعه، مخرج الحرف هو المكان الذى يخرج منه".

260/3 = "المسجد، ظرف (= اسم مكان) من سجد يسجد على نصر ينصر... ويجوز فيه الفتح والكسر".

وقد اعتنى بشىء آخر قريب من اهتمام الصرف، وهو من صميم علم الاشتقاق بمفهومه الحديث، وهو النص على أصول الكلمات الأعجمية، التى عربت ودخلت المعجم العربى، وقد استخدم فى بيان الأصول التى اندرجت منها هذه الألفاظ مصطلحات، من مثل: المعرب

والدخيل، مما يوحى بتفرقته بين ما عرب فى العصور الأولى، وما عرب بعد هذه العصور، مما هو خارج عن دائرة أزمنة الاحتجاج اللغوى. والأمثلة على ذلك كثيرة من مثل:

150/1 = "الأقانيم، جمع الأقنوم، هو: الأصل. وقال الجوهرى: أحسبها؛ أى أظن أنها (أى الأقنوم) رومية، وقيل: يونانية" [1].

227/1 = "إيساغوجى: مركب من ثلاثة ألفاظ، وهى يونانية، وهى: إيس واغو، واجى. معنى الأول: أنت، ومعنى الثانى: أنا، ومعنى الثالث: ثمة، فحذفوا ألف اجى؛ للاختصار، وجعلوه متممًا للكليات الخمس" [2].

390/1 = "الجرصن: دخيل، أى ليس بعربى أصلى، البرج. وقيل: مجرى الماء فى الحائط" [3].

157/2 = "الزنديق، فارسى معرب، وأصله: زنده وهو من يقول بدوام الدهر" [4].

157/2 = "الزنجار، معرب الزنكار، وهو عملى يصنع من النحاس والنوشادر والخل وماء الليمون" [5].

27/3 = "الفرسخ، معرب فرسنك" [6]، وهو ما يساوى قريبًا من ثمانى كيلو مترات، أو ما يقترب من 18000 قدم (ثمانية عشر ألف قدم).

51/3 = "القانون، يونانى أو سريانى: مسطر الكتابة، وفى الاصطلاح هو الأمر الكلى المنطبق على جميع جزئياته، التى يعرف أحكامها منه" [7].

كما ظهرت كثير من المعلومات اللغوية الأخرى؛ نحوية ودلالية تحت المداخل، فى أثناء شروح الكلمات والمصطلحات؛ مما كان له أثر فى إضاءة معانى كثير من هذه المداخل، ومن أمثلة العناية بهذه المعلومات النحوية والدلالية وغيرهما، ما يلى:

---

(1) قصد السبيل 204/1، وانظر: الصحاح (قدم) 216/5، وفيها أنها رومية، وفى تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية أنها أرامية، ص5.

(2) قال بيونانيتها طوبيا العنيسى فى تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية/ 5.

(3) كذلك فى قصد السبيل فيما فى اللغة العربية من الدخيل 380/1.

(4)كذلك فى جمهرة اللغة لابن دريد 1329/3، وشفاء الغليل/ 79، وقصد السبيل 96/2، والألفاظ الفارسية المعربة/ 80، وشتاينجس/ 626، ورسالة تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية (قنيبى)/ 52.

(5) فى تفسير الألفاظ الدخيلة/ 33، فارسى بمعنى صداء الحديد والنحاس. وانظر: الألفاظ الفارسية المعربة/ 80، وقصد السبيل 96/2، وشتاينجس624.

(6) الألفاظ الفارسية المعربة/ 118، وتفسير الألفاظ الدخيلة/ 50، وقصد السبيل 231/2، وشتاينجس/ 918.

(7) الذى فى الألفاظ السريانية فى المعاجم العربية/ 139، قانونة البناء: زيج، سريانية وفى اللسان (قنن) 349/13 ليس بعربى.

98/3 = "قوس قزح، بفتح الحاء، تركيب إضافى، فكتابتها قوس وقزح بالواو غلط".

7/1 = "الآل: أصله أهل بدليل: أهيل؛ لأن التصغير محك الألفاظ يعرف به جواهر حروفها وأعراضها، أى أصولها وزوائدها".

67/2 = "الخير، بفتح الحاء المهملة وكسر الياء المشددة التحتانية بنقطتين: قيل هو والمكان متحدان، فهما لفظان مترادفان".

كما ظهرت عناية الأحمد نكرى بالمعلومات الموسوعية بدرجة كبيرة، حتى صح أن يقال فى تصنيفه إنه "ظهر على هيئة العمل الموسوعى المعجمى" [1]، حيث اعتنى بجوار شرح الألفاظ والمصطلحات بالتعريف بكثير من الأعلام الإنسانية والبلدانية، وبكثير من أعلام الفرق والقبائل والأماكن والمعادن؛ مما جعله استمرار للمعجمية الموسوعية التى تنامت مع تعريفات الجرجانى، ثم تطورت تطورًا ملحوظًا عند الكفوى والتهانوى، حتى الأحمد نكرى، الذى لم يكتف بإيراد عدد من المعلومات الموسوعية تحت المداخل، وإنما تعدى ذلك إلى صنع مداخل كثيرة جدًّا لكثير من الأمور الموسوعية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلى:

58/1 = "أخفش: اسم ثلاثة رجال من النحاة، أحدهم: أستاذ سيبويه وكنيته: أبو الخطاب. وثانيهم: تلميذ سيبويه، ولقبه: سعيد، وكنيته: أبو الحسن وأبو مسعدة. وثالثهم: قرينه (أى: قرين سيبويه)، وهو أبو الحسن على بن سليمان" [2].

112/1 = "الإسكافية: هم أصحاب أبى جعفر الإسكاف. قالوا الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء بخلاف ظلم الصبيان والمجانين فإنه يقدر عليه" [3]، تعالى الله علوًّا كبيرًا.

77/1 = "إمام الحرمين: أستاذ الإمام محمد الغزالى، ولقبه: ضياء الدين، وكنيته: أبو المعالى، واسمه: عبد الملك".

ومما جاء من المعلومات الموسوعية تحت المداخل فى أثناء شروح الألفاظ ولم يستقل بمدخل:

9/2 = "الحجر بفتح الحاء والجيم... وقد يراد به الذهب والفضة، كما يقال: فلان ابن حجر؛ أى كثير المال. ومن هذا لقب الشيخ الإمام العالم العامل الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على العسقلانى، ابن حجر. ووجه تلقبه بذلك كثرة ماله وضياعه. وهذا لقبه رحمه الله وإن كان بصيغة الكنية".

---

(1) سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ص7.

(2) انظر: بغية الوعاة (باب المتفق والمتفرق) 389/2، وزاد على الثلاثة ثمانية أخافشة آخرين.

(3) انظر: الفرق بين الفرق/ 169.

ومن المعلومات الموسوعية كذلك ما ذكره تحت مدخل (السورة)

(192/2) من تعداد أسماء سور القرآن الكريم، مرتبة من الفاتحة إلى الناس.

وقد اعتنى الأحمد نكرى- كالكفوى والتهانوى- بتوثيق ألفاظه ومصطلحاته، والمعلومات الواردة فى أثناء شروحها "حيث بدا حريصًا على إسناد شروحه إلى قائليها إلى مراجعها بتوثيق علمى حسن "[1]. وقد ظهر أثر ذلك فى امتلاء المعجم بأسماء المصادر، وأسماء المؤلفين الذين نقل عنهم.

وما يهمنا أن نشير إليه هو إدراكه الجيد لطبيعة كتابه وانتمائه المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، مما كان له أثر فى نوعية المصادر التى اعتمدها فى بناء عمله.

فقد ظهرت آثار هذه العناية بالتوثيق على قائمة مصادره، التى تنوعت تنوعًا كبيرًا؛ بحكم أنه معجم لمصطلحات العلوم المختلفة. لكننا نحب أن نشير إلى التفاته إلى قيمة الاعتماد على معاجم المصطلحيات التى سبقته، بالإضافة إلى المعاجم اللغوية، ولا سيما ذات البعد الموسوعى.

فمن معاجم المصطلحيات التى اعتمدها ونقل منها:

- معجم التعريفات للسيد الشريف الجرجانى، كما فى: (اتصال التربيع) 36/1، و(الجزء) 392/1، و (الغراب) 4/3، و (فساد الوضع) 27/3، و (القلم) 90/3، و (القلب) 91/3، و (الكناية)/ 151.

وقد سماه فى بعض الأحيان بكتاب الاصطلاحات، يقول فى الضحك (261/2): "قال السيد الشريف قدس سره فى اصطلاحاته: وحد الضحك: ما يكون مسموعًا إلى جيرانه"[2].

- معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى كما فى (الزنادقة) (157/2)، حيث نقل فى هذا المدخل كل ما جاء عند الخوارزمى فى تعريف الزنادقة، ومن أين اشتق هذا الاسم[3].

أما المعاجم اللغوية فقد تنوعت لتغطى المدارس المعجمية المختلفة من مثل:

- أساس البلاغة للزمخشرى، كما فى: (الذؤابة) 126/2.
- جمهرة اللغة لابن دريد، كما فى: (الزنديق) 157/2.
- شمس العلوم للحميرى، كما فى: (المسجد) 206/3.

(1) سلسلة موسوعات المصطلحات العربية الإسلامية، ص7.

(2) الذى فى التعريفات 892/179: "حد الضحك: ما يكون مسموعًا له لا لجيرانه".

(3) انظر مفاتيح العلوم (فلوتن)/ 37.

- الصحاح للجوهرى، كما فى: (الرؤيا) 145/2، و (الضباب) 261/2، و (الضأن) 260/2، و (الظهار) 289/2، و (العدة) 308/2، وكذلك فى 4/1، و (الارتثاث) 77/1، و (الأضحية) 132/1، و (البالوعة) 228/1، والجرموق 391/1، و (الجو) 419/1، و (الفرس) 27/3، و (المسجد) 260/3.
- القاموس المحيط، للفيرزآبادى، كما فى: (الزوج) 157/2، و (الشرط) 212/2، و(البرهان) 236/1، و (البلاغة) 255/1، و (التربيع) 288/1، و (القسمة) 66/3، و(المصاهرة) 247/1.
- مجمل اللغة لابن فارس، كما فى: (القضاء) 74/3.
- المصباح المنير، كما فى: (الظهار) 289/2.
- المغرب للمطرزى، كما فى: (الأضحية) 132/1، و (الفرة) 4/3، و (الفتوى) 14/3، و(القسمة) 66/3، و (الماذيانات) 195/3.

وكان للعناية الكبيرة بشروح المصطلحات باللغة الفارسية أثر فى الاعتماد على بعض المعاجم الثنائية، من مثل نقله من معجم تاج المصادر لجعفرك، وهو معجم عربى فارسى [1].

ومن أمثلة النقل منه ما تجده فى (الاستعانة 95/1، و (الاستطراد) 114/1، حيث قال بعد نقله شرحًا بالفارسية: "كذا فى تاج المصادر"، و (الالتفات) 159/1.

وهنا نحب أن ننبه أنه كثيرًا ما كان الأحمد نكرى يذكر اسم معجم (التاج) فقط، وهو فى الواقع نقل من معجمين سماهما فى الغالب بهذا الاسم؛ **أولهما:** ما سبق أن أشرنا إليه، وهو كتاب تاج المصادر، ومنه تأليف ثنائى هو الذى اعتمده فى أثناء الشروح الفارسية التى ملأ بها معجمه (جامع العلوم). **وأما المعجم الثانى فهو:** تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدى، كما فى نقله فى مادة (البلاغة)، حيث قال 255/1: "البلاغة فى القاموس والتاج: بلغ الرجل بلاغة إذا كان تبلغ بعبارته كنه مراده على وزن كرم" [2].

ويمكن أن نقرر أن التفرقة بينهما ممكنة إذا ما راعينا السياق الذى ورد فيه الإحالة إلى التاج، فإذا كان الكلام فارسيًّا فهو يقصد تاج المصادر، وإذا كان الكلام عربيًّا كان يقصد تاج العروس.

كما ظهرت آثار عنايته بالشروح الفارسية للمداخل فى اعتماده على معجم فارسى آخر، هو كنز اللغة لابن معروف، كما فى: (قوس قزح) 98/3.

---

(1) انظر: حديث موجز عن منهجه وسماته ومعاجم الأبنية فى العربية/ 185.

(2) هكذا فى التاج (بولاق) (بلغ) 4/6، و (الكويت) 447/16، والقاموس (بلغ) 100/3.

كما ظهرت أثار عنايته باللغة فى اعتماده على كتب غريب الحديث فى مثل: (حتف أنفه) 9/2، حيث نقل عن النهاية لابن الأثير.

ومن هذه القائمة التى اعتمدها الأحمد نكرى، يظهر مدى وعيه بطبيعة كتابه، وانتمائه المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، ذلك أن هذه القائمة عكست إدراكه لاختلاف المناهج المعجمية، وتنوع المدارس، فعرف عناية ابن دريد بالمعرب والدخيل، وعناية القاموس والتاج بالمعلومات الموسوعية، وعناية شمس العلوم بترتيب الكلمات تبعًا لأبنيتها، واعتمد فى بيان دلالات الكلمات الفقهية على معاجم فقهية؛ كالمغرب للمطرزى والمصباح للفيومى، واعتمد فى شروح المصطلحات بالفارسية على معاجم فارسية، أحادية أو ثنائية كتاج المصادر، وكنز اللغة، واعتمد على معاجم مصطلحيات لها منزلتها فى قائمة هذا النوع من المعاجم العربية، التى ينتمى هو إليها كمفاتيح العلوم والتعريفات.

وليس معنى ذلك أن جامع العلوم لم يعرف غير هذه المصادر، فذلك غير صحيح، وإنما توسعنا فى بيانها؛ لندل على مدى العناية بأمور اللغة، مما هو داخل فى صميم بناء أى معجم، وكيف تجلت آثار هذه العناية الكبيرة بالمعلومات اللغوية على تنوعها فى المعلومات الواردة تحت المداخل.

وقد ظهرت قائمة طويلة لمصادر معرفية أخرى؛ بحكم كونه معجمًا مصطلحيًّا للعلوم المختلفة من جانب، ولكونه ذا بعد موسوعى من جانب آخر.

فاعتمد على كتب المناطقة والحكمة والفلسفة وكتب النحو كالكتاب لسيبويه، وشرح الكافية للأستراباذى. وكتب معانى القرآن؛ كابن قتيبة، ومجاز القرآن لأبى عبيدة. وكتب التفسير؛ كالكشاف للزمخشرى، والبيضاوى، والقرطبى، والبحر المحيط لأبى حيان. وكتب الفقه، ولاسيما كتب الفقهاء الأحناف؛ كجامع الرموز للقوهستانى. وكتب الحيوان؛ كحياة الحيوان للدميرى، والحيوان لعبد المسيح بن بختيشوع. وكتب البلاغة؛ كالمطول للسعد التفتازانى، وكتاب ابن الأثير، ومن كتب المجاميع والاختيارات كتاب الكشكول للعاملى. وكتب شرح الحديث كفتح البارى لابن حجر. وكتب الفلسفة كالتجريد للطوسى. وكتب الشمائل النبوية كالشمائل للترمذى، إلى غير ذلك.

كما نقل الأحمد نكرى عن كتب له هو، من مثل: جامع الغموض، وسيف المبتدين فى قتل المغرورين، كما جاء فى (الرجل) 130/2.

ولم يكن الرجل متعصبًا لمذهبه الحنفى، وإنما نقل كذلك عن الشافعية فى كثير جدًّا من المواضع، حيث نراه ينقل عن الروضة للنووى، والمهمات عليها للإسنوى.

ونظرًا لضخامة الكتاب فقد بدا الأحمد نكرى حريصًا على عدم التكرار، معتمدًا على نظام الإحالة القبلية أو البعدية، فما يتناوله بالشرح فى سياق ما مخالف لسياقه الأصلى، يأتى فى موضعه المظنون فيحيل إلى الموضع الذى تناوله فيه. ومن أمثلة ذلك:

34/1 = "الاتفاقية: فى المتصلة الاتفاقية، وهى هناك فى المتصلة الاتفاقية 204/3".

135/2 = "الرسخ فى التناسخ: وقد سبق تناوله فى التناسخ 354/1، وهو تنزل روح الإنسان فى الأجسام النباتية".

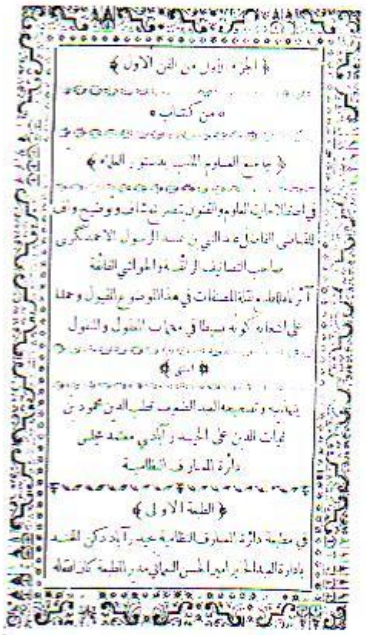
﴿الجزء الاول من الفن الاول﴾

من كتاب

﴿جامع العلوم المسمى بدستور العلماء﴾

في اصطلاحات العلوم والفنون بتصحيح وتحشية ووضيح وتتميم

للفاضل الكامل عبد النبي بن عبد الرسول الاحمد نكري

صاحب التصانيف الرائقة والحواشي الفائقة

آثر ان يقابل بتلك المصنفات في هذا الموضوع القبول وحملها

على اتحاده كونه بسيطا في مجاب القبول والسول

﴿الى﴾

بتهذيبه وتصحيحه العبد الضعيف قطب الدين محمود بن

فيات الدين على الحيدر آبادي معتمد مجلس

دائرة المعارف النظامية

﴿الطبعة الاولى﴾

في مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر آباد دكن المقيم

بادارة المدارالمهام بامر المجلس السامي مدير الطبعة كذا فضله

صورة الغلاف لمعجم دستور العلماء للاحمد نكري

وتظهر- فى ختام ذلك القسم من الكتاب- مجموعة من العلامات البارزة، لا يصح إهمال التوقف أمامها، من مثل تداخل كثير من عناصر البحث المعجمى المعروفة، فقد ظهرت العناية بالتاريخ المعجمى فى جزء شغل الباب التمهيدى وأجزاء من الباب الأول ، كما ظهرت العناية بالتصنيف المعجمى فى أجزاء كبيرة، شكلت عصب الباب الأول، الذى انشغل ببيان المدارس المعجمية، التى ضمت معاجم المصطلحيات فى العربية.

وقد اختلط- فى غير قليل من المواضع فى البابين السابقين- النقد المعجمى بغيره من مسائل البحث المعجمى، التى سبق أن أشرنا إليها، فيما تمثل فى قضيتى التاريخ المعجمى، والتصنيف المعجمى. وهذا الاختلاط أمر يبدو مألوفًا فى كثير من الأحيان، وهو ما يؤكده هارتمان فى كتابه (المعاجم عبر الثقافات)، عندما يقرر: "وكثيرًا ما يحدث- عن قصد منا- تداخل بين التاريخ المعجمى، والنقد المعجمى" [1].

وهذه المسائل التى عالجها هذا القسم من الدراسة تنتمى إلى ما يسميه هارتمان بالبحث المعجمى (Dictionary research)، أو ما يسمى أحيانًا باسم: المعجمية النظرية أو العلمية (Metalexicography)، وهى التى يعرفها بأنها: "الدراسة الأكاديمية لموضوعات، مثل طبيعة المعاجم، وغيرها من الأعمال المرجعية وتاريخها، ونقدها وتصنيفها، واستعمالها" [2]. وهو ذات التعريف الذى أورده للمصطلحين فى معجمه (معجم صناعة المعجم).

كما ظهر أن جميع المناهج التى ألف وفقها أصحاب معاجم المصطلحيات معاجمهم- امتداد من بعض الوجوه، لما هو موجود قائم فى تاريخ المعجمية العامة، مع الإقرار بوجود بعض التفصيلات أملتها الطبيعة المتخصصة لهذه المعاجم من جانب، وافتراض طبيعة خاصة لمستعمليها من جانب آخر.

كما برزت نقطة مهمة أسهمت فيما سوف نقترحه، من اعتبار هذه المعاجم كلها أشبه بمعجم واحد موسع لمصطلحات العلوم المختلفة فى الفكر العربى والإسلامى، وهى نقطة استمداد اللاحق منها من السابق، بحيث لم نعدم- إلا فى النادر جدًّا- تأثيرًا للمتقدم منها زمنيًّا فى المتأخر عنها، وقد حرصت الدراسة على النص عليه، فيما كانت تسميه بأثر المعجم فى المعاجم التالية، وفى الحديث عن مصادر كل معجم، فلم يكن الهدف فقط بيان قيمة التوثيق الذى قدمه أصحاب هذه المعاجم لمواد معاجمهم، وإنما كان واحد من الأهداف- بجوار ما سبق- هو بيان ذلك الاستمداد، مما يعكس ما يمكن أن نسميه أن المعجمية المتخصصة فى مجال معاجم

(1) المعاجم عبر الثقافات/ 77.

(2) المعاجم عبر الثقافات/ 70، وانظر: Dictionary of Lexicography, p 43

المصطلحيات- قد عالجت شيئًا من التطوير الذاتي أو الداخلي، وهو التطوير الذى توقف مده فى مرحلة تاريخية معينة بفعل عوامل كثيرة.

***